موقف الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية من قضية المغرب في الأمم المتحدة ١٩٥١ – ١٩٥٦

إعداد

دكتور/ مرسي مختار قطب
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب، جامعة بورسعيد

DOI: 10.21608/jfpsu.2021.87977.1120

مستخلص البحث

أعطى ظهور الأمم المتحدة الأمل للشعوب التي تكافح من أجل الاستقلال، ومن ثم ظهرت العديد من قضايا التحرر الوطني داخل أروقة الأمم المتحدة. وكانت قضية المغرب واحدة من تلك القضايا. وقد عرفت طريقها إلى الأمم المتحدة عام ١٩٥١م من خلال الدول العربية الست التي كانت تتمتع بعضوية المنظمة الدولية. ومنذ طرح القضية، أيد الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية قضية المغرب، ليس إيمانا بها، بقدر ما هو محاولة للانتصار على جبهة الكتلة الغربية وتقليص نفوذها في المناطق الإستراتيجية ومنها المغرب وشمال أفريقيا. وفي المقابل استماتت الولايات المتحدة ودول الكتلة الغربية في دعم فرنسا، حرصًا على مصالحها المشتركة، وللحيلولة دون تنامي النفوذ السوفيتي. وفي خضم المناقشات في الأمم المتحدة؛ انبرى كل طرف يُبدي وجهة نظره حيال القضية، ويدافع عن رؤيته لتداعياتها على الوضع الدولي، وينتقد وجهة نظر الطرف الآخر؛ ومن ثم مثلت جولة من جولات الحرب الباردة.

وقد حرص الاتحاد السوفيتي في معرض تناوله لقضية المغرب وانتقاده لفرنسا، على الزج باسم الولايات المتحدة، وتوجيه اتهام لها بالتواطؤ من أجل المصالح والامتيازات الاقتصادية والعسكرية التي منحتها إياها فرنسا في المغرب. وعلى الرغم من أن دول الكتلة الغربية كانت تملك أدوات التأثير التي تمكنها من توجيه دفة الأمور داخل الأمم المتحدة؛ استطاع الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية التعبير عن وجهة نظرهم بالصورة التي أحرجت دول الكتلة الغربية، وجعلوا الجمعية العامة ومجلس الأمن منبرًا مهمًا لانتقاد سياسة الكتلة الغربية ومهاجمتها. وبذلك أسهم موقف المعسكر الشرقي في حمل فرنسا على تقديم تنازلات بالشكل الذي أفضى إلى اعترافها بأن معاهدة الحماية لم تعد مناسبة، وأن المغرب جديرة بأن تكون دولة مستقلة.

الكلمات المفتاحية : المغرب، قضية المغرب، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، التحرر الوطني، الاستعمار الفرنسي، شمال أفريقيا، الاتحاد السوفيتي، الكتلة الشرقية، الكتلة الغربية، الحرب الباردة، استقلال المغرب.

Abstract

The emergence of the United Nations gave hope to the peoples who were struggling for independence, and then many issues of national liberation appeared on the agenda of the General Assembly and the Security Council. The issue of Morocco was one of the most important issues that appeared in the United Nations. It made its way to the international organization in 1951 through the six Arab countries that were members of the United Nations. Since the issue was raised, the Soviet Union and the Eastern Bloc countries supported the Moroccan cause, not as a belief in it, but rather as an attempt to triumph over the Western Bloc front and reduce its influence in strategic areas, including Morocco and North Africa.

On the other hand, the United States and the Western bloc countries were desperate to support the French position, in order to preserve their common interests in Morocco, and to prevent the growth of Soviet influence. In the midst of the discussions that took place in the United Nations, each party—motivated by its interests—set to express its viewpoint on the issue, defend its vision of its repercussions on the international situation, criticize the other party's viewpoint, and hence such discussions represented a round of the Cold War.

In addressing the issue and criticizing France along with its policy in Morocco, the Soviet Union used to accuse the United States of complicity for the interests and privileges granted by France in Morocco. Although the United States and the countries of the Western bloc had the tools of influence that enabled them to direct matters within the United Nations, the Soviet Union and the Eastern bloc countries were able to express their point of view in a way that embarrassed the Western bloc countries, and made the General Assembly and the Security Council an important platform for criticizing and attacking the policy of the Western bloc.

Thus, the position of the Soviet Union and the countries of the Eastern Bloc contributed to some extent to the forcing of France to make concessions in a way that led to its confession that the

Treaty of Protection was no longer appropriate, and that Morocco deserved to be an independent state.

Keywords: **Morocco, Moroccan cause, the United Nations, the Security Council, national liberation, French colonialism, North Africa, the Soviet Union, the Eastern bloc, the Western bloc, the Cold War, independence of Morocco.**

المقدمة :

إذا كانت الفترة اللاحقة للحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) قد تميزت بظهور أوروبا الغربية في ثوب الموجه للسياسة العالمية؛ فقد تغير الأمر عقب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥)، وانتقل مركز الثقل في السياسة العالمية إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

وكان من أبرز نتائج الحرب العالمية الثانية تفكك التحالف الذي كان يربط بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا من ناحية، والاتحاد السوفيتي من ناحية أخرى، ونشوب الصراع فيما بين الطرفين، أو بالأحرى المعسكرين: المعسكر الغربي الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقي الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي، فيما عُرف باسم "الحرب الباردة"، والتي يمكن وصفها بأنها حالة من الصراع غير المسلح في ظل وضع متوتر بين طرفين، يريد كل طرف تقوية ذاته وإضعاف الآخر بكل الوسائل. وكان من أدوات تلك الحرب الباردة انتقاد كل طرف لتوجهات الآخر وتصرفاته، وإثارة المشاكل والأزمات في مستعمراته ومناطق نفوذه.

وكان من نتائج الحرب العالمية الثانية أيضا بروز قضايا التحرر الوطني وانتعاش آمال الشعوب في الاستقلال، لاسيما الشعوب التي دعمت الحلفاء ضد دول المحور.

وكانت النتيجة الأبرز للحرب هي قيام منظمة الأمم المتحدة، التي تعلقت بها آمال الشعوب المتطلعة إلى التحرر، وقد صارت مسرحا للحرب الباردة بين المعسكرين، حيث كانت مواقفهما من القضايا المطروحة متباينة بقدر تباين الرؤى والأفكار والمصالح.

ووجدت حركات التحرر من الاستعمار الغربي حليفا في الاتحاد السوفيتي، حيث رأى في تأييدها فرصة لتعزيز مركزه، وإضعاف مركز دول المعسكر الغربي؛ ومن ثم اختطت دول الكتلة الشرقية موقفا من قضايا التحرر من الاستعمار في الأمم المتحدة.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة، حيث ستحاول إلقاء الضوء على موقف المعسكر الشرقي من قضية المغرب في الأمم المتحدة بين عامي ١٩٥١ و١٩٥٦، فمنذ طرح القضية؛ وفي مواجهة فرنسا ودول الكتلة الغربية أيد الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية تطلعات الشعب المغربي. وفي خضم المناقشات؛ انبرى كل طرف – مدفوعا بمصالحه وتوجهاته – يُبدي وجهة نظره حيال القضية، وينتقد وجهة نظر الطرف الآخر، ويكيل له التهم.

وستحاول هذه الدراسة الإجابة عن عدة التساؤلات منها : كيف عرفت قضية المغرب طريقها إلى الأمم المتحدة ؟ ولماذا كان الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية داعمين للقضية ؟ وما رد فعل الولايات المتحدة ودول الكتلة الغربية ؟ وهل انعكست الحرب الباردة بين الكتلتين على القضية ؟ وهل تم استغلال القضية من جانب الاتحاد السوفيتي لمهاجمة دول الكتلة الغربية أم كان الأمر دفاعا عن مبدأ ؟ وما النتيجة النهائية لعرض القضية على الأمم المتحدة ؟

وقد اعتمدت الدراسة على وثائق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها محاضر جلسات الجمعية العامة ومجلس الأمن، لاستيضاح مواقف وآراء الدول التي عبرت عنها وفودها. كما اعتمد الباحث على دوريات ومراجع.

تمهيد : تطور قضية المغرب حتى عام ١٩٥١ :

تقع المغرب في الطرف الغربي من شمالي أفريقيا بين ميناء جبل طارق من الشمال والصحراء الكبرى من الجنوب والجزائر من الشرق والمحيط الأطلنطي من الغرب. ولم تدخل تحت حكم الدولة العثمانية. وتبلغ مساحتها ٢١٩ ألف ميل مربع. وقبيل استيلاء فرنسا عليها، كان عدد سكانها عام ١٩١١ خمسة ملايين. وعاصمتها وقتذاك فاس، وأشهر مدنها طنجة ومراكش والرباط والدار البيضاء. وبلغت قوة المغرب حدا كبيرا، فكان

السفراء الذين يأتون إليها ليمثلوا دولهم، إذا دخلوا مدينة فاس ترجلوا عن أفراسهم، ويسيروا إلى قصر السلطان وهم يحملون الجزية يقدمونها له. وأول من أبطل هذه العادة سفير فرنسي، فلما وصل باب المدينة وطُلب إليه أن يترجل أبى وقال إنه لا يترجل لأحد. ودخل المدينة راكبا وهو يحمل النقود فدفعها إلى السلطان وسماها هدية بدلا من الجزية[١].

وبدأت أزمة المغرب عام ١٨٣٠ عندما قامت فرنسا بغزو الجزائر. وبدأ الخلاف بين فرنسا والمغرب بسبب موقف الأخيرة من حركة الأمير عبد القادر الجزائري الوطنية، وما كانت تلقاه تلك الحركة من تأييد القبائل المراكشية المجاورة لحدود الجزائر. فتوالت احتجاجات فرنسا منذ عام ١٨٣٥. وراحت القوات الفرنسية تقيم الحصون على الحدود، ولم تحترم تلك الحدود[٢]. ومع اكتمال غزو الجزائر كان الفرنسيون يتآمرون باستمرار ضد المغرب. واستغلوا حق الحماية الذي تتمتع به البعثات الأجنبية، فمنحوا الحماية ليس فقط لمواطنيهم ولكن أيضا للكثير من المغاربة[٣].

وقد اضطرت المغرب أن تقاتل ضد فرنسا عام ١٨٤٤ عندما احتلت الأخيرة مدينة وجدة، وانتصرت وأجبرت المغرب على دفع تعويضات. كما استغلت هزيمة المغرب أمام إسبانيا عام ١٨٦٣، ونالت بمقتضى معاهدة حق منح حمايتها للمغاربة الذين يقومون بخدمة التجار الفرنسيين. وقد بات موضوع الحمايات ينتقص من سيادة المغرب[٤].

وتبلورت المخططات الفرنسية ضد المغرب مبكرا قبل إعلان الحماية عليها عام ١٩١٢. ولتحقيق ذلك تبنت فرنسا سياسة "الاختراق السلمي"، ولكنها كانت سلمية بالاسم فقط. وإذا كانت المغرب قد تمكنت لفترة من الإفلات من مصير الجزائر، فإن ذلك كان بسبب التنافس التجاري بين القوى الأوروبية[٥]، وقد أدى التنافس إلى اتفاقية مدريد عام ١٨٨٠، التي أوقفت ممارسة منح الحماية الأجنبية للمغاربة، وضمنت حقوقا تجارية متساوية لجميع الدول، وأعطت لكل تاجر أوروبي الحق في وكيلين من الوطنيين يحملان

١) مجلة الهلال (مصر)، السنة العشرين، العدد الأول في أكتوبر ١٩١١، ص١٩، "مراكش وعلاقة الدول بها".
٢) صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط٦، مكتبة الأنجلو، القاهرة ١٩٩٣، ص٢٠٥.
3) Year Book Of The United Nations 1952, New York 1953, p. 280.
٤) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص٢٠٨.
٥) شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو، القاهرة ١٩٧٧، ص٣١٧.

تجارته داخل البلاد تجنبا لتعدي الوطنيين، ويكون الوكيلان معفيين من الضرائب لدى الحكومة. وكان الغرض من هذا الامتياز حماية الأجانب من تعرض الوطنيين. وقد تسابق أغنياء الوطنيين وأصحاب الأملاك على الحصول على تلك الوكالة او السمسرة ليتخلصوا بها من دفع الضرائب ويحموا أنفسهم من تعدي الجباة. ولكن ظلت فرنسا أكثر الدول تساهلا في منح الحماية، واستغرق المراكشيون في طلب تلك الحماية(١).

ومع أن فرنسا كانت إحدى الدول الموقعة على اتفاقية مدريد التي تقضي بالمحافظة على استقلال المغرب؛ فقد ركزت جهودها بعد احتلالها تونس عام ١٨٨١ على المغرب. واستغلت الضعف الذي أصابها في عهد مولاي عبد العزيز (١٨٩٤– ١٩٠٨) الذي لجأ إلى الاستدانة من الدول الأجنبية. وكانت فرنسا أكثر الدول تشجيعا له على الاقتراض. وكانت هذه الديون النشاط الظاهري من أجل مد نفوذها إلى المغرب(٢). كما بذلت جهودا على المستوى الدولي، وتمكنت بين عامي ١٩٠١ و١٩٠٦ من الحصول على موافقة على هيمنتها على المغرب من إيطاليا وإنجلترا وإسبانيا(٣).

وقد اكتسبت مسألة المغرب الصفة الدولية بمقتضى مؤتمر الجزيرة عام ١٩٠٦ الذي حضره ممثلو ١٥ دولة، وفي هذا المؤتمر الذي كان تعبيرا عن اهتمام القوى الاستعمارية بالمغرب وأفريقيا؛ تم الاتفاق على الاعتراف بالمبادئ الثلاثة لسيادة السلطان واستقلاله، ووحدة وسلامة أراضيه، ومساواة الدول في تجارتها مع المغرب، ومساعدة السلطان على تنفيذ برنامج الإصلاح(٤).

وعلى الرغم من أن فرنسا قد وقعت على قانون مؤتمر الجزيرة فإنها لم تتخل عن خططها، وعملت على تشجيع الاضطرابات بالمغرب لإيجاد ذريعة للتدخل. وأتاح اغتيال

---

١) الهلال، مصدر سابق، ص٢٥.

٢) جميل بيضون، تاريخ العرب الحديث، دار الأمل، عمان ١٩٩٢، ص١١٤.

٣) شوقي عطا الله، مرجع سابق، ص٣١٧ - ٣٢٢. في عام ١٩٠١ عقدت فرنسا معاهدة مع إيطاليا، تخلت الأخيرة بموجبها عن مطالباتها بالمغرب مقابل منحها حرية التصرف في ليبيا. وفي عام ١٩٠٤ وقعت فرنسا اتفاقا مع بريطانيا اعترفت فيه بمركزها في مصر ومنحتها بريطانيا حرية التصرف في المغرب. والتزمت أسبانيا بالاتفاق الفرنسي البريطاني. وفي عام ١٩٠٥ أرسل القيصر الألماني سفنا حربية إلى طنجة وأعلن استعداده للدفاع عن استقلال المغرب، ونشبت أزمة أدت إلى عقد مؤتمر الجزيرة عام ١٩٠٦.

٤) محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ج١٤، بلاد المغرب، ط٢، المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٩٦، ص٣٥٠.

بعض الفرنسيين بالمغرب الفرصة، ومن عام ١٩٠٧ شرعت في احتلال المناطق الساحلية، وبدأت بالرباط والدار البيضاء[١].

وجدير بالذكر أن الشعب المغربي لم يقنع بقرارات مؤتمر الجزيرة، وخاصة بعد الذي قامت به فرنسا من احتلال؛ ولذلك ثاروا ضد سلطانهم وخلعوه، وبايعوا عبد الحفيظ في يونيو ١٩٠٨، واشترطوا عليه استرداد الجهات المقتطعة من البلاد، وطرد المحتلين، وإلغاء الامتيازات الأجنبية[٢].

وفي عام ١٩١١ أزالت حادثة أغادير العقبات المتبقية أمام الهيمنة الفرنسية، وبموجب صفقة في ٤ نوفمبر، منحت ألمانيا فرنسا مطلق الحرية في المغرب، فتعهدت بأنه ليس لها في مراكش إلا مصالح اقتصادية، وأنها لا تعارض مشروع فرنسا بإدخال الإصلاحات الإدارية والقضائية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي تحتاج إليها حكومة مراكش. وأيضا لا تعارض فرنسا فيما تقوم به بالاتفاق مع حكومة مراكش من احتلال المواقع المناسبة احتلالا عسكريا لاستتباب الأمن والتجارة[٣]. ومقابل ذلك تنازل فرنسا لألمانيا عن جزء من مستعمراتها في الكونغو. وبذلك تخطت فرنسا أكبر عقبة كانت تعترض إعلان حمايتها على المغرب[٤].

وهكذا وقعت المغرب في بداية القرن العشرين ضحية للمؤامرات الإمبريالية. وفي ٣٠ مارس عام ١٩١٢ أُجبر سلطان المغرب على التوقيع على معاهدة فاس، التي وضعته وبلاده تحت الحماية، وأنهت استقلال المغرب، فقبل السلطان في مادتها الثانية أن تقوم فرنسا باحتلال البلاد المراكشية إذا ما رأت ضرورة لذلك حتى تحافظ على الأمن. وتدير شئون البوليس بالمدن. وتعهدت فرنسا في المادة الثالثة بحماية السلطان من كل خطر يهدد شخصه أو عرشه أو يُخل بالأمن في المغرب. وقضت المادة السادسة بأن

1) Year Book Of The United Nations, Op. Cit, p. 280, 281.

٢) محمود شاكر، مرجع سابق، ص٣٥٢.

٣) الهلال، السنة العشرون، العدد ٤ في يناير ١٩١٢، ص ٢٥٢، "المعاهدة بين فرنسا وألمانيا بشأن مراكش".

٤) شوقي عطا الله، مرجع سابق، ص٣٢٨.

يقوم الدبلوماسيون الفرنسيون بتمثيل المغرب وحماية مصالحها في الخارج، وتعهد السلطان بعدم القيام بأي عمل له صبغة دولية إلا بعد تصديق حكومة فرنسا(١).

وقد أشاد الجنرال ليوتي Lyautey، أول مقيم عام فرنسي في المغرب (١٩١٢ – ١٩٢٥)، بشعب المغرب ومؤسساته السياسية والقضائية وإنجازاته الثقافية والاقتصادية(٢).

ومع ذلك قامت سياسة فرنسا في المغرب على إبقاء الحكم المحلي شكليا، ووضع السلطة الحقيقية في يد الإدارة الفرنسية(٣). واعتمدت على القوة الغاشمة، وانتهجت سياسة فرق تسد التي خلقت ما سُمى بالمسألة البربرية. فقد أوجدها ليوتي كما فعل زملاؤه في الجزائر، وصدرت في عهده عدة قرارات لتنظيم القبائل البربرية. وفي مايو ١٩٣٠ صدر مرسوم الظهير البربري في عهد المقيم العام لوسيان Lucien (١٩٢٩ – ١٩٣٣)(٤)، وهو قانون يؤصل تقاليد البربر وعاداتهم ويحاول أن يحلها محل الشريعة الإسلامية. وهي سياسة خبيثة أرادت بها فرنسا بث الفرقة بين العرب والبربر، من أجل فصل البربر عن دينهم ليسهل استمالتهم(٥). وفي مقال في نوفمبر ١٩٣٣ في صحيفة ماروك Maroc الباريسية، دافع نائب في البرلمان الفرنسي عن فكرة الظهير البربري، وانتقد معاهدة الحماية زاعما أن من قاموا بتحريرها غاب عنهم – نظرا لضيق الوقت – أن البربري لم يندمج قط في الجنسية المغربية، وأن له وطنا خاصا به هو الأطلس. وزعم أن فرنسا قد عالجت هذا بمرسوم ديسمبر ١٩١٤، واعترفت فيه بوجود قبائل لها عادات وتقاليد، ثم جاء مرسوم مايو ١٩٣٠. وهكذا سعت فرنسا لتمزيق وحدة المغرب وتجريد السلطان من مظاهر السيادة. وفوق هذا راح الفرنسيون يتهمون زعماء المغرب بأنهم مشوشون ومأجورون(٦).

وفضلا عما سبق، تحللت فرنسا من التزاماتها الدولية، ومع أن القانون الدولي أكد أن المسائل المتعلقة بالمحميات مسائل ذات اهتمام دولي، ومع أن محكمة العدل الدولية

١) الهلال، السنة العشرون، العدد ٨ في أول مايو ١٩١٢، ص ٤٨٥ – ٤٨٦، "مراكش دخولها في حماية فرنسا".
2) United Nations, General Assembly, Seventh Session, Official Records, First Committee, 551st Meeting, 16 December 1952, p. 308.
٣) جميل بيضون، مرجع سابق، ص١١٦.
٤) مجلة المغرب، عدد ١٤ في أول نوفمبر ١٩٣٣، ص ٣٢، "حول الظهير البربري بقلم عبد اللطيف الصبيحي".
٥) جميل بيضون، مرجع سابق، ص١١٦.
٦) المغرب، عدد ١٥ في أول ديسمبر ١٩٣٣، ص١٦، "حول الظهير البربري بقلم محمد حصار".

رأت أن فرنسا لا يمكنها المطالبة بالولاية القضائية المحلية في المغرب فيما يتعلق بمسألة الجنسية التي كانت مصدر نزاع بين فرنسا وبريطانيا، ومرة أخرى فيما يتعلق بقضية حقوق مواطني الولايات المتحدة بالمغرب، وأعلنت محكمة العدل في ٢٧ أغسطس ١٩٥٢ أنه بموجب معاهدة فاس عام ١٩١٢ ظل المغرب دولة ذات سيادة، تتعهد فرنسا بممارسة بعض السلطات السيادية باسم المغرب، وأن وضع المغرب كما ظهر من قانون الجزيرة عام ١٩٠٦ يتسم باحترام المبادئ الثلاثة: استقلال السلطان، وسلامة أراضيه، وحريته الاقتصادية؛ مع ذلك تعاملت فرنسا مع المغرب ليس بوصفها محمية ولكن بوصفها مستعمرة، وعمدت إلى استغلالها بشتى السبل؛ وجعلت منها خزانا للمواد الخام.

وسعت فرنسا جاهدة لتكثيف سياسة الهجرة والاستيطان. وفي سياق الاستغلال، ولإفادة المستوطنين والشركات؛ تم تجريد آلاف المغاربة من أراضيهم مقابل تعويض بسيط تم تحديده من قبل السلطات الفرنسية. وصدرت العديد من المراسيم بمصادرة الأراضي لمنحها للمستوطنين. وهو ما يعني أن الفرنسيين كانوا يتصرفون في المغرب ليس بوصفهم حُماة، ولكن بوصفهم مالكين، وتجاهلوا تماما حقوق الإنسان والالتزامات الدولية والدور المنوط بهم بموجب معاهدة فاس[١].

وبالتزامن مع هذا الاستغلال؛ أمعنت فرنسا في سياسة "فرق تسد" التي تقوم على تعزيز العنصر الأمازيغي وإضعاف الطابع الإسلامي للشعب المغربي، ودل على ذلك حظر استخدام اللغة العربية في المدارس البربرية، وجعل المدارس أداة دعاية لتشكيل الأمازيغ على النمط الفرنسي[٢].

على أية حال، باتت المغرب مستعمرة تحت سيطرة المهاجرين الفرنسيين، صحيح أنه في ظل حكم المقيم العام الفرنسي الأول تم تهدئة المغرب وتنفيذ بعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، لكن في معظمها لم تُعمل إلا لصالح المستعمرين الفرنسيين[٣].

1) United Nations, General Assembly, Op. Cit., p. 308.
2) Ibid, Seventh Session, First Committee, 552nd Meeting, 17 December 1952, p. 313.
3) Year Book Of The United Nations, Op. Cit., p. 281.

وبهزيمة فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية واجتياح ألمانيا لأراضيها سنة ١٩٤٠، وقيام حكومة فيشي برئاسة بيتان Philippe Pétain، وبقاء ديجول Charles de Gaulle خارج فرنسا يعادي حكومة فيشي ويدعم الحلفاء؛ ظل السلطان محمد الخامس بجانب الحلفاء. وسرعان ما نزل الحلفاء في المغرب وخرج منها أتباع حكومة فيشي، وأخذت الحركة الوطنية تنهض. وفي يناير ١٩٤٤ نشأ حزب الاستقلال برئاسة علال الفاسي، وتولى أحمد بلفريج أمانته، وحظي الحزب بتأييد شعبي. ففي ١١ يناير ١٩٤٤، اجتمعت الأحزاب، وأقرت ميثاقا وقع عليه ٦٤ زعيما، وفوضوا حزب الاستقلال بتقديمه للسلطان والمقيم الفرنسي، وتضمن المطالبة بالاستقلال، وإقرار الملكية الدستورية، وتحقيق الإصلاح بوصفه شأنا داخليا لا علاقة للفرنسيين به[١]. وقدم الحزب صورة عريضة الاستقلال إلى قناصل دول الحلفاء: إنجلترا والولايات المتحدة، وقنصلية الاتحاد السوفيتي بالجزائر[٢].

وقد هالت العريضة المقيم الفرنسي؛ وألقى بالمسئولية على زعماء حزب الاستقلال، فاتهمهم بالاتصال بدول المحور، وتم القبض على زعماء الحزب، وزاد القمع ووقعت أحداث دامية[٣].

واحتدم الخلاف بين الحزب والسلطات الفرنسية، فقامت الأخيرة بنفي علال الفاسي وأحمد بلفريج. وقد اندلعت المظاهرات تضامنا مع الحزب، وواجهها الفرنسيون بالقمع[٤]. وكنوع من التهدئة؛ استدعت فرنسا المقيم العام الجنرال جبريل بيو Gabriel Puaux (١٩٤٣– ١٩٤٦)، وعينت بدلا منه إيريك لابون Eirik Labonne (١٩٤٦– ١٩٤٧). وصدرت الأوامر بالإفراج عن المعتقلين السياسيين. وبعد الإفراج عنه، سافر علال الفاسي إلى مصر، وبدأ الاتصال بالجامعة العربية، وتعريف الرأي العام بقضية المغرب[٥].

١) محمود شاكر، مرجع سابق، ص٣٧٥.
٢) علي حسن، اليوسفية أيديولوجية القومية المغربية، ضمن أبحاث ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار ١٩٠٤ – ١٩٥٥ الجذور والتجليات، جامعة ابن زهر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أغادير، ١٩٩٧، ص٢٥٧.
٣) شوقي عطا الله، مرجع سابق، ص٣٥٩.
٤) محمود شاكر، مرجع سابق، ص٣٧٦.
٥) جلال يحيى، المغرب الكبير الفترة المعاصرة، الدار القومية، القاهرة ١٩٦٦، ص١١٥٠.

وفي خضم الخلافات بين المقيم العام وحزب الاستقلال، ولما كانت طنجة منطقة دولية تحت إشراف مجلس من قناصل الدول الأوروبية، زارها السلطان محمد الخامس[١] في ١٠ أبريل ١٩٤٧، وأعلن وحدة المغرب وحقها في الاستقلال، وأن لها شخصيتها العربية والإسلامية[٢]. وقد أزعج ذلك الفرنسيين، خاصة أنهم قد فشلوا في إقناعه بالعدول عن الزيارة، وأسرفوا في القمع بالدار البيضاء ليحولوا دون قيامه بالزيارة[٣].

ومرة أخرى، غيرت فرنسا المقيم العام وأرسلت في مايو ١٩٤٧ الجنرال جوان Juin، متجاهلة رغبة السلطان أن يكون المقيم العام من غير العسكريين. والأخطر أنه كان ممن يرون احتفاظ فرنسا بممتلكاتها في شمال أفريقيا. وفور وصوله، انتهج سياسة الإيقاع بين العرب والبربر، وتشويه حزب الاستقلال، واتهام زعمائه بأنهم مجموعة من المتعلمين العاطلين الناقمين ولا يمثلون إلا أنفسهم.

وظل موقف السلطان من الجنرال جوان صلبا، وكان يرفض توقيع مشروعات القوانين التي تُعرض عليه، ويحيلها إلى لجان وزارية لدراستها، فكانت تقترح مشروعات مغايرة لفكرة المقيم العام. كما رفض فكرة الوزارة المختلطة، وفكرة مجلس للشورى مشترك، وعارض تماما إشراك الفرنسيين في المجلس والوزارة. وقد تفاقم الخلاف بينه وبين المقيم العام وكاد أن يصل إلى القطيعة[٤].

وإزاء العلاقات التي ساءت بين السلطان والمقيم العام؛ وفي محاولة لجذب السلطان ومجاملته والفصل بينه وبين العناصر الوطنية، دعته فرنسا إلى زيارتها. ووصل باريس في أول أكتوبر ١٩٥٠، وقدم مذكرة لرئيس فرنسا طالب فيها بإلغاء معاهدة الحماية

١) ولد محمد بن يوسف عام ١٩١٠، وتولى الحكم عام ١٩٢٧، وشرع السلطان الشاب يبدي تعاطفه مع الحركة الوطنية الناشئة. ومع تعاظم شأنها بعد الحرب العالمية الثانية بزعامة علال الفاسي، أصبح تعاطفه معها أكثر وضوحا. وقد تطور الأمر إلى مواجهة بينه وبين السلطة الفرنسية حين رفض عام ١٩٥٠ التصديق على أحد المراسيم. وفي عام ١٩٥٢ طالب فرنسا باستقلال المغرب، وبالطبع رفضت وبدأت تحضر للإطاحة به واستبداله بأحد أقاربه. وفي أغسطس ١٩٥٣ نُفي إلى كورسيكا فجزيرة مدغشقر. واضطرت فرنسا إلى إعادته في أواخر ١٩٥٥، واعترفت باستقلال المغرب في مارس ١٩٥٦، وفي عام ١٩٥٧ أعلن نفسه ملكا. وتوفي عام ١٩٦١. عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، موسوعة السياسة، ج٦، المؤسسة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص٨١.

٢) شوقي عطا الله، مرجع سابق، ص٣٦٠.

٣) محمود شاكر، مرجع سابق، ص٣٧٧.

٤) المرجع نفسه، ص٣٧٨، ٣٧٩.

التي فرضتها فرنسا على المغرب. وفي ردها على المذكرة اعتبرت الحكومة الفرنسية أنه من السابق لأوانه إجراء أي تعديل في النظام القائم، ورأت الإبقاء على الحماية مع إمكانية إجراء بعض الإصلاحات الإدارية التي يمكن أن تدرسها لجنة مغربية فرنسية. واقترحت فقط إصلاحات جزئية في إطار معاهدة الحماية(١).

وقبل مغادرته باريس، سلم السلطان للرئيس الفرنسي مذكرة ثانية، أعرب فيها عن أسفه لإصرار الحكومة الفرنسية على التمسك بمعاهدة الحماية، وتفضيلها مصالح المستوطنين الفرنسيين. وطالب باستقلال المغرب. وبعد عودته مضى في مساندته للحركة الوطنية. وعبثا حاول الجنرال جوان حمله على التخلي عن حزب الاستقلال والعناصر المطالبة بالاستقلال، وإعلان أنهم مثيرو شغب(٢).

وفي غضون ذلك برزت بعض العناصر المؤيدة لفرنسا، وعلى رأسها باشا مراكش تهامي محمد الجلاوي(٣). وقد بدأت الإدارة الفرنسية تخطط لخلع السلطان، ورأى المقيم العام تنفيذ ذلك عن طريق بعض العناصر المغربية، فاتصل بعدد من الأشخاص وفي مقدمتهم الجلاوي زعيم البربر، وطلب منه أن يمنع أتباعه من مراجعة السلطان في شئونهم، وعدم تقديم هدايا له في المناسبات العامة. ونظمت الإدارة الفرنسية للجلاوي عدة زيارات إلى المناطق التي يسكنها البربر، وأقامت له مهرجانات فيها، وقد حضرها المقيم العام، ووزع خلالها الأوسمة على رؤساء القبائل لتدعيم ولائهم لفرنسا ولتقوية مكانة الجلاوي، وطلب من قادة كل منطقة تأييد الجلاوي في معارضته للسلطان وحزب الاستقلال. كما منحت الإدارة الفرنسية الجلاوي مبالغ مالية. وبالفعل قام بحشد أفراد

1) Year Book Of The United Nations, Op. Cit., p. 281.

٢) شوقي عطا الله، مرجع سابق، ص٣٦٠.

٣) عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، مرجع سابق، ج٥، ص١٣١. ولد تهامي محمد الجلاوي عام ١٨٧٩. وكان من زعماء القبائل البربرية. وكان من المؤيدين والمرتبطين بالسياسة الاستعمارية الفرنسية. وفي عام ١٩٠٨ اعترفت به السلطات الفرنسية باشا على مراكش والمناطق المجاورة، بعد أن خضعت هذه المناطق لسلطة البربر في معارك اشترك فيها. وعندما أعلن الفرنسيون حمايتهم على المغرب عام ١٩١٢ دعمهم في جهودهم لإخماد مقاومة البربر. وقد كان أبرز المعادين للسلطان محمد الخامس. وقاد عام ١٩٥١ حركة معادية لحركة الوطنيين الذين طالبوا بالاستقلال، وكان على رأس فرقة هاجمت المواقع الوطنية في فاس والرباط. وفي عام ١٩٥٣ ترأس قوة لخلع السلطان. وعندما تصاعدت الحركة الوطنية بعد نفي السلطان؛ انفجر العنف في مراكش وغيرها عام ١٩٥٥، وبعد تعرضه لمحاولة اغتيال، دعم فكرة عودة السلطان. ومات في يناير ١٩٥٦ بعد ثلاثة أشهر من عودة السلطان.

القبائل البربرية وتحريضها على التظاهر ضد السلطان لإثارة الاضطرابات؛ تمهيدا لتنفيذ مخطط خلع السلطان(١).

وفي ٢٦ يناير ١٩٥١ ذهب الجنرال جوان إلى القصر وطلب من محمد الخامس إصدار بيان يستنكر فيه أعمال حزب الاستقلال. فرد بأنه فوق الأحزاب، وأن إدانة رجال الأحزاب من سلطة القضاء. فأنذره، وخيره بين إدانة الحزب أو الاستقالة، وأمهله لحين عودته من واشنطن(٢).

وبعد عودته، التقى السلطان في ١٢ فبراير ١٩٥١، وطلب منه إقالة الوزراء الوطنيين. وفي اليوم التالي أرسل المقيم العام أحد مستشاريه إلى السلطان ليطلب منه التبرؤ من حزب الاستقلال، فرفض. وعندئذ استكملت الإدارة الفرنسية استعداداتها لتنفيذ مخططها بالتعاون مع الجلاوي، من خلال تحريضه لإعداد عرائض ضده ونشرها بين قبائل البربر للتوقيع عليها. كما بدأت الإدارة الفرنسية دعاية واسعة لتصوير الجلاوي بأنه يحظى بتأييد الكثير من المغاربة وفي مقدمتهم الباشوات والقادة وعلماء الدين. وقامت بتحريك قبائل البربر للزحف نحو مدن الرباط وفاس وسلا، وكأنها ثورة بربرية ضد السلطان. وقد دخل رجال القبائل المدن الثلاث في ٢٣ فبراير، ودخل زعيمهم الرباط وأقام في دار المقيم العام. كما دخلت القوات الفرنسية تلك المدن، وأحاطت بقصر السلطان بحجة حمايته وعائلته من الثورة. وفي ٢٥ فبراير استدعت الإدارة الفرنسية رئيس التشريفات وسلمته قائمة بشروطها, وأبلغته أنه إذا رفض السلطان التوقيع عليها خلال ساعتين سيتم عزله وستُقله طائرة إلى الخارج. وقد اضطر السلطان للتوقيع. وباشرت الإدارة الفرنسية حملة اعتقالات لقادة حزب الاستقلال(٣).

وأمام تعنت فرنسا، وتنامي طموحات الشعب المغربي الوطنية، وما شهدته أفريقيا وآسيا بعد الحرب العالمية الثانية من تنامي المد القومي، ومناقشة أجهزة الأمم المتحدة

١) ثامر عزام الدليمي، الإدارة الفرنسية في المغرب ١٩٣٩ – ١٩٥٦، دار غيداء، عَمان ٢٠١٧، ص١٧٤ - ١٧٦.
٢) جلال يحيى، مرجع سابق، ص١١٥٧.
٣) ثامر عزام الدليمي، مرجع سابق، ص١٧٤ - ١٧٦.

للعديد من قضايا التحرر الوطني، وعزم الدول العربية على عدم ترك محمد الخامس والمغرب بمفردهما ضد الاستعمار؛ عرفت قضية المغرب طريقها إلى الأمم المتحدة(١).

ووفقا لميثاق الأمم المتحدة؛ اعتُبرت المغرب من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وحمل الفصل الحادي عشر من الميثاق عنوان "تصريح يتعلق بالأقاليم غير المتمعتة بالحكم الذاتي"، وتضمنت المادة ٧٣ أن أعضاء الأمم المتحدة الذين يضطلعون بإدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطا كاملاً من الحكم الذاتي؛ يقرون بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول، ويلتزمون بالعمل على تنمية رفاهية أهل هذه الأقاليم في نطاق السلم والأمن الدولي الذي رسمه الميثاق. ولهذا الغرض:

(أ) يكفلون تقدم هذه الشعوب في شئون السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم، كما يكفلون معاملتها بإنصاف وحمايتها من ضروب الإساءة، مع احترام ثقافة هذه الشعوب.

(ب) ينمون الحكم الذاتي، ويقدرون الأماني السياسية لهذه الشعوب، ويعاونونها على إنماء نظمها السياسية نمواً مطرداً، وفقا للظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه.

(ج) يعززون التدابير الإنسانية للرقي والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والعلمي.

(د) يرسلون إلى الأمين العام بانتظام يحيطونه علماً بالبيانات الإحصائية وغيرها من البيانات المتعلقة بأمور الاقتصاد والتعليم في الأقاليم التي كانوا مسؤولين عنها(٢).

وحين وصلت وفود الواحد والخمسين دولة لندن لحضور أول اجتماع في يناير ١٩٤٦، كان المناخ العام للعلاقات الدولية قد بدأ يتدهور. وفي فبراير ١٩٤٦ ألقى الزعيم السوفيتي جوزيف ستالين Stalin خطبة وصف فيها العالم بأنه منقسم بين نظامين سياسيين واقتصاديين(٣).

---

١) مجلة الأديب (لبنان)، عدد ٢ في أول فبراير ١٩٦٦، ص١٧، "التضامن الأسيوي والأفريقي بقلم محمد جميل بيهم". تأسست الأمم المتحدة بمبادرة من الرئيس فرانكلين روزفلت Roosevelt . وفي أغسطس ١٩٤٤ التقت في دومبارتون أوكس وفود الاتحاد السوفيتي وبريطانيا والولايات المتحدة والصين لإنشاء هيئة لحفظ الأمن والسلم، وفي أكتوبر باتت مسودة ميثاق الأمم المتحدة جاهزة، وتم توقيعه في سان فرانسيسكو في ٢٦ يونيو ١٩٤٥، وفي ٢٤ أكتوبر ظهرت الأمم المتحدة رسميا، وعقدت اجتماعها الأول بلندن في يناير ١٩٤٦. ثم انتقلت إلى نيويورك. فؤاد صروف، موعد مع التاريخ تجارب الأمم في ثلاث سنوات، مطبعة مصر، القاهرة ١٩٥١، ص١٢٥؛ يوسي إم هانيماكي، الأمم المتحدة، مؤسسة هنداوي، القاهرة ٢٠١٣، ص٢٠.

٢) الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، نيويورك، د.ت، ص٢٧.

٣) هانيماكي، مرجع سابق، ص٢٣.

وبذلك بات جليا أن العالم قد شُطر كتلتين: كتلة تأتم بالاتحاد السوفيتي، وأخرى تلتف حول الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية. وبين الكتلتين دول تميل إلى الحياد وأخرى تتطلع لنيل استقلالها. أما الكتلة الأولى فتشغل رقعة قلبها في أواسط آسيا، وجناحاها يمتدان إلى أواسط أوروبا من الغرب، وإلى الصين من الشرق. وهذه الكتلة من الدول بحكم طبيعة أرضها وموقعها وعدد سكانها أكبر قوة برية في العالم. أما الكتلة الأخرى فتضم مجموعة من الدول، تعد الولايات المتحدة وكندا ودول أوروبا الغربية عمادها الأول. وتملك أكبر قوة بحرية وجوية في العالم(١).

والواقع أن الاتحاد السوفيتي الذي بات قوة عالمية مهيمنة، وفرض نظامه على ما جاوره من دول شرق أوربا، استنادا للمجهود السوفيتي في تحريرها من النازية؛ قد كرّس سياسته الخارجية لتحقيق هدفين: الأول منع وصول التأثير الغربي إلى وسط وشرق أوربا، وإبعاد المنطقة عن الدعاية الغربية المضادة للأيديولوچية الشيوعية. والثانى تأييد حركات التحرر الوطني من الاستعمار الغربي، وكسب الدول المستقلة إلى جانبه. وعليه انبرى السوفيت لإظهار تأييدهم لنضال الشعوب من أجل التحرر(٢).

ففي الفترة التي تلت الحرب وظهور الأمم المتحدة، بدأت الشعوب الآسيوية والأفريقية تفكر في مكانتها في السياسة العالمية بعدما ظلت لقمة سائغة للاستعمار. وتزامن مع ذلك ارتفاع أصوات داخل الأمم المتحدة وخارجها تطالب بتأكيد مبادئ الميثاق التي تكفل حق الشعوب في تقرير مصيرها. وأيد الاتحاد السوفيتي هذه الصيحات في عدة مواقف، فكان ذلك دافعا للدول الآسيوية والأفريقية للسعي إلى التحرر(٣).

والملاحظ أنه بعد تأسيس الأمم المتحدة؛ تردى العالم سريعا نحو الحرب الباردة، وفي حين حظي الاتحاد السوفيتي بمركز في أوروبا الشرقية والوسطى، حظيت الولايات المتحدة بمركز في أوروبا الغربية، وذلك من خلال مساعدة الفصيل المناهض للشيوعية في الحرب الأهلية اليونانية، وتقديم المساعدة لتركيا بسبب تعرضها لضغوط من الاتحاد

١) فؤاد صروف، مصدر سابق، ص٢٨٩.
٢) إياد طارق العلواني، سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية ١٩٥٦ – ١٩٦٤، العراق ٢٠١٦، ص١٧.
٣) مجلة المجلة (مصر)، عدد ٩١ في يوليو ١٩٦٤، ص٥٥، "التكتل الأفريقي الآسيوي في الأمم المتحدة".

السوفيتي، فضلا عن إطلاق مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا. وقد جاء إنشاء حلف شمال الأطلنطي (الناتو) في إبريل ١٩٤٩ ليرسخ انقسام أوروبا إلى معسكرين معاديين. ثم جاءت الحرب الكورية في يونيو ١٩٥٠ لتجعل أي تعاون مستحيلا[١].

وقد تأثرت سياسة الاتحاد السوفيتي، بما فيها سياسته تجاه الأمم المتحدة، بعاملين: مرحلة العزلة الطويلة التي فُرضت عليه منذ الثورة البلشفية؛ مما ولد لديه قناعة بأن الغرب لا يضمر له سوى الشر، ولا يهدف إلا إلى استيعابه أو عزله. والثاني: أنه دفع ثمنا باهظا في الحرب، وقدم تضحيات بشرية تفوق دول الحلفاء؛ ومن ثم فإن هذه الدول مدينة له، وعليها أن تتفهم رغبته في تحصين نفسه وحمايتها بسياج من الدول الصديقة.

ولم يكن الاتحاد السوفيتي عند اندلاع الحرب الباردة ينظر إلى منظمة الأمم المتحدة باعتبارها الساحة الملائمة لمعالجة المشكلات الدولية، إنما كان ينظر إليها على أنها معقل للنفوذ الغربي، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستحاول استخدامها كأداة من أدوات سياستها الخارجية في حربها الباردة ضده[٢]. وربما حمله على هذا الاعتقاد تركيبة منظمة الأمم المتحدة، فقد بلغ عدد الأعضاء عند التأسيس ٥١ دولة، بينها خمس دول عربية: مصر وسوريا ولبنان والسعودية والعراق. وفي عام ١٩٤٦ انضمت أربع دول أخرى، فبلغ عدد الأعضاء ٥٥ دولة. وفي عام ١٩٤٧ انضمت اليمن وباكستان، فأصبح عدد الدول الأعضاء ٥٧ دولة. وبنهاية عام ١٩٥٠، وبانضمام بورما وإسرائيل وإندونيسيا، بات هناك ٦٠ عضوا[٣].

وبتصنيف هذه الدول؛ نجد أن المعسكر الغربي كان يسيطر على أربعة من خمسة من المقاعد الدائمة في مجلس الأمن، وعلى أغلبية في الجمعية العامة، في حين لم يكن يمثل الكتلة الشرقية في الجمعية العامة سوى خمس دول هي : الاتحاد السوفيتي، أوكرانيا،

---

١) هانيماكي، مرجع سابق، ص٢٣، ٢٤.

٢) حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت ١٩٩٥، ص٢٥٥ - ٢٥٦.

3) Year Book Of The United Nations 1951, New York 1952, p. 2.
وكذلك موقع الأمم المتحدة: www.un.org/ar/sections/member-states/growth-united-nations-membership

بيلاروسيا، تشيكوسولوفاكيا، بولندا[1]. ولذا كان من الطبيعي أن يحاول الاتحاد السوفيتي كسر عزلته في الأمم المتحدة من خلال التحالف مع دول العالم الثالث حول القضايا المثارة في المنظمة. وقد انعكست هذه الأجواء على قضية المغرب عند عرضها على الأمم المتحدة. وباتت أروقة المنظمة الدولية وما يجري فيها من مناقشات؛ ساحة دبلوماسية للحرب الباردة، وميدانا للهجوم على الطرف الآخر والطعن في توجهاته.

أولا: التوجه إلى الجمعية العامة عام ١٩٥١.. الجولة الأولى :

كانت أول محاولة لتعريف الأمم المتحدة بقضية المغرب عام ١٩٤٧، وتمثلت في مذكرة أحمد بلفريج الأمين العام لحزب الاستقلال إلى تريغف هالفدان لي Halvdan Lie الأمين العام للأمم المتحدة في ١٥ سبتمبر من ذلك العام، ردا على تقرير قدمته فرنسا إلى الأمم المتحدة، وحاولت فيه تحسين صورة الوضع في المغرب. وفي ديباجة المذكرة أكد بلفريج أن تأسيس الأمم المتحدة أحيا آمال الشعوب. وأعرب عن أسفه؛ لأن بلاده رغم ما بذلته من تضحيات لانتصار الديمقراطية، مازالت تخضع تحت نظام من أشد الأنظمة طغيانا ولا يتفق مع روح ميثاق الأمم المتحدة. ونوه بأن المغرب تخضع منذ ١٩١٢ لنظام الحماية. وأن هذا النظام لم يؤد مهمته في مساعدة الشعب المغربي في تنظيم شئونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأكد تسلط الإدارة الفرنسية واحتكارها جميع السلطات تحت رئاسة المقيم العام الفرنسي، وأن هناك ٢٢ ألف موظف فرنسي وسط ٨ مليون من أهالي المغرب، وأن هذه الإدارة تستنزف ٦٠ % من الميزانية، ولا تمثل الأقلية المغربية في الإدارة الفرنسية إلا فئة ثانوية مأمورة تبلغ ٨ آلاف فراش و٧ آلاف موظف صغير. وأن

١) عند وضع ميثاق الأمم المتحدة، اقترح الاتحاد السوفيتي قبول كل الجمهوريات السوفيتية كأعضاء في الأمم المتحدة، مدعيا أن علاقة التبعية التي تربطها به لا تقل عن علاقة التبعية التي تربط بريطانيا بدول الكومنولث. لكنه لم يحصل إلا على تنازل محدود تمثل في قبول بيلاروسيا وأوكرانيا فقط. ولهذا تمسك بحق الفيتو باعتباره السلاح الوحيد الذي تبقى له للحيلولة دون تحول الأمم المتحدة إلى أداة معادية له. وعندما بدأت بوادر الحرب البادرة، رأى أن الأمم المتحدة بتركيبتها لا يمكن أن تكون المنبر الذي يستطيع من خلاله أن يمارس نفوذه، نظرا لسيطرة المعسكر الغربي على الجمعية العامة. وخاض الاتحاد السوفيتي معركة العضوية داخل مجلس الأمن لفرض قبول دول أوروبا الشرقية الحليفة له في الأمم المتحدة، وكان يعتبر عدم حصول طلبات العضوية المقدمة من هذه الدول على الأغلبية، محاولة من جانب الغرب لفرض العزلة عليه، وفي المقابل راح يستخدم حق الفيتو ضد طلبات العضوية المقدمة من الدول الحليفة للغرب. حسن نافعة، مرجع سابق، ص ٢٥٦ - ٢٥٧.

الشعب المغربي قد أُبعد عن تدبير شئونه. كما ألقى بلفريج الضوء على انعدام الحريات العامة. وتطرق إلى السيطرة الفرنسية الاقتصادية. كما أدان جهود فَرْنَسَةِ المغرب وتحجيم الثقافة الوطنية وضحالة التعليم ومحدودية هدفه. وندد بسياسة التميز العنصري التي تمارسها فرنسا لصالح المقيمين الفرنسيين. وأشاد ببيان حزب الاستقلال عام ١٩٤٤ المتضمن مطالب الشعب المغربي بالاستقلال والنظام الدستوري الملكي(١).

ولما لم تسفر تلك المذكرة عن شيء، ومع تنامي القمع الفرنسي وتجاهل تطلعات الشعب المغربي، ولما كانت الوفود العربية في الأمم المتحدة دائمة السعي في اللجان والأروقة، وترى أن الأمم المتحدة ميدان رحب(٢)؛ أرسل محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر (يناير ١٩٥٠ – يناير ١٩٥٢) برقية إلى الأمين العام في ٤ أكتوبر ١٩٥١ طالب فيها بإدراج مسألة "انتهاك فرنسا في المغرب لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان" في جدول أعمال الدورة السادسة للجمعية العامة. وأوضح أن الحوادث التي وقعت بالمغرب منذ بداية عام ١٩٥١ أظهرت أن الصراع بين فرنسا والمغرب وصل مرحلة حرجة، وأنه نظرا للعلاقة بين الشعب المغربي والشعوب العربية، لا يمكن لمصر ألا تبالي بالمسألة، لأنها لا تشكل فقط انتهاكا لمعاهدة ١٩١٢ بين فرنسا والمغرب، ولكن أيضا لميثاق الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان(٣). وفي الفترة بين ٦ – ١٠ أكتوبر ١٩٥١ قُدمت طلبات مماثلة من العراق ولبنان والسعودية وسوريا واليمن(٤).

وقد نوقشت المسألة من قبل اللجنة العامة في ٨ و٩ نوفمبر ١٩٥١. وصرح وزير خارجية مصر أن الأحداث في المغرب أثارت الاستياء في الدول العربية والإسلامية والعالم. وأن التوتر بين فرنسا والمغرب قد اتخذ شكل الاشتباكات المسلحة دون سبب، غير

١) عبد الكريم الفيلالي، التاريخ السياسي للمغرب العربي، ج١٠، ناس للطباعة، القاهرة ٢٠٠٦، ص٢٣٢ - ٢٤٣.
٢) فؤاد صروف، مصدر سابق، ص١٣٥.
3) The United Nations, General Assembly, Sixth Session, Telegram from the Minister of Foreign Affairs of Kingdom of Egypt to The Secretary General, A/1894, 4 Octtober 1951, p.1.
4) Ibid, Telegram from the Minister charge d'Affaires of Iraq to The Secretary General, A/1898, 6 Octtober 1951; Telegram from Lebanon to The Secretary General, A/1904, 8 Octtober 1951.

أن الشعب المغربي عبر عن رغبته في نيل حقوقه. وأن الموقف يتدهور بسرعة وقد يُعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وواجب الأمم المتحدة اتخاذ إجراء. وصرح بأن فرنسا عندما فرضت الحماية على المغرب عام ١٩١٢، صرحت بأن هدفها إدخال الإصلاحات دون مساس بالسيادة تحت سلطة السلطان. ولكن الموقف الذي تتخذه فرنسا، والأحداث الأخيرة تناقض مبادئ الميثاق ومطالب الشعب المغربي[١].

ولما كان جل ما تخشاه الدول الكبرى وقتذاك، أن تقف أمام الأمم المتحدة موقف المتهم بانتهاك حقوق الإنسان أو الميثاق[٢]؛ عارضت فرنسا إدراج المسألة في جدول الأعمال، وأعرب ممثلها عن دهشة حكومته من تقديم بعض الدول هذا الطلب، لأنه بمثابة مطالبة للجمعية العامة بمساءلة فرنسا عن الطريقة التي تدير بها المغرب بموجب معاهدة أُبرمت منذ ٤٠ عاما. وأنه لا يوجد بند في الميثاق يمكن بموجبه الادعاء بأن فرنسا قد انتهكت في المغرب المبادئ المُلزمة بها نتيجة المسئوليات التي تحملتها بموجب معاهدة فاس عام ١٩١٢. وأضاف أن ممثلي فرنسا بمؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ – عندما تمت صياغة أحكام الميثاق الخاصة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي – كانوا على وعي بالالتزامات التي أخذتها بلادهم على عاتقها. وشدد على أن التقدم والإصلاحات الجارية بالمغرب تتمشى مع مبدأ تعزيز السلم والأمن الدوليين، وأن تنفيذ هذا المبدأ يقع على عاتق فرنسا التي وقعت على المعاهدة وكُلفت بالمهمة في المادتين ٧٣ و٧٤ من الميثاق. وأكد وفاء حكومته بالتزاماتها. وللحيلولة دون إدراج مسألة انتهاك فرنسا في المغرب لإعلان حقوق الإنسان، صرح ممثل فرنسا أن أعضاء الأمم المتحدة ليسوا على دراية بالظروف والبنية الاجتماعية والقانونية بالمغرب. وأن مناقشة الموضوع لن تكون في مصلحة شعب المغرب ولا السلم الدولي. والتدخل بين فرنسا والمغرب يُخالف معاهدة فاس، وأن التمييز المزعوم ضد العرب في المغرب لا أساس له من الصحة[٣].

1) Ibid, General Committee, 75th (Opening) Meeting, 8 November 1951, p.3.

٢) فؤاد صروف، مصدر سابق، ص١٣٨.

3) Year Book Of The United Nations 1951, Op. Cit., p. 357.

وقد تحركت الولايات المتحدة ودول الكتلة الغربية لإفشال مساعى الدول العربية الست. ومع أن المغرب كانت أول من أقام علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة(١)، لم تعر الأخيرة ذلك اهتماما، وكانت مستعدة للتضحية بحقوق الإنسان لمصالح إستراتيجية ولوحدة القوى الغربية. ودعما لفرنسا، أعلن المندوب الأمريكي أن القضية معقدة وتتطلب دراسة متأنية، وأن طلب إدراجها تم تقديمه قبل شهر، وأن الوفود مشغولة ببنود أخرى تم طرحها من قبل. وأن المغرب إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بالمعنى المقصود في الفصل الحادي عشر من الميثاق. وأن حكومته تثق بأن فرنسا ستنفذ الإصلاحات التي أشار إليها ممثلها، لكن إجراء مناقشة مُفصلة حول هذا المسألة المعقدة لن يكون في مصلحة الشعب المغربي. وينبغي بذل الجهود أولا خارج الأمم المتحدة لتسوية المسألة(٢).

ومن جانبه اقترح وفد كندا تأجيل مناقشة المسألة بدعوى أنها معقدة، وأن عدة وفود تريد المزيد من الوقت للنظر فيها بدقة. وقد رحب ممثلو فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والنرويج بمشروع القرار الكندي، مشيرين إلى أنه من غير المستصوب مناقشة المسألة في الوقت الحاضر، بالإضافة إلى أن طلب إدراجها قد قُدم متأخرا ولم يكن لديهم الوقت الكافي للنظر في المسألة(٣). وأعلنت النرويج أنه على الرغم من قناعتها بأن الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق(٤) ينبغي تفسيرها في أضيق الحدود، حتى لا يتم منع الأمم المتحدة من التعامل مع المواقف التي يُحتمل أن تسبب توترا دوليا؛ فإنها ترى أنه لا ينبغي إدراج مسألة المغرب؛ لأن وضعها على جدول الأعمال لن يكون أفضل طريقة للتوصل إلى حل لها. ولأن مناقشتها بما سيصاحبها من اتهامات، سيجعل الحل أكثر صعوبة(٥).

1) United Nations, General Assembly, Seventh Session, Official Records, First Committee, 551st Meeting, 16 December 1952, p. 311.

2) The United Nations, General Assembly, Sixth Session, General Committee 75th, opening Meeting, 8 November 1951, p. 4, 5.

3) Year Book Of The United Nations 1951, Op. Cit., p. 358.

٤) تنص الفقرة ٧ من المادة ٢ أنه "ليس في الميثاق ما يُسوّغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل، على أن هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع". ميثاق الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص٦.

5) The United Nations, General Assembly, Sixth Session, General Committee, 76th Meeting, 9 November 1951, p. 11.

وعلى الجانب الآخر، أيد الاتحاد السوفيتي طلب إدراج مسألة "انتهاك فرنسا في المغرب لحقوق الإنسان ولميثاق الأمم المتحدة" في جدول أعمال الجمعية العامة. وشارك المندوبُ السوفيتي في اللجنة العامة ممثلي الدول العربية في معارضة مشروع القرار الكندي؛ باعتباره يصب في مصلحة فرنسا. وجاءت المعارضة السوفيتية والعربية على أساس أنه ليس فقط من المرغوب فيه أن تناقش الجمعية المسألة باعتبارها مسألة مُلحة في مصلحة جميع الدول المعنية والأمم المتحدة، ولكن أيضا لأنه ليس من اختصاص اللجنة العامة التوصية بتأجيل إدراج بند في جدول الأعمال، ويحق لها التوصية بإدراج البند أو برفض إدراجه أو التوصية بإدراجه في جدول الأعمال المؤقت لدورة مقبلة(١).

ومنذ البداية، بدأت سُحب الحرب الباردة وكواليس الخلاف بين الكتلتين الشرقية والغربية تلوح في الأفق؛ فانتقد المندوب السوفيتي الدول التي تعارض إدراج المسألة في جدول الأعمال، وأوضح أنها لم تقدم أسبابا وجيهة. واتهمها بالسعي إلى تأجيل المسألة إلى أجل غير مسمى. ورفض المندوب السوفيتي التذرع بضيق الوقت، ونوه بأن الجمعية العامة ستظل منعقدة ثلاثة أشهر، مما يتيح وقتا كافيا للجميع لدراسة المسألة. وأكد أن المغرب إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، وفرنسا مُلزمة بتقديم معلومات عنه إلى الأمين العام. وأن الدول العربية المجاورة للمغرب ترى جيدا الوضع في المغرب، وهي التي عرضت الأمر على الجمعية العامة. وأن الأخيرة مختصة بمناقشته بموجب أحكام الميثاق. ولذلك لا يوجد سبب يمنع اللجنة من التوصية بإدراج البند. كما رفض الاتحاد السوفيتي زعم الولايات المتحدة بأن تعقد المشكلة سبب جاد لإرجاء النظر فيها. وأعلن أن قبول هذه الحجة يعني عجز الجمعية عن التعامل مع المسائل المعقدة(٢).

وفي الوقت الذي رفض فيه مندوب مصر الاقتراح الكندي؛ رحب برأي الوفد السوفيتي، ولفت نظر أعضاء اللجنة إلى رفض الاتحاد السوفيتي في جلسة مجلس الأمن في فبراير ١٩٤٦ الموافقة على الرأي القائل بأن المسألة الإندونيسية ليست من اختصاص

1) Year Book Of The United Nations 1951, Op. Cit., p. 358.
2) The United Nations, General Assembly, Sixth Session, General Committee, 75th Meeting, 8 November 1951, p. 5.

الأمم المتحدة. واقتبس مندوب مصر تصريح المندوب السوفيتي حينذاك بأنه: "تمت إحالتنا للفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق، في محاولة لإثبات أن الأحداث في إندونيسيا مسألة داخلية ليس للمنظمة الحق في التدخل. فهل إرسال لجنة لليونان لمراقبة الانتخابات لا يرقى إلى التدخل في الشئون الداخلية لليونان؟"(١).

وتعقيبا على رأي المندوب السوفيتي، أصر ممثل فرنسا على أن المغرب، كما قال ممثل الاتحاد السوفيتي، إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي، وليس لأي طرف أن يتدخل بين فرنسا والمغرب؛ لأن ذلك يتعارض مع معاهدة فاس. ونفى وجود تمييز من السلطات الفرنسية ضد العرب في المغرب(٢).

وتابعت اللجنة في اليوم التالي مناقشة إدراج البند في جدول أعمال الجمعية العامة، وكذلك مشروع القرار الكندي. وتحدث الوفد السوفيتي مرة أخرى، وأكد أن حكومته ستصوت ضد مشروع القرار الكندي، لأنه يتعارض مع المادة ٤٠ ويتجاوز حدود النظام الداخلي، ولم يتم تقديم أسباب وجيهة له. وتمسك برأيه بأن تعقد المشكلة، ليس سببا لفشل الجمعية العامة في التعامل معها. كما لا يمكن التذرع بقلة الوقت، لأن الدورة ستستمر لفترة كافية لتمكين الوفود من التثبت من جميع الحقائق(٣).

وبعد هذه المناقشات، جرى التصويت على مشروع القرار الكندي وتضمن أن اللجنة العامة توصي بتأجيل النظر في مسألة إدراج البند في جدول أعمال الجمعية العامة في الوقت الحاضر. وقد تم اعتماده بأغلبية ٦ أصوات: فرنسا وبريطانيا وكندا والولايات المتحدة والنرويج والصين، مقابل ٤ أصوات، وامتناع ٤ أعضاء، وتزعم الاتحاد السوفيتي المعارضين(٤).

---

١) في ١٧ أغسطس ١٩٤٥ أعلنت أندونيسيا استقلالها، وانتُخب سوكارنو رئيسا. وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية أخذ الاتحاد السوفيتي يهتم بجنوب آسيا عامة وإندونيسيا خاصة. وفي أكتوبر ١٩٤٥ بعث سوكارنو رسالة إلى ستالين يهنئه فيها بذكرى ثورة أكتوبر. وأكد أنه يؤيد الاتحاد السوفيتي، لأنه يحارب من أجل العدالة والسلم ومن أجل الإنسانية، ويمثل إحدى القوى الكبيرة. لمزيد عن إندونيسيا وعلاقتها بالاتحاد السوفيتي انظر: محمد أسد شهاب، صفحات من تاريخ اندونيسيا المعاصرة، دار لبنان، بيروت ١٩٧٠، ص٣٠ وما بعدها.

2) General Assembly, Sixth Session, General Committee, 75th Meeting, Op. Cit., p. 5,6.

3) Ibid, 76th Meeting, 9 November 1951, p. 10.

4) Year Book Of The United Nations 1951, Op. Cit., p. 358.

وفي الفترة من ١٣ نوفمبر إلى ١٣ ديسمبر ١٩٥١، نظرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في توصية لجنتها العامة. وخاضت الدول العربية الست جولة دبلوماسية للحيلولة دون اعتماد الجمعية لتلك التوصية. وفي كلمته في جلسة الجمعية التي عُقدت بالعاصمة الفرنسية في ١٣ نوفمبر أكد وزير خارجية مصر أن اللجنة العامة تجاوزت اختصاصها، وكان عليها وفقا للمادة ٤٠؛ أن توصي بإدراج البند أو رفض إدراجه أو إدراجه في جدول أعمال دورة مقبلة. وأبدى تعجبه من أن أعضاء اللجنة قد وافقوا على إدراج بنود في جدول الأعمال تم تقديمها قبل يومين. واقترح مشروع قرار بأن يُدرج في جدول أعمال الدورة الحالية بند شكوى انتهاك فرنسا في المغرب لمبادئ الميثاق وإعلان حقوق الإنسان(١). وبذلك أصبح على الجمعية النظر في توصية اللجنة العامة ومشروع القرار المصري.

ومرة أخرى، وعلى غرار ما حدث في اللجنة العامة، أيد الاتحاد السوفيتي في الجمعية العامة اقتراح الدول العربية. وأبدى أروتيونيان Arutiunian المندوب السوفيتي تعجبه من تصريح ممثل فرنسا بأن حكومته فوجئت بطرح المسألة. وأشار إلى أن فرنسا هي المسئولة عن النظام في المغرب، وأن المادة ٧٣ من الميثاق تفرض على الدول القائمة بالإدارة العمل على رفاهية سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ولكن ممثلي الدول العربية يشكون من انتهاك فرنسا في المغرب لالتزاماتها. ويؤكدون أن الوضع بالمغرب يتدهور باستمرار، وقد يضر بالعلاقات بين الدول ويهدد السلم والأمن الدوليين. وأفاض أروتيونيان في شرح الأحداث الأخيرة بالمغرب؛ لإقناع أعضاء الجمعية بأن النظر في المسألة لا يمكن تأجيله. فأوضح أنه قبل أيام من افتتاح الجمعية، وقعت أحداث عنيفة بالمغرب أثارت القلق في أنحاء العالم. وأن السلطات الفرنسية أطلقت في أول نوفمبر النار على حشد من المغاربة بالدار البيضاء، خلال انتخابات غرف الزراعة والتجارة والصناعة. حيث رفض السكان المشاركة في الانتخابات التي أجريت في ظل الضغط العنصري. وأنه من بين ١٢,٠٠٠ ناخب شارك ٣٠٠ شخص فقط، أي ٢,٥% من الناخبين(٢).

1) Official Records of the United Nations General Assembly, Sixth Session, Plenary Meeting, 342nd, 13 November 1951, p. 96.
2) Ibid, p. 97.

ولم يعبأ أروتيونيان بكون الجلسة منعقدة في باريس، وأعلن أن غضب السلطات الفرنسية من فشل الانتخابات "المصطنعة" جعلها تفتح النار على الرجال والنساء حول مقر الاقتراع يوم الانتخابات، لعزوفهم عن المشاركة. مما أسفر عن مقتل ستة أشخاص وجرح العشرات واعتقال ألفين. وأضاف أن القوات الفرنسية قد طوقت المدينة، وقامت الدبابات بدوريات وتمركزت عند معابر الشوارع. وناشد المندوب السوفيتي الجمعية ألا تتجاهل هذه الحقائق لأنها تشهد على انتهاك صارخ لمبادئ الأمم المتحدة عامة، وانتهاك فرنسا بصفة خاصة لالتزاماتها بصفتها الدولة القائمة بالإدارة. وانتقد الوفود الفرنسية والبريطانية والأمريكية، لأنهم لم يقدموا حججا مقنعة ضد مناقشة المشكلة المغربية. واتهمهم باللجوء إلى تأجيل المسألة لمنع مناقشتها في الجمعية العامة، وأنهم لا يهتمون بحقيقة أن عدة وفود قد أثارت قضية انتهاك فرنسا لالتزاماتها تجاه المغرب. وأنهم لا يأخذون في الاعتبار مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأن هذا هو التفسير الوحيد للجهود التي يبذلها ممثلو الدول الاستعمارية لمنع مناقشة القضية المغربية[١].

وتفاخر أروتيونيان بأن اقتراح تأجيل النظر في المشكلة تم اعتماده في اللجنة العامة بستة أصوات من أصل ١٤ ممثلا هم أعضاء اللجنة. وأن ممثل الاتحاد السوفيتي كان ضمن الأربعة الذين صوتوا ضد الاقتراح، وامتنع ٤ ممثلين آخرين. وأن ممثلي الدول الاستعمارية فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، هم الذين يعارضون مناقشة المسألة. وتعليقا على تصريح الولايات المتحدة بضرورة السعي إلى حل مشكلة المغرب خارج الأمم المتحدة؛ أعلن أروتيونيان أنها تحاول بذلك تحقيق هدفها وهو إخضاع المغرب[٢].

ويبدو أن التأييد الأمريكي ليوغوسلافيا في خلافها مع الاتحاد السوفيتي قد أثار الأخير[٣]، وبدا ذلك واضحا؛ فقد قارن المندوب السوفيتي بين إصرار أمريكا وبريطانيا

1) Ibid, p. 97.
2) Ibid.
٣) نشب النزاع بين تيتو والاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٨، حيث رأى تيتيو أن الدول الشيوعية يحق لها أن تكون مستقلة لا خاضعة لموسكو. وراح ينادي بتساوي الأحزاب الشيوعية واستقلال الدول الشيوعية. واتهمته موسكو بالانحراف والخروج على التماسك العالمي بين طبقات العمال، ثم طُرد من الكومنفورم ومُحي اسمه من جميع الشوارع في الدول التابعة للاتحاد السوفيتي، وصار كل فرد متهم بالخيانة في هذه الدول يوصم بأنه "منحرف تيتوي". راجع فؤاد صروف، مصدر سابق، ص٢٦٢ – ٢٦٦.

وفرنسا على رفض إدراج مسألة المغرب في جدول الأعمال، وإصرارهم على إدراج شكوى يوغوسلافيا "المزعومة" من الأنشطة العدائية لحكومات الاتحاد السوفيتي وألبانيا وبلغاريا، ومحاولتهم استخدام الجمعية العامة للافتراءات والتلميحات. وأعلن أن حكومته لا تقبل أن يتم وضع المسائل التي تقبلها "الولايات المتحدة وشركاؤها في كتلة شمال الأطلنطي العدوانية" فقط على جدول أعمال الجمعية. وأنه ينبغي للجمعية مقاومة أي محاولة لتحويل الأمم المتحدة من منظمة دولية إلى منظمة تخدم مصالح "المعتدين الأمريكيين".

وناشد الاتحاد السوفيتي الجمعية العامة بالتصويت ضد تأجيل نظر قضية المغرب إلى أجل غير مسمى. ووصف ما تشهده المغرب بأنه حركة تحرر وطني، وأكد أن حركة التحرر الوطني بالمغرب وغيرها، تحظى دائما بتعاطف ودعم المضطهدين في العالم. وأن الجمعية العامة لا يمكنها أن تتجاهل هذا، ومن واجبها النظر في الشكوى المقدمة[1].

وقد أزعجت تصريحات الوفد السوفيتي وفد فرنسا؛ وفي كلمته أمام الجمعية العامة بدا وزير خارجيتها شومان Schuman منفعلا، وادعى أن هناك محاولة لتقديم فرنسا إلى المساءلة أمام الجمعية العامة بتهمة تعتبرها إهانة. وأن هناك حملة منظمة يتم خلالها إلقاء خطب لاذعة متكررة ضدها. وأعلن رفضه أية اتهامات بأن حكومته تنتهك الميثاق وإعلان حقوق الإنسان. وأضاف أن حكومته تفتخر بأنها أحد أبطال إنجاز هذا الإعلان قبل ثلاث سنوات، وأنه قد تم إعلانه في باريس. وطالب الجمعية برفض مناقشة المسألة؛ نظرا للألم الذي ستسببه هذه الإهانة لفرنسا، ولأن هذه المناقشة سيتم استغلالها مما سيثير أصداء في العالم، وسيؤدي إلى تفاقم الوضع في المغرب[2].

ونوه شومان بأن سياسة فرنسا في المغرب تتوافق مع المادة ٧٣ من الميثاق، وأن تلك المادة التي تحدد واجبات الدول التي تتولى إدارة الأراضي التي لم تحقق شعوبها قدرا من الحكم الذاتي، تراها حكومته من أنبل مواد الميثاق. وأضاف أن تلك المادة تفرض أيضا التزاما بضمان التقدم التدريجي السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتلك الشعوب، بما

1) General Assembly, Sixth Session, Plenary Meeting, 342nd, Op. Cit., p. 97.
2) Ibid, p. 98.

يتوافق مع ظروف كل إقليم وشعبه. وأكد أن مضمون المادة يتوافق مع القاعدة التي أرستها فرنسا لنفسها في دستورها لعام ١٩٤٦. وقرأ شومان على أعضاء الجمعية ما جاء في ديباجة الدستور من أن فرنسا: "وفاءً لرسالتها، تقترح إرشاد الشعوب التي تحملت مسئوليتها تجاه حرية الحكم، من أجل إدارة شئونهم بشكل ديمقراطي؛ وتضمن للجميع المساواة في المناصب العامة والممارسة الفردية أو الجماعية للحقوق والحريات"[١].

وفي دعاية لحكومته، ونفي أي اتهام عنها، وإشادة بما قامت به، وترويجا لضرورة السماح لها باستكمال سياستها، صرح بأن ما تم إنجازه في المغرب يشهد على صدق فرنسا. وأن هذا المشروع قد بدأ منذ أربعين سنة، واستمر رغم نشوب حربين عالميتين. وأن هناك تعاونا تاما بين الفرنسيين والمغاربة، ليس فقط في العاصمة بين كبار ممثلي فرنسا والسلطان، ولكن أيضًا في المدن والمناطق العربية والبربرية. وأنه لا يمكن فرض الديمقراطية، وأن أوروبا نفسها تدربت عليها طويلا، ومثل هذا التدريب ضروري، خاصة في البلدان ذات التقاليد الإقطاعية. وأضاف أن التدخل في المناقشات بين فرنسا والمغرب توقيته سيئا، ولا يتوافق مع الميثاق. وأن فرنسا ستنفذ المهمة في جميع الأقاليم التي تتحمل مسئوليتها، وأن لديها رغبة في مواصلة عملها في المغرب بهدف إعداد الشعب المغربي للحكم الذاتي، وأن هذه السياسة قائمة على اتفاق متبادل تم التفاوض عليه بين المغرب وفرنسا. وأنه قد تم بشكل مشترك دراسة أفضل الطرق لتعزيز الإصلاحات الضرورية[٢]

وبعد شهر، وتحديدا في ١٣ ديسمبر ١٩٥١ استأنفت الجمعية العامة مناقشة المسألة. وبوصف بولندا دولة من دول الكتلة الشرقية؛ وبحكم علاقتها بالاتحاد السوفيتي منذ الحرب العالمية الثانية، نتيجة لدوره في تحريرها من النازية[٣]، جاء الموقف البولندي

1) Ibid.

2) Year Book Of The United Nations 1951, Op. Cit., p. 358, 359.

٣) عبد الوهاب الكيلاني، مرجع سابق، ج١، ص٦١٢- ٦١٥. عقدت بولندا عام ١٩٣٢ معاهدة مع الاتحاد السوفيتي، وأخرى مع ألمانيا عام ١٩٣٤. ومع بداية الحرب العالمية الثانية هاجمت ألمانيا بولندا، وتغلبت الجيوش الألمانية والسوفيتية على بريطانيا وفرنسا في بولندا، ثم قُسمت بولندا فيما بينهما. وقد تشكلت حكومة بولندية في باريس ثم انتقلت إلى لندن، وعقدت اتفاقا مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤١ لإبطال اتفاق عام ١٩٣٩ الذي قسم بولندا بين الاتحاد السوفيتي وألمانيا. وبعد فشل الهجوم الألماني على الاتحاد السوفيتي شن الأخير هجوما على المناطق البولندية التي تحتلها قوات ألمانية، وتبع ذلك تشكيل حكومة بولندية في مدينة لوبلين، وشُكلت عام ١٩٤٥ حكومة اتحاد وطني، وكان رئيسها رئيس الحزب الاشتراكي. ثم تشكلت حكومة شيوعية إثر انتخابات عام ١٩٤٧.

على النهج السوفيتي. وقد أيدت دومانسكا Domanska ممثلة بولندا طلب إدراج مسألة المغرب في الدورة السادسة، والنظر في انتهاك فرنسا بالمغرب للميثاق ولإعلان حقوق الإنسان. وأكدت أن التقارير الموثوقة التي وصلت إليها، وما سمعته في الجمعية العامة، وخاصة من ممثل مصر، عن الأحداث الأخيرة الدامية في المغرب؛ يؤكد خطورة الوضع. ولفتت نظر الأعضاء إلى المناقشة التي جرت في اللجنة الرابعة حول تنمية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والصورة التي رسمها ممثلا مصر والعراق للوضع في المغرب، وكذلك محاولات ممثل فرنسا منع مناقشة المسألة. وتأكيدات ممثليْ مصر والعراق من خلال العديد من الأمثلة على نتائج الهيمنة الاستعمارية في المغرب.

وأعلنت دومانسكا تعاطف حكومتها مع المغرب. وحصرت معاناة الشعب المغربي في عدم وجود مجلس تشريعي، وعدم وجود تشريع لحماية العمال وأسرهم؛ وعدم وجود نقابات عمالية؛ والرقابة المفروضة على الصحافة، والقمع الذي تمارسه السلطات الفرنسية إزاء أدنى تحرك من الشعب المغربي لتحسين ظروفه والتعبير عن مطالبه. وأكدت أن هذا الوضع، يفسر رغبة البعض في تأجيل مناقشة الجمعية للمسألة. ويتم استخدام كل الوسائل للتشويش على الوضع المأساوي للشعب المغربي[1].

وأعربت عن رفض حكومتها للحجة القائلة بأن إثارة المسألة يشكل تدخلاً في الشئون الداخلية؛ لأن المغرب ليست جزءًا من فرنسا، ولأنها إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، ومن ثم يجب التزام الدولة القائمة بالإدارة، بموجب المادة ٧٣ من الميثاق، بأن تحيل بانتظام إلى الأمين العام معلومات عن الحالة في المغرب، وعلى الأمم المتحدة فحص التطورات. وأن فرنسا قد أبرمت مع سلطان المغرب اتفاقات بشأن الحقوق الفرنسية بالمغرب. ولا يمكن الاعتراف بأن شئون دولة وقعت معها دولة أخرى اتفاقيات من هذا النوع هي شئون داخلية للطرف الآخر. وأرجعت بولندا تأييدها لإدراج القضية على جدول أعمال الجمعية العامة، بأنه من واجب الأمم المتحدة مساعدة الشعوب المظلومة[2].

1) General Assembly, Sixth Session, Plenary Meeting, 354rd, 13 December 1951, p. 251.
2) Ibid, p. 251.

واتساقا مع الجهود السابقة، ودعما لطلب الدول العربية، أعلن مندوب الاتحاد السوفيتي مجددا في اجتماع الجمعية العامة في باريس في ١٣ ديسمبر ١٩٥١ أن بلاده لا ترى أي سبب يمنع الجمعية من تلبية طلب الدول العربية. وانتقد أروتيونيان توصية اللجنة العامة بتأجيل النظر في الشكوى في الوقت الحاضر. وأضاف أن اللجنة لم تتمكن من تأييد الرأي القائل بأن مسألة المغرب تتجاوز اختصاص الجمعية العامة أو أن مناقشتها ستكون مهينة لأي عضو. واعتبر توصية اللجنة، التي أيدها ممثل فرنسا دليلاً على أن للجمعية الحق في نظر المسألة. وأن الخلاف فقط حول الوقت، وليس مسألة ما إذا كانت الجمعية مختصة أم لا. وإمعانا في انتقاد اللجنة؛ وصف توصيتها "بأنها سلبية تهدف إلى إلغاء أي مناقشة. وأن اللجنة لم تستطع تقديم هذه التوصية علانية، فتوصلت إلى صيغة لوضع المسألة على الرف". وأكد أن قرار اللجنة غير مبرر ومخالف للمبادئ التي ينبغي أن تسترشد بها الجمعية في تحديد المسائل التي ينبغي التعامل معها.

وهاجم أروتيونيان ممثل الدومينيكان لتأييده اقتراح التأجيل. وركز المندوب السوفيتي على تصريح مندوب الدومينيكان بأنه: "لا أحد يعرف في أي جلسة سيتم نظر المسألة، سواء في جلستنا القادمة أو بعد ذلك". وعلق بأن هذه العبارة تكشف الغرض الخفي لتوصية اللجنة العامة، وهو منع النظر في مسألة المغرب من قِبل الجمعية[١].

ولم يحل انعقاد الجمعية العامة في باريس دون انتقاد المندوب السوفيتي للحكومة الفرنسية، فأعلن أن فرنسا باعتبارها الدولة القائمة بإدارة المغرب، وبحكم الواقع والقانون وميثاق الأمم المتحدة، تتحمل المسئولية عن الوضع بالمغرب. وأنه بمقتضى قرار الجمعية العامة رقم ٦٦ في نوفمبر ١٩٤٦، اعتُبرت المغرب أحد الأقاليم التي يجب تقديم معلومات عنها. وأضاف أن عدداً من الدول الأعضاء، تتهم فرنسا بانتهاك مسئولياتها بالمغرب وحقوق الشعب المغربي. وأن تلك الدول أكدت أن الوضع الذي نشأ في المغرب نتيجة لسياسة السلطات الفرنسية يهدد الأمن والسلم[٢].

1) Ibid, p. 255.
2) Ibid, p. 256.

وكشف الوفد السوفيتي النقاب عن تلقيه ووفود أخرى ١٥٠ برقية من منظمات اجتماعية ونقابية بالمدن المغربية، ورسائل من اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للشغل بالرباط، ومن عمال السكك الحديدية بالدار البيضاء، وعمال الأرصفة في ميناء بورت ليوتي، ومن الفلاحين في مختلف مناطق المغرب، ومن الطلاب. وتصف تلك البرقيات الاضطهاد الذي يعانيه سكان المغرب، وتعرب عن أملهم في دعم الأمم المتحدة لتطلعاتهم للحرية، وأن تنظر في مسألة المغرب في الدورة السادسة للجمعية[١].

وتحدث أروتيونيان بلهجة حادة عن الأحداث التي وقعت في الدار البيضاء في نوفمبر ١٩٥١. وأكد أن اقتراح تأجيل نظر المسألة قد اعتُمد في اللجنة العامة بأصوات ستة من الممثلين الأربعة عشر، أي أقلية. وأن ممثلي الدول الاستعمارية لا يريدون أن تناقش الجمعية المسألة، وأن قرار اللجنة لبى رغباتهم[٢]. ولفت النظر إلى أن ممثلي الدول الآسيوية ودول أخرى منها الاتحاد السوفيتي وبولندا، يعارضون الاقتراح. وأن من يؤيدونه يمثلون القوى الاستعمارية وعلى رأسها الولايات المتحدة وشركاؤها في كتلة شمال الأطلنطي، وأنهم يريدون جعل الأمم المتحدة أداة لحماية مصالحهم.

وقد قاطع رئيس الجمعية العامة المندوب السوفيتي، وطالبه بعدم الخوض في ذلك. ودافع الثاني عن نفسه بأنه لم يتجاوز حدود المناقشة، ومن واجبه أن يطالب الجمعية بإبداء الاحترام لمصالح وتطلعات الشعوب المضطهدة. وشدد على أن المناقشة في الجمعية قد أظهرت أن رفض إدراج قضية المغرب في جدول الأعمال غير مبرر وغير عادل. وأنه قد شارك في المناقشة ممثلو ١٥ دولة، ولم يُعارض منهم إدراج المسألة في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية سوى ممثل الدومينيكان. وقد وصف المندوب السوفيتي الشكوى من سياسة الحكومة الفرنسية في المغرب بالخطيرة، وأنه يجب ألا تصم الجمعية العامة آذانها عنها، إلا إذا أردات الإساءة إلى سمعتها كمنظمة دولية[٣].

1) Ibid, p. 256, 257.
2) Year Book Of The United Nations 1951, Op. Cit., p. 358.
3) General Assembly, Sixth Session, Plenary Meeting, 354rd, Op. Cit., p. 256.

وعلى الجانب الآخر، وإزاء ترحيب السوفيت بمشروع القرار المصري؛ تمسكت الولايات المتحدة وفرنسا وأستراليا والدومينيكان بمعارضة مشروع القرار(١). وبدأ جروس Gross ممثل الولايات المتحدة كلمته بتخطئة المندوب السوفيتي، فأشار إلى أن اللجنة العامة أوصت بإرجاء النظر في إدراج بند المغرب في جدول أعمال الجمعية العامة في الوقت الحاضر؛ ولكن ممثل الاتحاد السوفيتي أشار إلى أن توصية اللجنة هي تأجيل لبعض الوقت. وأن التوصية كانت في الواقع تأجيلا في الوقت الحالي. وأشاد المندوب الأمريكي بتصريح وزير خارجية فرنسا بأن بلاده قبلت بموجب الفصل الحادي عشر من الميثاق، التزامها بتعزيز رفاهية شعب المغرب، وتأمين التطوير التدريجي لمؤسساتها السياسية. وأن هذه الالتزامات لا تزال تؤديها فرنسا. وأفصح جروس عن اعتقاد حكومته بأنه لا ينبغي إعاقة فرنسا عن تنفيذ الإصلاحات في ظل ظروف مواتية لتنفيذها بنجاح. وأن حكومته أولت اهتماما للآراء التي أعرب عنها ممثلو الدول الست التي اقترحت هذا البند، وتدرك الروابط بين هذه الدول وشعب المغرب، وتتفهم الموقف الذي اتخذته، بصفتهم أعضاء في الأمم المتحدة، تجاه واجباتهم ومسئولياتهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وأن حكومته تشارك تلك الدول الاهتمام بحقوق الإنسان والحريات(٢).

ودفاعا عن وجهة نظر حكومته بأن مناقشة الجمعية للشكوى ليس في مصلحة المغرب؛ صرح جروس بأن بلاده تنظر بعين الاعتبار لمصالح الشعب المغربي، وترى ضرورة الالتزام بصلاحيات الجمعية العامة وفقا للميثاق، وهي أن الأطراف المعنية بالخلافات ينبغي استنفاد جهودها لحلها بوسائل أقل رسمية من المناقشة في الجمعية العامة. وأشار إلى أن عرض النزاع على الأمم المتحدة دون استنفاد جميع وسائل الحل السلمي؛ يتعارض مع روح الميثاق ويلحق الضرر به(٣).

وشدد المندوب الأمريكي على أن المناقشات الجارية في الجمعية العامة بشأن الشكوى المقدمة من الدول العربية لن تعزز مصالح شعب المغرب. وبرر ذلك بأن فرنسا

1) Year Book Of The United Nations 1951, Op. Cit., pp. 358, 359.
2) General Assembly, Sixth Session, Plenary Meeting, 354rd, Op. Cit., p. 258.
3) Ibid, p. 258.

قد جددت مؤخرا على لسان مسئوليها عزمها متابعة مسار إيجاد حل للمشاكل بوسائل أقل رسمية. وخلص الوفد الأمريكي إلى أنه في ظل هذه الظروف، يجب ترك الأمر لمن يعنيهم لكي يتابعوا سبل التسوية الخاصة بهم.

ومرة أخرى بدأت سُحب الحرب الباردة تسيطر على المناقشات؛ فلم ينه جروس بيانه دون انتقاد غير مباشر لدول الكتلة الشرقية، فوصفهم بالأقلية الصغيرة التي تستند إلى الحكم الاستبدادي، وتسعى إلى الصيد في المياه العكرة. وصرح بأن أعضاء الجمعية العامة باستثناء تلك الأقلية، يعرفون تقاليد الولايات المتحدة. وأن حكومته من منطلق صداقتها مع شعوب المغرب واهتمامها بتطلعاتهم؛ ستؤيد توصية اللجنة العامة، لثقتها بأن المناقشات في الجمعية لن تؤدي إلا إلى ضغينة وحقد، لن يفيد سوى القلة القليلة التي تستند آراؤها إلى عقيدة يعرفها الجميع. وشدد جروس مرة أخرى على أن هيبة الجمعية العامة لن تتأثر بإرجاء هذه المسألة. وأكد أن هذا الاستنتاج سيتوصل إليه من لديهم آراء مختلفة بصدق وليس من يسعون إلى الصيد في المياه العكرة[1].

وكدولة من دول الكتلة الشرقية، أدلت تشيكوسلوفاكيا بدلوها، وأشاد تاوبير Tauber مندوبها بالجمعية العامة بما جاء في المذكرة المصرية من أن الخلاف بين فرنسا والمغرب دخل مرحلة حرجة؛ تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأضاف أن معاهدة عام ١٩١٢ التي رسخت الحماية الفرنسية على المغرب غير متوافقة مع مبادئ الميثاق. ووصف تطلعات الشعب المغربي بالمشروعة، وطالب بضرورة تجنب العواقب المحتملة للتوتر القائم الذي يهدد السلام في هذا الجزء من العالم. وأعلن أن أحكام معاهدة الحماية في حد ذاتها تُعَدُّ انتهاكا صارخا لمبادئ الميثاق ولحق الشعوب في تقرير المصير. ولا تتوافق مع واجب فرنسا في تطوير قدرة الشعب المغربي على تقرير المصير ومساعدته على التطوير التدريجي لمؤسساته.

واستنكر زعم فرنسا بأن مناقشة قضية المغرب في الأمم المتحدة تشكل إهانة لفرنسا، وأنه ليس هناك ضرورة لتدخل الأمم المتحدة، لأن الوضع بالمغرب على ما يرام.

1) Ibid.

وتساءل تاوبير؛ إذا كان الأمر كذلك، لماذا تعارض فرنسا والدول الاستعمارية إدراج القضية في جدول أعمال الجمعية العامة ؟ وأعلن تاوبير أن المغرب يلعب دورا مهما في إستراتيجية حلف الأطلنطي، وأن فرنسا سمحت للولايات المتحدة بالوصول إلى أراضي المغرب لإنشاء قواعد جوية، وتحويل المغرب إلى قاعدة إضافية مهمة للعدوان.

وقد قاطع رئيس الجمعية العامة ممثل تشيكوسلوفاكيا، وأفهمه أن ما يتحدث عنه لا علاقة له بالمسألة قيد المناقشة. وقد اعترض تاوبير، مؤكدا أنه يحاول تحليل أسباب الاعتراض على إدراج مسألة المغرب في جدول الأعمال(١).

وتوجه ممثل تشيكوسلوفاكيا بحديثه إلى ممثل الولايات المتحدة، وسأله "هل يتكلم باسم أمة تكافح من أجل قضية عادلة ؟ وما هدف منظمة الأمم المتحدة إذا لم يتم إدراج قضية المغرب على جدول الأعمال ومناقشتها ؟ أليس مهمتها حماية الدول الضعيفة وصيانة السلم والأمن الدوليين ؟ وإذا كانت الولايات المتحدة ترفض تعامل الجمعية العامة مع مسألة المغرب، فما المسائل التي ستتعامل معها ؟" وشدد على أن هناك تهديدا حقيقيا للسلام في المغرب، نظرا للقواعد العسكرية التي يتم إنشاؤها هناك. وأن هذا أحد الأسباب لإدراج قضية المغرب على جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة(٢).

وإزاء الموقف السوفيتي والتشيكوسلوفاكي؛ كرر وزير خارجية فرنسا أن حكومته لا ترى جدوى من إدراج الشكوى في جدول الأعمال. وأن الشكوى في حد ذاتها بمثابة اتهام وإساءة للحكومة الفرنسية. وأكد غضب الحكومة والرأي العام الفرنسي وكذلك أصدقاء فرنسا من هذا الاتهام. وأسهب في الحديث عن تاريخ فرنسا مع حقوق الإنسان والحرية. وأعرب عن استياء حكومته لاعتقادها بأن بيانها في ١٣ نوفمبر كان ينبغي أن يُنهي المناقشة ويؤدي إلى قرار فوري بقبول توصية اللجنة العامة. ومع ذلك، وافقت الجمعية على التمديد الذي طلبه وفد مصر. وكان لدى الأعضاء شهر لدراسة الأمر بدقة، وخلال تلك الفترة لم تظهر أية حقائق تُضعف استنتاجات فرنسا التي أيدتها وفود عديدة(٣).

1) Ibid.
2) Ibid, p. 258, 259.
3) Ibid, p. 259.

وحاول وزير خارجية فرنسا إقناع الجمعية العامة بأن رفض حكومته إدراج الشكوى في جدول الأعمال يتعلق برفضها مبدأ الإدراج التلقائي، لاعتقادها أن أي شكوى أو طلب مناقشة لأي مسألة يجب ألا يكون مطروحا على جدول أعمال الجمعية بمجرد تقديمها من قبل دولة أو عدة دول. وينبغي للأعضاء، دون مناقشة، أن يرفضوا مسبقا التعامل مع هذه الطلبات. وحذر من أنه إذا تم قبول مبدأ الإدراج التلقائي لأي قضية يتم تلقي طلب مناقشة بشأنها؛ فسيكون جدول أعمال الجمعية مثقلا بطلبات إدراج بنود غير مبررة. وستكون النتيجة إهدارا لوقت الجمعية وشغلها عن عملها الحقيقي. والنتيجة الأخطر هي الابتزاز الدولي، لأن الإدراج التلقائي يجعل كل دولة تحت رحمة أي دولة أخرى تريد توجيه اتهامات كاذبة إليها. وسيكون أداة في أيدي من يسعون للصيد في المياه العكرة. وتصبح أي دولة عُرضة للاتهامات المغرضة التي قد تمس سمعتها ومصلحتها وربما أمنها.

وتلميحا بعدم صحة آراء الوفدين السوفيتي والتشيكوسلوفاكي، ناشد وزير خارجية فرنسا الدول العربية عدم الثقة بالتقارير المتحيزة، والانتباه إلى الشائعات والتفسيرات الخبيثة المغرضة، والثقة في فرنسا ورغبتها في مواصلة عملها بالمغرب لإعداد شعب المغرب للحكم الذاتي. وأكد أن سياسة حكومته تقوم على اتفاق يتم التفاوض حوله بحرية بين المغرب وفرنسا، وأنه عكس ما قيل، لم تتوقف المفاوضات. وأن نجاح هذه السياسة يتطلب عدم وجود أي تدخل والثقة في فرنسا[1].

وفي ختام جلسة الجمعية العامة في ١٣ ديسمبر ١٩٥١، وعلى الرغم من الموقف السوفيتي والتشيكوسلوفاكي والبولندي، وجهود الدول العربية لإقناع الجمعية العامة بقبول إدراج مسألة انتهاك فرنسا في المغرب لحقوق الإنسان وللميثاق، اعتمدت توصية اللجنة العامة بأغلبية ٢٨ صوتا مقابل ٢٢ وامتناع ٧ أعضاء. وفضلا عن مصر والدول العربية والإسلامية، كان الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية على رأس المعارضين[2].

1) Ibid, p. 260, 261.
2) Year Book Of The United Nations 1951, Op. Cit., p. 359.

وهكذا فشلت المحاولة الأولى لإدراج قضية المغرب على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومع أنه لم يكن لدعم دول الكتلة الشرقية نتيجة ملموسة، وبغض النظر عن محاولتها استغلال المشكلة للتنديد بالكتلة الغربية؛ فقد سجلت تلك الدول دعمها للجهود العربية، وقناعتها بالطابع المُلح لقضية المغرب، وأهمية إدراجها في جدول أعمال الجمعية، وتأييدها لحق شعب المغرب في التطلع إلى الاستقلال، ورفضها الادعاء بأنه ليس هناك وقت كاف للنظر في المسألة أو أن مناقشتها سيزيد التوتر الدولي.

ثانيا: إدراج القضية على جدول الجمعية العامة عام ١٩٥٢ .. الجولة الثانية:

تمسكت الوفود العربية بأن قرار الجمعية العامة بقبول توصية اللجنة العامة بتأجيل النظر؛ لا يعني أنه لا يمكن تناول المسألة مرة أخرى في الدورة الحالية، وأن التأجيل يقتصر على الوقت فقط، وأنها لذلك ستطالب بعد فترة مرة أخرى بإدراج القضية في جدول أعمال الجمعية العامة[١]. وفي برقية للأمين العام في ٨ أغسطس ١٩٥٢، طالبت العراق بإدراج قضية المغرب في جدول أعمال الدورة السابعة[٢]. وقدمت مصر والسعودية وسوريا ولبنان واليمن وإيران وإندونيسيا وباكستان والهند وبورما والفلبين طلبات مماثلة[٣].

وأشار ممثلو تلك الدول في مذكراتهم إلى أن الوعود الفرنسية بإدخال إصلاحات في الإدارة المغربية لم تُنفذ. وأن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد تم الاستهزاء بهما عدة مرات، وأن الحركة الوطنية بالمغرب تتعرض للقمع في الوقت الذي يشهد العالم فيه تحرر الشعوب المستعمرة، وأن شعوبا أكثر تخلفا حصلت على حريتها. وأن شعوب آسيا وأفريقيا تؤيد تطلعات الشعب المغربي. وأن الإدارة الفرنسية بتشجيعها وتسليحها للمستوطنين، قد خلقت وضعا خطيرا يهدد السلم والأمن الدوليين[٤].

1) General Assembly, Sixth Session, Plenary Meeting, 354rd, Op. Cit., p. 269.
2) Ibid, Telegram No. A / 2153, from The Minister charge d'Affaires of Iraq To The Secretary General, 8 August 1952.
3) Ibid, Telegram No. A / 2175, To The Secretary General, 3 September 1952.
4) Year Book Of The United Nations 1952, Op. Cit., p. 278.

وفي جلستها في ١٦ أكتوبر ١٩٥٢ قررت الجمعية العامة إدراج القضية في جدول أعمال دورتها السابعة[١]. وفي ١٠ نوفمبر أدلى وزير خارجية فرنسا ببيان أكد فيه أنه لا يحق للأمم المتحدة مناقشة المسألة بمقتضى معاهدة فاس بين فرنسا والمغرب عام ١٩١٢، وبموجب ميثاق الأمم المتحدة. وأن المعاهدة نصت على أن العلاقات الخارجية للمغرب تتولاها فرنسا. وأن الإصلاحات في المغرب تتم بتعاون حصري مع فرنسا. وأن الأمم المتحدة ليس لها حق تنقيح المعاهدات. وأن اختصاصها مقيد بالمادة ٢ من الميثاق التي تمنعها من التدخل في الأمور التي تدخل في الاختصاص الداخلي لأي دولة. كما استنكر الادعاء بأن الوضع في شمال أفريقيا يُشكل تهديدا للسلم الدولي.

ودفاعا عن مركز بلاده وممارساتها في المغرب، ولإقناع أعضاء الجمعية العامة بجدوى ارتباط المغرب بفرنسا، شرح وزير خارجية فرنسا الحقوق والواجبات المتبادلة الناشئة عن معاهدة فاس، وعدد المزايا التي جنتها المغرب من ارتباطها بفرنسا. وادعى أن المغرب تحولت إلى دولة حقيقية، وأصبح فيها هيئات إدارية وخدمات، وتحسنت الظروف الاقتصادية بفضل إعادة تنظيم نظام حيازة الأراضي، وتحديث الزراعة، والحفاظ على المياه، وتطوير الطاقة الكهرومائية، وبناء الموانئ والطرق. وادعى أيضا أن هذه الإنجازات لم تكن فقط في مصلحة الفرنسيين، وأن ٩٤% من الأراضي يزرعها المغاربة. وادعى أنه رغم تضاعف عدد سكان المغرب منذ عام ١٩٢٠، تحسنت الظروف الصحية، وأن المساهمة الفنية والمالية لفرنسا ساعدت في تنمية الموارد المعدنية وإنشاء صناعات جديدة. وأن فرنسا اضطلعت بمهمة تطوير التعليم وإنشاء حياة ديمقراطية. وأن التطور الذي شهدته المغرب لا يمكن تجاهله، وأن فرنسا مستعدة لمناقشة ما تم من إنجازات. وأكد أنه كان على فرنسا بمفردها تحديد مراحل ووتيرة هذا التطور. وتساءل كيف يمكن للأمم المتحدة أن تحدد الإصلاحات التي يجب القيام بها؟[٢].

1) General Assembly, Sixth Session, Plenary Meeting, 380th, 16 October 1952.
2) Ibid, Seventh Session, Plenary Meeting, 392th, 10 November 1952.

ولم يعتبر وزير خارجية فرنسا ما تشهده المغرب حركة وطنية، بل وصفها بأنها مشكلة سياسية. وأن فرنسا لن تسمح لنفسها بالخروج من المغرب، وأن الدستور الفرنسي ينص على أن فرنسا ستوجه الشعوب التي تتحمل مسئوليتها تجاه الحرية لكي تتمكن من حكم نفسها. وتبريرا لاستمرار الوجود الفرنسي في المغرب، ولإثارة مخاوف الدول صاحبة المصالح، أكد شومان أن الحديث عن استقلال المغرب أمر سابق لأوانه، وينطوي على مخاطر، وسيكون خطأ إذا تم السماح للأقاليم التي لم تتطور أن تصبح دول مستقلة قبل أن تتمكن من تحمل المسئوليات التي قد ينطوي عليها ذلك. وأن الاستقلال السابق لأوانه سيعرض المصالح المشروعة لفرنسا والدول للخطر، تلك المصالح التي تعهدت فرنسا بحمايتها. كما حذر الجمعية من عواقب التدخل في المسألة[١].

ولما كانت اللجنة الأولى تعني بمسائل السياسة والأمن، أُحيلت إليها قضية المغرب. كما سبق وأُحيلت إليها قضايا فلسطين واليونان[٢]. وفي خطوة استباقية، وقبل أن تبدأ اللجنة النظر في المسألة حسبما أوصت الجمعية العامة في ١٦ أكتوبر ١٩٥٢، أبلغت فرنسا رئيس اللجنة في ٤ ديسمبر أن وفدها لن يشارك في المناقشة[٣].

وقد نظرت اللجنة الأولى في المسألة في الفترة من ١٣ إلى ١٧ ديسمبر. وأعرب ممثل لبنان ميكاوي في ١٣ ديسمبر عن أسفه لتغيب فرنسا عن المناقشة. وأوضح أن وفود ١٢ دولة عربية وآسيوية يرون ضرورة إجراء مناقشة صريحة للقضية المغربية من أجل التوصل إلى حل للنزاع الذي أصبح مصلحة دولية. واستنكر ادعاء فرنسا بعدم أحقية الجمعية العامة في مناقشة المسألة باعتبارها شأنا داخليا فرنسيًا. وأكد أن فشل سلطان المغرب في الوصول إلى تفاهم مع فرنسا، وفشل محاولة الدول العربية، وعدم اكتراث فرنسا بنداء دول أخرى صديقة لها وللدول العربية بأن تستجيب لتطلعات الشعب المغربي، هو ما حمل الدول العربية للسعي لإدراج القضية في جدول أعمال الجمعية، وأنه منذ ذلك أصبحت مسألة دولية. وشدد على أن أحداث الأيام الماضية أثارت قلقا عميقا. وأسهب في

1) Ibid.

٢) فؤاد صروف، مصدر سابق، ص١٣١.

3) Year Book Of The United Nations 1952, Op. Cit., p. 280.

الحديث عن تداعيات اغتيال زعيم النقابة التونسية فرحات حشاد[١]، واعتراف المقيمية الفرنسية بمقتل ستين شخصا، وأن مصادر أمريكية قدرت الرقم بأكثر من ٢٠٠ شخص. وأن الآلاف قد سجنوا، وتم نفي جميع قادة حزب الاستقلال[٢].

ووصف ممثل مصر الأفعال التي ارتكبتها السلطات الفرنسية ضد الشعب المغربي المسالم بالهمجية. وناشد فرنسا ألا تنس أن المغرب كانت دولة ذات سيادة قبل وبعد فرض نظام الحماية. وأن فرنسا تناست ما تحمله الشعب المغربي من تضحيات خلال حربين عالميتين. وذكّر ممثل مصر أعضاء اللجنة برسالة الرئيس الأمريكي إلى سلطان المغرب في نوفمبر ١٩٤٣، التي أكد فيها "وحدة الولايات المتحدة والمغرب في الجهد المشترك ضد دول المحور، وأن الانتصار سيكون نقطة البداية لفترة سلام وازدهار لشعب المغرب". وعدد ممثل مصر الأمثلة على انتهاج فرنسا سياسة فرق تسد في المجال السياسي، فأوضح أن سلطان المغرب كان يلح لسنوات عديدة من أجل إدخال إصلاحات ديمقراطية وإجراء انتخابات بلدية. وعندما وافق المقيم العام الفرنسي، اشترط السماح لنحو ٤٠٠ ألف مستعمر فرنسي بانتخاب نفس عدد النواب الذي سينتخبهم ٨ مليون من السكان الأصليين. وعندما رفض السلطان، اتهمه المقيم الفرنسي بأنه رجعي[٣].

وإزاء البيانات والانتقادات الحادة؛ انتفضت دول الكتلة الغربية للدفاع عن حليفتهم الغائبة عن المناقشة. فدافع لويد Lloyd ممثل بريطانيا بلا مواربة عن الموقف الفرنسي،

---

١) ولد فرحات حشاد في فبراير ١٩١٤، ونال عام ١٩٢٩ شهادة الابتدائية، وانخرط في العمل النقابي. وأسس في نوفمبر ١٩٤٤ الاتحاد التونسي للشغل. وقد تعرض الاتحاد ومؤسسه إلى هجمات من السلطات الفرنسية ومن الشيوعيين الذين اتهموه بتقسيم الطبقة العاملة والابتعاد عن العمل النقابي والانخراط في العمل السياسي. وكان يرد بأن "قضية الطبقة العاملة لا تنفصل عن القضية الوطنية، وأن السياسة موجودة في كل ميادين الحياة". وفي ٥ أغسطس تعرض الاتحاد العام للشغل لضربة قاسية، حيث حصدت الدبابات الفرنسية العمال التونسيين المضربين في مدينة صفاقس وقتلت ٣٠ عاملا. ولكن ذلك لم يزد فرحات إلا إصرارا. فكثف نشاطه في الداخل والخارج. وقد أدركت فرنسا الخطر الذي يمثله على وجودها في تونس، فشجعت قيام منظمة فرنسية سرية إرهابية تسمى اليد الحمراء. وفي ٥ ديسمبر ١٩٥٢ اعترضت فرحات سيارة تابعة لليد الحمراء وأمطرته بوابل من الرصاص. مجلة الفكر (تونس)، عدد ٤ في يناير ١٩٦٠، ص٣٠٧، "ذكرى الشهيد فرحات حشاد بقلم محمد الحبيب"؛ وكذلك مجلة الثقافة (الجزائر)، عدد ٨٦ في إبريل ١٩٨٥، ص ٧٨، "فرحات حشاد وتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل بقلم نور الدين حشاد"؛ عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، مرجع سابق، ج٤، ص٤٩٢.

2) General Assembly, Seventh Session, Official Records, First Committee, 547th Meeting, 13 December 1952, p. 275, 277.

3) Ibid, P. 278, 279.

وأعرب في ١٥ ديسمبر عن رأي بلاده أن الجمعية العامة ليست مختصة بدراسة المسألة، وأن ذلك يُعد اغتصابا لوظائف ليست من اختصاصها. وأن معاهدة الحماية الفرنسية المغربية صالحة، وليس للأمم المتحدة سلطة مراجعة المعاهدات. واجتهد لويد في الدفاع عن معاهدة الحماية، وأنها خولت تسيير شئون المغرب الخارجية إلى فرنسا؛ ومن ثم لم تعد القضايا التي تنشأ بين الطرفين ذات طابع دولي، ولا يحق لأية دولة ممارسة أي تأثير سياسي في العلاقات بين الدولة الحامية والدولة المحمية(١).

واعترض لويد على ما أبدته بعض الوفود من وجود تناقض بين الحماية أو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من ناحية وميثاق الأمم المتحدة من ناحية أخرى، وأوضح أن الميثاق اعترف بوجود الأقاليم التابعة وتناولها في الفصل الحادي عشر. وأنه في حالة الحماية غير الخاضعة للوصاية، فإن للأمم المتحدة الحق والمسئوليات التي تقع عليها بموجب الفصل الحادي عشر، وفيما يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فإن الالتزام الوحيد على أعضاء الأمم المتحدة بموجب المادة ٧٣ هو إرسال المعلومات عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى الأمين العام(٢).

واستنكر ممثل بريطانيا رأي بعض الوفود بأن السلم الدولي مهدد جراء المسألة المغربية، وأوضح أنه لم يكن هناك نزاع بين دولتين مستقلتين تماما؛ وبالتالي فإن الأمر لا يتعلق بنزاع دولي أو تهديد للسلم الدولي. وأن وفد بلاده يعتقد أن المسائل التي تتعلق بالولاية القضائية المحلية، تم استبعادها من اختصاص وميثاق الأمم المتحدة، ولذلك فإن الأمم المتحدة ليست مختصة بمناقشة أو تقديم أي توصية بشأن المسألة المغربية(٣). وهكذا ساقت المصالح الإمبرالية بريطانيا إلى هذا الرأي. ويمكن القول إن حججها كانت من الحجج المألوفة لعدم التدخل بين دولة قوية وشعب ضعيف.

ولم تخرج بلجيكا عن موقف الغرب الرافض لمناقشة المسألة في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأوضح ممثلها لانجنهوف Van Langenhove أن الأحكام التي تنظم

1) Ibid, First Committee, 548th Meeting, 15 December 1952, P. 285.
2) Ibid, P. 285.
3) Ibid, P. 286.

علاقات فرنسا بالمغرب واضحة، ومن ثم ترى حكومته أن مسألة المغرب تتعلق بشكل أساسي بالولاية القضائية المحلية لفرنسا، وأن جميع الأسانيد التي تشير إلى عكس ذلك وتعتمد على الفصل الحادي عشر من الميثاق الخاص بالأقاليم غير المتمعتة بالحكم الذاتي، تم دحضها. ولذا فإن مناقشة مشكلة المغرب غير مناسبة، ولن تؤدي إلا إلى جعل حل المشكلة أكثر صعوبة، وستعوق تقدم الشعب المغربي نحو الحكم الذاتي. وبالغ لانجنهوف في دعمه لفرنسا، فوصف ما يحدث بالمغرب بأنه "حركة انفصالية زائفة". وأوضح أن بعض الدول الأعضاء بالأمم المتحدة يتسم هيكلها العرقي والديني والثقافي بالتنوع، وظهرت فيها حركات انفصالية ذات طابع قومي زائف، ولا يمكن أن تفحص الأمم المتحدة شرعية الادعاءات المقدمة في كل قضية لتقرر ما إذا كانت الدولة المسئولة قد لبت بشكل مرض تلك الادعاءات. وحذر باسم حكومته الأمم المتحدة من عواقب ذلك[١]. ولم تشذ أستراليا وهي من دول الكومنولث عن موقف دول الكتلة الغربية، وصرح مندوبها بيرسي سبندر Percy Spender أنه ليس ضروريا أن تناقش اللجنة مرة أخرى الأسباب التي جعلت وفده يرى أن اللجنة غير مختصة بالتعامل مع المسألة[٢].

وشارك وفد اتحاد جنوب أفريقيا وفود دول الكتلة الغربية الرأي في أن الجمعية العامة ليس لها اختصاص لمعالجة القضية، وأن أي مناقشة ستكون بمثابة تدخل مؤسف وغير مشروع[٣]. ولم يكن غريبا أن تتخذ جنوب أفريقيا التي تدور في فلك بريطانيا هذا الموقف، وربما جاء ردا على موقف فرنسا من مسألة الهنود في جنوب أفريقيا[٤].

---

1) Ibid, PP. 288, 289.

2) Ibid, First Committee, 549th Meeting, 15 December 1952, P. 294.

3) Ibid, 550th Meeting, 16 December 1952, P. 295.

٤) قدمت الهند في يونيو ١٩٤٦ طلبا لإدراج مسألة معاملة الهنود في جنوب أفريقيا في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. ونفت جنوب أفريقيا اختصاص الجمعية في التعامل مع شكوى الهند، وأكد ممثلها أن تلك المسألة تقع ضمن الولاية القضائية المحلية لجنوب أفريقيا وفقا للمادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، ولذا يجب حذفها من جدول الأعمال. وقد كانت فرنسا تؤيد الهند، وصرح ممثلها بأن فرنسا لا تعترف بأي نوع من عدم مساواة على أسس عنصرية، ولذلك ستصوت بإدراج المسألة. ولكن مع تفاقم المسألة المغربية وإثارتها داخل أروقة الأمم المتحدة تغير الموقف الفرنسي تدريجيا. لمزيد راجع :

General Assembly, 1st Session, Plenary Meeting, 48th, 19 November 1946, p. 975; Year Book of the United Nations1946-47, New York, 1947, p.144; Year Book of the United Nations 1951.

وعلى النقيض من موقف دول الكتلة الغربية، جاء موقف دول الكتلة الشرقية؛ فأشار نازكوسكي Naszkowski مندوب بولندا إلى أن المسألة المغربية ليست جديدة، وأن فرنسا والوفود الداعمة للدول المستعمرة منعت إدراجها في جدول أعمال الدورة السادسة. ومنذ ذلك الحين يتدهور الوضع في المغرب، وأن الأحداث أثبتت أن فرنسا تنتهك مبادئ الميثاق، مما يشكل تهديدا للسلام. وأن "القمع الاستعماري بالمغرب قد بلغ مداه، وكل تعبير عن نضال الشعب المغربي من أجل الحرية ملطخ بالدماء". وأكد أن واجب الأمم المتحدة التدخل وتقديم الدعم للمطالب المشروعة للشعب المغربي.

وعدد ممثل بولندا مساوئ النظام الاستعماري الفرنسي بالمغرب مستشهدا بالميزانية، موضحا أن الجزء الأكبر يخصص للإدارة والشرطة الفرنسية، فبلغت مخصصاتهما ٣٠,٩٢٩ مليونا من إجمالي الإنفاق عام ١٩٥١ والبالغ ٣٧,٧٨٣ مليون فرنك. وأن أكثر من نصف المبلغ خُصص للشرطة والدرك، في حين لم يزد نصيب المؤسسات المغربية عن ١,٢٩% من الميزانية. كما كان بالمغرب ٢٠,٤٩٢ موظف فرنسي و١٤,٠٠٠ شرطي، في حين لم يكن بها أكثر من ٢٠٠ طبيب، ولا تزيد نسبة المغاربة عن ٩% في الوظائف الإدارية العليا. وأن المقيم العام الفرنسي يسيطر على الإدارة، وليس لسلطان المغرب ولا رئيس الوزراء حق الاتصال بالسلطات المحلية دون موافقة السلطات الفرنسية. وأن فرنسا لم تتورع عن انتهاك وحدة المغرب، فاتخذت إجراءات أحادية وضمت منطقة مغربية إلى الجزائر، وحددت مناطق محظورة على المغاربة الذين لا يقيمون فيها[1].

وحمل ممثل بولندا فرنسا مسئولية فشل مفاوضات عام ١٩٥٠، واتهمها بالتمادي في إجراءات القمع لإجبار حكومة المغرب على الرضوخ، وأنها طلبت من السلطان حظر حزب الاستقلال؛ وتعيين واحد من ثلاثة مرشحين من قبل فرنسا في المناصب التنفيذية. وأضاف أن السلطات الفرنسية استبعدت مليونا ونصف المليون من العمال الزراعيين من النقابات العمالية، وأصرت على أن يكون نصف النقابات من الأجانب. واتهم ممثل بولندا

1) General Assembly, Seventh Session, First Committee, 548th Meeting, Op. Cit., P. 286.

وزير خارجية فرنسا بتضليل الأمم المتحدة، بادعائه أن المفاوضات مستمرة. والحقيقة أن فرنسا تتجاهل مطالب الشعب المغربي وتدوس على رغبته في الاستقلال[1].

وعدد ممثل بولندا العمليات الانتقامية التي ترتكبها السلطات الفرنسية؛ فأوضح أنه في أبريل ١٩٤٧ قُتل في الدار البيضاء ٤٧ شخصًا وجُرح المئات؛ وفي حوادث أخرى عام ١٩٤٨ غرب المغرب قُتل ٤٥ شخصا واعتُقل ٢٠٠٠ نقابي. كما كانت الدار البيضاء مسرحا لعمليات انتقامية دموية في أكتوبر ١٩٥١ وفبراير ١٩٥٢. ولم تتوقف الاعتقالات الجماعية للسياسيين والوطنيين طوال عام ١٩٥٢، ومن أجل كسر الإضراب الذي نظمه المغاربة تعاطفا مع حركة التحرر الوطني التونسية إثر اغتيال فرحات حشاد، واحتجاجا على همجية الاستعمار الفرنسي، قامت السلطات الفرنسية بحملة اعتقالات، وتم استخدام طائرات ودبابات ضد السكان، وقُتل عشرات وجُرح واعتُقل عدة مئات.

وأرجع وفد بولندا السياسة العنيفة التي تنتهجها فرنسا إلى أن المغرب تُعَدُّ مصدر أرباح لا ينضب لرأس المال الفرنسي والأجنبي، ولأن الإدارة الفرنسية تعتبر مهمتها الاقتصادية الرئيسية استغلال المواد الخام وإهمال فروع الاقتصاد الأخرى. وأن السياسة الفرنسية أدت إلى أزمة في الزراعة، فبعد ٤٠ عاما من الاستعمار تم استخدام ٥ مليون هكتار فقط من ١٥ مليون هكتار من الأراضي القابلة للزراعة، وأن الإنتاج يتناقص باستمرار نتيجة الاعتماد على الأساليب القديمة، مما جعل المغرب التي كانت مُصدرا للمنتجات الزراعية؛ تضطر إلى استيراد القمح لإطعام سكانها[2].

وانتقد نازكوسكي تزايد عجز الميزان التجاري للمغرب، وتهكم على ما اقترحته فرنسا لعلاج ذلك، وخاصة ما جاء في بيان المقيم العام في يناير ١٩٤٩ بأن هذا الوضع يمكن تداركه فقط باستيراد رأس المال وخفض مستوى المعيشة. واستهجن ممثل بولندا تفكير جوان في خفض مستوى معيشة "شعب محكوم عليه بالفعل بحياة بائسة من

1) Ibid, P. 286.
2) Ibid, P. 286, 287.

السلطات الفرنسية التي لم تخصص له سوى ٥,٩% من الميزانية للصحة و٠,٢٨ % للرعاية الاجتماعية". كما أبدى أسفه لما وصل إليه حال الفلاح المغربي(١).

ولاشك أن الموقف البولندي لم يكن مبنيًّا على التعاطف المجرد والإيمان بقضية المغرب، بل كان مدفوعا بتوجهات السياسة البولندية المؤيدة للكتلة الشرقية التي تتزعمها موسكو والمناهضة للكتلة الغربية التي تتزعمها واشنطن، ومدفوعا بالرؤية البولندية للحرب الباردة بين القطبين. فقد أفصح ممثل بولندا عن سبب آخر – من وجهة نظره – للاستغلال الوحشي للمغرب من قبل فرنسا، وهو أن المغرب أدت دورا مهما في خطط كتلة حلف شمال الأطلنطي التي تديرها الولايات المتحدة التي تريد تحويل المغرب إلى أداة سهلة الانقياد، حيث تود أن يعيش المغاربة في رعب حتى لا يجرؤوا على الاحتجاج على تحول بلادهم إلى قاعدة للهجوم على الاتحاد السوفيتي.

ومضى يؤكد على ذلك؛ بأن الاستعدادات للحرب جارية في المغرب بوتيرة سريعة، وأنه في عام ١٩٥١/١٩٥٠ تنازلت فرنسا دون موافقة المغرب عن ١٥,٠٠٠ هكتار للولايات المتحدة لبناء خمس قواعد جوية، وأن هذه المعلومات نشرتها صحف فرنسية. وأضاف أن هناك ١٥,٠٠٠ جندي وفني أمريكي يعملون في مشاريع البناء العسكرية في مارس ١٩٥٢. وأنه بجانب تلك القواعد، هناك قواعد أخرى تم بناؤها قبل فترة طويلة، وكان الأمريكيون والفرنسيون يستخدمون القواعد البحرية في الدار البيضاء وأغادير وسبتة، وقاموا بتوسيع القاعدة البحرية والجوية في بورت ليوتي. وأضاف أن صحيفة نيويورك تايمز New York Times أكدت في ٩ فبراير أن قاذفات القنابل الأمريكية التي تُقلع من القواعد المغربية يمكن أن تمتد فوق كل الاتحاد السوفيتي. وخرج ممثل بولندا بنتيجة أن "الإمبرياليين الفرنسيين يعتمدون على دعم الأمريكيين للحفاظ على مواقعهم في المغرب باعتبارها حجر الزاوية في دفاعات حلف الناتو". وأكد ثقته في أن شعب المغرب لن يقبل أن تصبح بلاده قاعدة عسكرية لتعزيز أهداف حلف الناتو العدوانية(٢).

1) Ibid, P. 287.
2) Ibid, P. 287.

ولم يكن ممثل بولندا مبالغا، فقد كانت واشنطن تعلق أهمية على قواعدها بالمغرب، وفي يوليو ١٩٥١ أعلن سلاح الجو الأمريكي عن اتفاقه مع المغرب الفرنسي لتطوير خمس قواعد جوية بالإضافة إلى مقر دائم للقوات الجوية. وقد نشرت النيويورك تايمز ذلك تحت عنوان: "الإعلان الذي طال انتظاره تم في مقر قيادة القوات الجوية في الرباط". وأكدت في ١٠ فبراير ١٩٥٢ أنه إذا كانت واشنطن باتفاقها مع فرنسا على بناء قواعد جوية بالمغرب، حصلت على مركز عسكري في هذه المحمية، فقد دخلت في الوقت نفسه مستنقع المشاكل الدبلوماسية، وأنه تلوح في الأفق مشكلة إرضاء الفرنسيين والسكان الأصليين الجياع للحكم الذاتي. والحقيقة أن واشنطن لم تعبأ بذلك، واعتاد القادة الأمريكيان زيارة المغرب، فقد وصلها قائد حلف الناتو لتفقد العمل بالقواعد الأمريكية. وحرص سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي على متابعة عملية بناء القواعد الأمريكية في المغرب[١].

وقد ختم ممثل بولندا كلمته مناشدا الأمم المتحدة باتخاذ قرار بشأن قضية المغرب، وعدم الاكتفاء بالتصريحات، بل ينبغي اتخاذ قرارات تساعد الشعب المغربي في كفاحه العادل من أجل الحرية[٢].

وفي مساء يوم ١٥ ديسمبر ذاته عقدت اللجنة الأولى جلسة ثانية، وعرض الوفدان الأمريكي والسوفيتي وجهة نظر حكومتيهما في الطلب المقدم لإدراج القضية المغربية في جدول أعمال الجمعية العامة. وبدأ الممثل الأمريكي حديثه بإبداء بعض الملاحظات أوضحت الانحياز الأمريكي لفرنسا. وبالرغم من التشابه بين المشكلتين التونسية والمغربية؛ أكد أن مشكلة المغرب أكثر تعقيدًا، وأن النمط العرقي بالمغرب أكثر تعقيدا من تونس، وأن الأقليات غير المسلمة أكبر، والسكان المسلمون ينقسمون إلى مجموعتين عرقيتين، ولذا هناك حاجة إلى الحنكة السياسية لتحقيق نظام حكم ذاتي يضمن العدالة لجميع عناصر

1) The New York Times, July 13, 1951, P. 6, "Moroccan Bases; Long-Delayed Announcement of Agreement"; February 10, 1952, P. 9, "U. S. Faces Snares On Morocco Bases"; April 7, 1953, p.39, "Ridgway Visits Moroccan Bases"; July 18, 1953, P. 5, "Economies Sought at Morocco Bases".

2) General Assembly, Seventh Session, First Committee, 548th Meeting, Op. Cit., P. 288.

المجتمع. كما أكد أن معاهدة فاس عام ١٩١٢ بين فرنسا والمغرب منحت الفرنسيين سلطات أكبر في المجال السياسي من معاهدة باردو عام ١٨٨١ بين فرنسا وتونس.

ونوه بأنه للمرة الثانية تُعرض المشكلة على الأمم المتحدة، ليس من قبل الدولتين المعنيتين، وأن مناقشة اللجنة لمشكلة لا يمكن حلها إلا بالتفاوض المباشر بين الأطراف المعنية، لن يكون مجديا. وإذا كانت معاهدة فاس تم الاعتراف بها، فليس من المستغرب أن ينتج عن تطبيقها بعض المشاكل.

وأعرب عن أسفه لوفاة فرحات حشاد التي كانت سببا في تفاقم الأوضاع في تونس والمغرب، وأن حكومته تأمل أن تكون روح الاعتدال التي اتسم بها فرحات هي المهيمنة. وفي دعوته إلى الهدوء في المغرب، اقتبس كلمات سلطان المغرب: "الله يمنحنا الهدوء والسلام حتى يتم التعاون الودي بين الفرنسيين والمغاربة". كما أشار إلى الصداقة العميقة بين فرنسا والولايات المتحدة والصداقة التاريخية بين المغرب والولايات المتحدة، حيث كانت المغرب من أوائل الدول التي اعترفت باستقلالها(١).

وبلهجة تحذيرية، وللحيلولة دون إدراج المسألة على جدول أعمال الجمعية العامة؛ انتصارا لفرنسا، وحرصا على المصالح الأمريكية بالمغرب، أكد المندوب الأمريكي في نهاية كلمته "أن المشكلة المغربية أكثر تعقيدا، والتحركات المتسرعة غير السليمة ستؤدي لمزيد من الضرر لشعبي المغرب وفرنسا وشعوب العالم، ويجب التحلي بالصبر وضبط النفس لإيجاد حل للمشاكل التي تُزعج المغرب. وإن حكومته تؤمن بأن حكومتي فرنسا والمغرب يجب أن يعملا معا على تحديد مصيرهما"(٢).

وعلى نقيض الموقف الأمريكي؛ بدأ سوبوليف Sobolev مندوب الاتحاد السوفيتي حديثه بما يؤكد معارضته لفرنسا وترحيبه بمناقشة قضية المغرب في الجمعية العامة، واصفا مطالب الشعب المغربي بالتطلعات المشروعة، والإجراءات الفرنسية بالتدابير العقابية. وأوضح أنه للمرة الثانية خلال عام تتعرض الجمعية للوضع في المغرب، وأن

1) Ibid., 549th Meeting, 15 December 1952, P. 291.
2) Ibid, P. 292.

وفود الدول العربية طلبت في الدورة السادسة النظر في انتهاكات فرنسا في المغرب لميثاق الأمم المتحدة ولإعلان حقوق الإنسان. وحثت الجمعية على بحث المسألة على أساس أن التطلعات المشروعة للشعب المغربي دخلت مرحلة حرجة[١].

واحتد سوبوليف في انتقاد الدول الغربية، فاتهم الولايات المتحدة بتزعم القوى الاستعمارية في مؤامرة لمنع النظر في المسألة المغربية خلال الدورة السادسة. واتهم الحكومة الفرنسية بالخداع، مشيرا إلى أن وزير الخارجية أكد أن حكومته تُجري مفاوضات مع سلطان المغرب لتسوية النزاع وتسريع تنفيذ الإصلاحات المقترحة في المغرب، ولكن مر أكثر من عام ولم تجر أية مفاوضات، ولم تتحقق الإصلاحات الموعودة؛ مما أدى إلى زيادة تدهور الوضع في المغرب. واتهم السلطات الفرنسية بالمغرب بشن أعمال عنف خلال الأيام القليلة الماضية، واستدل بتفريقها مظاهرة سلمية لمجموعة من الأفراد في الدار البيضاء بوحشية، وإطلاقها النار على السكان العزل؛ مما أسفر عن مقتل وجرح العديد من الأبرياء، وتبع ذلك اعتقالات عديدة لقادة مغاربة بارزين، وفرض حصار في المغرب[٢].

وبعد استعراضه للأساليب التي تستخدمها السلطات العسكرية الفرنسية في المغرب، أعلن أن الأحداث الدامية التي نتجت عن الإجراءات العقابية تؤكد خطورة الوضع القائم، وأن الأمر يستدعي اتخاذ الأمم المتحدة تدابير لمساعدة الشعب المغربي لتحقيق تطلعاته التي تتفق مع مبادئ الميثاق. وفي إطار انتقاده لفرنسا، أكد أن المغرب إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، وأن الأمم المتحدة تتحمل مسئولية تجاه هذه الأقاليم، وأن الدول التي تُدير تلك الأقاليم تتحمل التزاما يحدده الميثاق، وأن فرنسا قد تعهدت وفقا للمادة ٧٣ من الميثاق بضمان التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي لشعب المغرب باعتباره أحد أقاليمها غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لكنها لم تتقيد بالتزاماتها.

وأكد سوبوليف أن المغرب بموجب المعاهدات غير العادلة كانت تحت الحماية الفرنسية، لكنها في الواقع كانت مستعمرة فرنسية، واستولى المحتكرون الفرنسيون على

1) Ibid.
2) Ibid, P. 292.

مواردها الطبيعية وأجود أراضيها، وسيطروا على مؤسساتها الصناعية والمالية والاجتماعية والثقافية. واستدل بإحصائيات من مصادر فرنسية، وأكد أنها تكشف بوضوح نتائج سياسة الاستعمار المتمثلة في نهب السكان المغاربة، فقد أظهرت على سبيل المثال في الصناعات التعدينية أن المنطقة تحولت إلى مستودع للمواد الخام لفرنسا وخاصة المواد الإستراتيجية. وأن استخراج هذه المواد قد زاد عدة مرات خلال السنوات الأخيرة، في حين ظل إنتاج الحبوب دون تغيير تقريبا. وأن تحول المغرب إلى مستودع للمواد الخام لفرنسا لا يمكن اعتباره يمثل التقدم الاقتصادي الذي تعهدت فرنسا بتحقيقه في المغرب.

وزج سوبوليف باسم الولايات المتحدة كشريك في النهب والاستغلال الاقتصادي لموارد المغرب، فأكد أن هذه الموارد تُستغل لصالح المستعمرين الفرنسيين بمشاركة رأس المال الأمريكي؛ حيث سمح الفرنسيون للأمريكيين بعد الحرب العالمية الثانية بالمشاركة في الاستغلال. علاوة على أن الدور الذي تؤديه أمريكا في التجارة الخارجية للمغرب فيما يتعلق بالواردات المغربية يتزايد سنويا[١].

وكشف البيان المطول الذي ألقاه سوبوليف عن الإلمام السوفيتي بأوضاع العمال المغاربة، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية عامة. فقد اتهم السلطات الفرنسية بأنها تنفذ بشكل منهجي سياسة تمييزية ضد المغاربة، منتهكة التزامات فرنسا بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وأوضح أن المغاربة لم يتمتعوا بحق تشكيل نقابات، وأجورهم أقل من العمال الأجانب. وأن التمييز ساد أيضا في مجال الصحة والتعليم. وأكد أن الإحصاءات توضح أن النفقات المخصصة للخدمات المقدمة للمغاربة من ناحية، والخدمات المقدمة للمستعمرين من ناحية أخرى غير متناسبة تماما. مما يثبت أن فرنسا لم تمتثل للالتزامات التي تعهدت بها والتي تنص على أنه ينبغي عليها تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لشعب المغرب[٢].

1) Ibid.
2) Ibid, P. 293.

واتهم فرنسا بعدم تحقيق أي تقدم يتعلق بإعداد المغرب للحكم الذاتي، وأنها استبعدت الشعب المغربي من المشاركة في الحكومة، وأن المغرب منذ عام ١٩١٤ في حالة حصار، وكان للمقيم الفرنسي العام سلطات دكتاتورية، وأنه أساء استخدامها لقمع حركة التحرر الوطني، ومعاقبة من يشارك في تجمعات أو حيازة وتوزيع منشورات تنتقد السلطات الفرنسية. وأن الأخيرة لم تحترم حقوق الإنسان، ولم تدرك أن منع حرية التعبير والتجمع والصحافة وتنظيم النقابات كفيلة بإثارة السخط(١).

وحمل المندوب السوفيتي الولايات المتحدة مسئولية الوضع المتوتر في المغرب بتحويلها الأراضي المغربية إلى قاعدة عسكرية أمريكية. مشيرا إلى أن المغرب لعب دوراً رئيسياً في الخطط الإستراتيجية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي، كقاعدة جوية وكأرض خلفية في حالة الانسحاب. وأن الاتفاق الذي وقعته فرنسا في ديسمبر ١٩٥٠ مع الولايات المتحدة لبناء قواعد جوية في المغرب، وبقاء القوات الأمريكية هناك حتى في وقت السلم، يعني أن فرنسا قد حولت المغرب إلى قاعدة أمريكية تشكل حلقة وصل في سلسلة القواعد في أوروبا لتحقيق أهداف بعيدة المدى للمخططات العدوانية.

وختم حديثه بأن فرنسا بما اتخذته من إجراءات لقمع حركة التحرر الوطني، وبجعلها المغرب قاعدة أمريكية، أوجدت وضعا خطيرا يتطلب تدخل الأمم المتحدة. وأن الحكومة السوفيتية مراعاة لمبدأ المساواة في الحقوق لجميع الشعوب، وتقديرا لحق جميع الشعوب في تقرير المصير؛ تؤيد المقترحات الرامية إلى حماية الحقوق والتطلعات المشروعة من الشعب المغربي(٢).

وعلى نهج سوبوليف؛ أعلن بالامارشوك Palamarchuk مندوب أوكرانيا تعاطف بلاده مع حركات التحرر للشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأن حكومته أعربت عن مشاعرها تجاه شعوب شمال أفريقيا أثناء مناقشة مسألة تونس. وأكد أن رغبة شعوب شمال أفريقيا في الاستقلال تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة المادة ٧٣ التي

1) Ibid.
2) Ibid.

أرست المبدأ القائل بأن مصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لها الأولوية. وأنه يجب أن يؤدي تطبيق هذا المبدأ إلى إعداد شعوب هذه الأقاليم للحكم الذاتي. وأكد أن طلب إدراج مسألة المغرب في جدول الأعمال دليل على أن فرنسا تهمل التزاماتها، وأن سياستها تمثل خطراً على شعب المغرب والسلام العالمي(١).

وحرص الوفد الأوكراني على استخدام كلمة "احتلال" في توصيفه للعلاقة بين فرنسا والمغرب، وحرص أيضا على تأكيد توافق المصالح الفرنسية الأمريكية. وأسهب في انتقاد السياسة الفرنسية مؤكدا أن المغرب لم يحرز خلال ٤٠ عاما أي تقدم وتعرض للاستغلال المفرط. ووصف تصدير المواد الخام من المغرب بأنها عملية ممنهجة لمنع التنمية الصناعية للمغرب، ولخدمة مصالح الرأسماليين الفرنسيين والأمريكيين. وأفصح عن أسماء الشركات الأمريكية في مجال التعدين بالمغرب، كشركة نيومونت Newmont Corporation، وشركة جوزيف للرصاص Joseph Lead Company، مؤكدا أن الأمريكيين ينهبون موارد المغرب ويحولونها إلى عتاد حربي. وأنه تم عقد اتفاقيات لبناء قواعد جوية بالمغرب. وتم إنفاق ٦٠٠ مليون دولار، وأن تقارير الصحف الأمريكية تؤكد أنه يمكن للقاذفات التي تحمل أسلحة ذرية أن تُقلع وتدمر صناعة النفط في باكو. وأن هذه القواعد تشكل تهديدا للسلام وأيضا تهديدا مباشرًا لحرية شعوب شمال أفريقيا(٢).

واتهم مندوب أوكرانيا الولايات المتحدة بالتواطؤ مع فرنسا في قمع حركات التحرر الوطني في أفريقيا والمغرب، مقابل ما منحتها إياه من امتيازات. واستشهد بما نُشر في الصحف الأمريكية، ومنها ما نشرته ساترداي إيفيننج Saturday Evening في ٢٨ يوليو ١٩٥٢، وجاء فيه "أنه مقابل التنازلات العسكرية التي منحتها فرنسا للولايات المتحدة، طلب الفرنسيون دعم أهدافهم بالمغرب، وإذا اندلعت الاضطرابات، فإن الولايات المتحدة ستكون ملزمة بدعم حليفتها من أجل أمن تلك القواعد".

1) Ibid, 550th Meeting, 16 December 1952, PP. 295, 296.
2) Ibid, P. 296.

ونوه بالامارشوك بما نشرته صحيفة هيرالد تريبيون Herald Tribune من أن النتيجة الحتمية لخطط الولايات المتحدة تنسيق المصالح الأمريكية والفرنسية لمقاومة جميع التحركات لمنح الاستقلال للمغرب. وأكد أن السياسة الفرنسية مرتبطة بالسياسة العدوانية لكتلة شمال الأطلنطي، "وأن التحضير للحرب تحت رعاية تلك الكتلة يشمل تكثيف القهر الاستعماري وقمع حركة التحرر في البلدان المستعمرة وغير المتمتعة بالحكم الذاتي".

وكرر ما ذكره ممثل الاتحاد السوفيتي عن تراجع مستوى معيشة الشعب المغربي بسبب السياسة الاستعمارية الفرنسية، وارتفاع الأسعار عشرين ضعفاً بين عامي ١٩٣٨ و١٩٥١، ومنع العمال المغاربة من الانضمام إلى النقابات، بالإضافة إلى التمييز في الأمور الاقتصادية، وفي حين كان لدى المستوطنين الأوروبيين ٣٠٠ هكتار من الأرض لكل منهم، كان على الفلاح المغربي أن يكتفي بمساحة غير كافية على الإطلاق، ويدفع ضرائب أعلى بنسبة ٢٤ % من الضرائب المفروضة على الأجانب بالمغرب. وانتقد أيضا الأوضاع السياسية، متهما السلطات الفرنسية بإعاقة تطوير المؤسسات السياسية لعرقلة الطريق نحو الاستقلال، وتعمدها تركيز السلطات في يد المقيم العام الفرنسي[١].

وتدليلا على الإجحاف بحقوق المغاربة، تناول مندوب أوكرانيا أوامر القيادة العسكرية الفرنسية في مارس ١٩٤٥ وأبريل ١٩٤٧، والتي تحظر على الأهالي تنظيم اجتماعات. وأكد مبالغة السلطات الفرنسية في الإجراءات العقابية ضد مظاهرات الشعب المغربي للمطالبة بالاستقلال. وأوضح أن صحف فرنسا ودول أخرى مليئة بالتقارير عن الأعمال الانتقامية التي كانت تحدث يوميا في المغرب.

وعلى غرار الوفد السوفيتي أنهى الوفد الأوكراني كلمته بأن قضية المغرب تُعرض للمرة الثانية، وأن فرنسا قد ادعت في المرة الأولى أن نظر الأمم المتحدة في القضية سيعرقل المفاوضات ويعوق تنفيذ الإصلاحات؛ ومع ذلك فشلت المفاوضات، ولم تتحقق أية إصلاحات، مما يعد دليلا على أن فرنسا ليس لديها رغبة في تسوية القضية[٢].

1) Ibid, P. 296.
2) Ibid, P. 297.

وأدانت تشيكوسلوفاكيا النظام الاستعماري الذي استعبدت بموجبه الدول المتقدمة اقتصاديا في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين البلدان المستقلة، وحرم سكانها من حريتهم بمقتضى معاهدات فُرضت بالإكراه. ونوهت بجهود الأمم المتحدة ليكون ضمن مبادئ الميثاق مبدأ الحق في تقرير المصير. ولكن هذا الحق تتجاهله الدول الاستعمارية، وتتباهي بديمقراطيتها الزائفة، وتُسيء استخدام تفوقها العسكري لحرمان شعوب تلك البلدان من أبسط حقوقهم. وأكد كومزالا Komzala مندوب تشيكوسلوفاكيا أنه من واجب الأمم المتحدة أن تقدم دعمها لحركات التحرر الوطني. واستعرض تاريخ القضية المغربية، وأوضح أن فرنسا بعدما أخضعت تونس ركزت مخططاتها على المغرب. ونجحت في استرضاء الدول التي كانت تطمع فيها. وبعد مؤتمر الجزيرة عام ١٩٠٦ حصلت فرنسا وإسبانيا على سيطرة فعلية على الشرطة والجيش. وفي العام التالي هبطت قوة فرنسية في الدار البيضاء بزعم حدوث مذبحة للعمال الفرنسيين. وقبل نهاية عام ١٩١١ احتل الجيش الفرنسي فاس ومكناس والرباط. وأُجبر السلطان على توقيع معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب عام ١٩١٢. وتركزت جميع السلطات في يد المقيم العام الفرنسي[١].

وشدد كومزالا على أن الشعب المغربي لم يعترف بالحماية، وأن تاريخ المغرب منذ عام ١٩١٢ تاريخ نضال ضد الاحتلال الفرنسي. وأن حالة الطوارئ التي أعلنتها فرنسا في أغسطس ١٩١٤ لاتزال سارية، وحرم الفرنسيون الشعب المغربي من جميع الحقوق والحريات، ولجئوا كغيرهم من الغزاة إلى العنف ضد من وصفوهم بالإرهابيين ولكنهم في الحقيقة وطنيون مناضلون من أجل الحرية. وأكد أن الأحداث الأخيرة دليل على وحشية الفرنسيين، حيث كانت الإضرابات والمظاهرات الوسيلة المتبقية للشعب المغربي للتعبير عن رغبته في التحرر من الاستعمار، ولكن قامت سلطات الاحتلال بفض الإضرابات بوحشية، واعتقلت حسبما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز ١٢٣٥ شخصا[٢].

1) Ibid, PP. 297, 298.
2) Ibid, P. 298.

ووصف ممثل تشيكوسلوفاكيا ما تروج له فرنسا حول تطور المغرب بأنه عار من الصحة. وأن الحقيقة أن الشعب المغربي ليست له أية حقوق سياسية، ويتعرض للاستغلال والتمييز الاقتصادي والاجتماعي. ودلل على ذلك بالأرقام، فنوه بأن ٥,٥٠٠ مستوطن يملكون مليون هكتار من الأراضي، في حين تم تقسيم سبعة الملايين هكتار المتبقية من الأراضي الزراعية على ١,٣٠٠,٠٠٠ فلاح مغربي. وأن متوسط مساحة ممتلكات المستوطن ١٨٠ هكتارا مقابل ٧ هكتارات للمغربي. وأن ٧٠٠,٠٠٠ فلاح طردوا من أراضيهم، واضطر أغلبهم للعمل لدى المستوطنين كمستأجرين يدفعون خُمس المحصول. وأن ٥٠٠,٠٠٠ عامل زراعي يعملون مقابل أجور زهيدة بين ٦٠ و١٠٠ فرنك يوميا. وأبدى تعجبه أن تكون هذه ظروف شعب في بلد لديه موارد هائلة وكان ثاني مصدر للفوسفات. وأثنى كومزالا على نضال النقابات العمالية المغربية لتحسين ظروف المعيشة، وتعرضها في سبيل ذلك للاضطهاد. وأكد أن اغتيال فرحات حشاد قد أظهر عداء المستوطنين الفرنسيين للحركة النقابية التي وقفت في طريق تطلعاتهم الإمبريالية.

وعلى نهج غيرها من دول الكتلة الشرقية، اتهمت تشيكوسلوفاكيا فرنسا بأنها باعت المغرب إلى شركائها في الناتو؛ عندما تنازلت عن الأراضي المغربية لحليفتها أمريكا لتبني قواعد جوية[١].

وفي نهاية كلمته أثنى وفد تشيكوسلوفاكيا على نضال شعب المغرب بالرغم مما يعانيه من الاضطهاد. وأشار إلى أنه قد تلقى ووفود أخرى برقية في ١٥ ديسمبر من لجنة تحرير شمال أفريقيا بأن الجنرال جيلوم Guillaume ينوي خلع السلطان ما لم يتنصل من الإجراء الذي اتخذته الأمم المتحدة بشأن قضية المغرب. واحتوت البرقية معلومات تُظهر أن الإجراءات العقابية التي اتخذتها فرنسا أسفرت عن مئات القتلى واعتقال ألفي شخص. وأن واجب الأمم المتحدة اتخاذ تدابير فعالة لمساعدة الشعب المغربي[٢].

1) Ibid.
2) Ibid.

وفي خضم التراشق الدبلوماسي والتباين في الرأي حول قضية المغرب بين دول الكتلتين الشرقية والغربية؛ قدمت ١٣ دولة آسيوية وعربية مشروع قرار، تضمن أن تطلب الجمعية العامة من فرنسا وسلطان المغرب الدخول في مفاوضات للتوصل إلى تسوية سلمية تتماشى مع سيادة المغرب وميثاق الأمم المتحدة. وللترويج لمشروع القرار، أوضح مقدموه أنه لم يُدِن فرنسا ولم يطالب بفرض عقوبات عليها؛ ولم ينص على توجيه اتهام لها، ويطالب الأطراف المعنية بالدخول في مفاوضات[١].

وربما تودد للولايات المتحدة والكتلة الغربية، وفي محاولة لإيجاد حل يحفظ لفرنسا مصالحها، قدمت ١١ دولة من أمريكا اللاتينية[٢] مشروع قرار تضمن أن الجمعية العامة تدرك ضرورة تطوير العلاقات الودية بين الأمم على أساس المساواة وحرية الشعوب؛ وأنه على الأمم المتحدة أن تسعى إلى إزالة أي أسباب لسوء التفاهم بين الأعضاء؛ وتعرب عن ثقتها في أن فرنسا ستسعى إلى تعزيز الحريات الأساسية لشعب المغرب. وتعرب عن أملها في أن يواصل الطرفان المفاوضات من أجل تطوير المؤسسات السياسية بالمغرب؛ وتناشدهما بإدارة علاقاتهم في جو من حسن النية والثقة، والامتناع عن أي عمل يؤدي إلى تفاقم التوتر[٣]. وأرجعت دول أمريكا اللاتينية تقديمها مشروع القرار إلى تعاطفها مع تطلعات المغاربة، وإيمانها بحسن نية فرنسا. وحذرت من أن اللجوء إلى الإجراءات المتعنتة لن يؤدي إلا إلى تفاقم الموقف، وسيؤخر تحقيق تطلعات شعب المغرب[٤]. والواقع أن مشروع القرار كان يصب في مصلحة فرنسا ويعفيها من أي التزامات حقيقية.

وقد بادرت هولندا بإعلان معارضتها لمشروع قرار الدول الآسيوية والعربية، مُدعية أن تدخل الجمعية العامة سيكون في مصلحة الدول الشيوعية. ومثلما كانت دول الكتلة الشيوعية تتهم الولايات المتحدة بالتواطؤ مع فرنسا، اتهمت هولندا الدول الشيوعية باستغلال القضية، وأنها "على الرغم من تدميرها بشكل منهجي حرية العديد من الشعوب،

1) Year Book Of The United Nations 1952, Op. Cit., p. 283, 284; General Assembly, Seventh Session, First Committee, 549th Meeting, Op. Cit., P. 294

٢) البرازيل، كوستاريكا، كوبا، الإكوادور، هوندوراس، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، أوروغواي، فينيزويلا.

3) General Assembly, First Committee, 550th Meeting, 16 December 1952, P. 295.

4) Ibid, 551st Meeting, 16 December 1952, P. 305.

فإنها لأسباب خاصة تحشد لما تسميه بالدفاع عن تونس والمغرب". كما أيدت هولندا طعن فرنسا في اختصاص اللجنة الأولى في النظر في المسألة، وأن مناقشتها لن تؤدي إلا إلى زيادة التوتر. ودافعت هولندا عن سياسة فرنسا في المغرب(١).

وأعلن وفد نيوزيلندا رفضه مشروع قرار الدول العربية والآسيوية، مدعيا إنه يشوبه نقاط ضعف، وأن الفقرة الأولى تؤكد سيادة المغرب مما قد يحجب القضية؛ لأنه يجب اعتبارها دولة محمية تخضع للسيطرة الفرنسية. وأن الفقرة السادسة غير مُرضية، فعلى الرغم من الأسف لوقوع حوادث بالمغرب، فإنها لم تُعرض السلم الدولي للخطر. وأن كلمة "طلب" في الفقرة السابعة قوية، ويمكن لمجلس الأمن أن يطلب من الدول الدخول في مفاوضات، ولكن ينبغي للجمعية أن تشير فقط إلى أن هذه المفاوضات مرغوبة(٢).

وعكس الموقف الهولندي والنيوزيلندي؛ جاء الموقف البيلاروسي؛ فأعلن كيسيلوف Kiselyov رئيس وفد جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفيتية رفض حكومته الادعاء بأن الأمم المتحدة تفتقر إلى الكفاءة في التعامل مع المشكلة. وانتقد تصريح وزير خارجية فرنسا بأن مسألة المغرب تدخل في نطاق الولاية القضائية المحلية لفرنسا. واستعرض كيسيلوف الخلفية التاريخية للمسألة وما عقدته فرنسا من صفقات استعمارية مع إيطاليا وبريطانيا وأسبانيا للهيمنة على المغرب. ثم الاستيلاء على عاصمة المغرب في أبريل ١٩١١، وإجبارها السلطان في ٣٠ مارس ١٩١٢ على توقيع معاهدة الحماية.

وتطرق كيسيلوف للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمغاربة، مؤكدا أنهم حُرموا من أبسط الحقوق الديمقراطية، وأشار إلى أن ١,٥% فقط حصلوا على حق الانتخاب في انتخابات غرف التجارة والزراعة، وتم حظر جميع الدعاية قبل الانتخابات، ولذا قاطعت الأحزاب الانتخابات عام ١٩٥١. وفي يوم الانتخابات فتحت القوات الفرنسية في الدار البيضاء النار على مظاهرة سلمية انطلقت احتجاجا على هذه الانتخابات. وأشار

1) Ibid, 550th Meeting, 16 December 1952, P. 297.
2) Ibid, p. 317.

ممثل بيلاروسيا إلى المرسوم الذي أصدرته الإدارة الفرنسية والذي قيد حق التجمع السلمي وحرية التعبير، وحرم المغاربة من مغادرة بلداتهم التي يقيمون فيها(١).

واتهم ممثل بيلاروسيا فرنسا باستنزاف موارد المغرب وخاصة المواد الخام الإستراتيجية المطلوبة للصناعات الحربية لكتلة شمال الأطلنطي العدوانية. وأكد على دور المحتكرين الأمريكيين. وأشار أيضا إلى أن البيانات التي قدمتها فرنسا تؤكد أن الفروع الرئيسية للصناعة المغربية مملوكة لمستثمرين أجانب، يستغلون السكان ويسعون إلى جني أرباح ضخمة. ونوه بسوء أوضاع العمال المغاربة وتدني أجورهم مقارنة بالأجانب. وأشار إلى ارتفاع أسعار السلع بنسبة ٧٤% بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٢. وارتفاع معدل وفيات الرضع إلى ٢٨٣ لكل ألف نظراً لسوء الخدمات الاجتماعية والصحية. وخلص كيسيلوف إلى أن فرنسا تجاهلت التزاماتها بتعزيز رفاهية سكان المغرب(٢).

واقتبس كيسيلوف مقالات من صحيفة L'information في أكتوبر ١٩٥١، وصحيفة New York Herald في ديسمبر ١٩٥١، وصحيفة Saturday Evening في يونيو ١٩٥٢، والتي تتحدث عن وجود القوات الأمريكية وبناء قواعد بحرية وجوية في المغرب. مؤكدا أنه تم تنفيذ أعمال البناء دون موافقة شعب المغرب.

وأوجز وفد بيلاروسيا مطالب الشعب المغربي – حسبما ترى حكومته – في أنه يطالب بإلغاء معاهدة فاس عام ١٩١٢، والاتفاقيات الدولية التي تنتهكت سيادة البلاد. وتصفية مكتب المقيم العام وأجهزته الإدارية، وطرد جميع القوات الأجنبية. والانتخاب على أساس الاقتراع العام للجمعية الوطنية المغربية التي ستكتب دستورا وتشكل حكومة.

ولفت كيسيلوف النظر إلى أنه على الرغم من أن الإدارة الفرنسية حددت الطريق الذي يجب أن يسلكه الذين زاروا المغرب في فبراير ١٩٥٢، فقد تجمع ٢٠ ألف شخص في مظاهرة للتعبير عن رغبتهم في الاستقلال. وفرقت القوات الفرنسية المظاهرة. وأشار إلى الحوادث التي وقعت في ٩ و١٠ ديسمبر، وقُتل فيها شخصان. وأن المحتجزين بسبب

1) Ibid, 551st Meeting, 16 December 1952, P. 305.
2) Ibid, P. 306.

مشاركتهم في المظاهرات بلغ ١٢٣٥ شخصاً. كما انتقد حظر السلطات الفرنسية حزب الاستقلال في ١١ ديسمبر. وأبدى ثقته في أن الأمم المتحدة لن تتجاهل حقيقة أن فرنسا انتهكت جميع الحريات وقمعت حركة التحرر الوطني لشعب المغرب(١).

وقد طرح رئيس اللجنة الأولى مشروع قرار الدول العربية والآسيوية ومشروع قرار دول أمريكا اللاتينية للتصويت. فتم رفض الأول بأغلبية ٢٥ صوتا مقابل ٢٠ صوتا وامتناع ١٠ أعضاء. وخلافا للدول الثلاث عشرة صاحبة مشروع القرار، كان أبرز مؤيديه الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية الأربع. وتم اعتماد مشروع القرار الثاني بأغلبية ٤٠ صوتا مقابل ٥ أصوات وامتناع ١٠ أعضاء(٢). وهكذا نجحت وفود دول الكتلة الغربية في إجهاض مشروع القرار العربي الآسيوي وإقرار مشروع قرار دول أمريكا اللاتينية.

وبغض النظر عن نتيجة التصويت، أظهرت المناقشة في اللجنة الأولى وجود اتجاهين متعارضين: الأول مثلته الدول التي لاتزال تتمتع بفوائد النظام الاستعماري، وقد تبنت مبدأ عدم اختصاص الأمم المتحدة بمعالجة مشكلة المغرب. أما الاتجاه الثاني فمثلته، فضلا عن دول الكتلة الشرقية، مجموعة من الدول كانت مستعمرات سابقة للقوى الأوروبية. وتبنت مبدأ أن الأمم المتحدة مختصة بالتعامل مع قضايا مثل المغرب. وأن المادة ٢ من الميثاق لا تنطبق على حالة المغرب، لأن محكمة العدل الدولية أيدت السيادة المغربية عام ١٩٢٢، وقررت عام ١٩٥٢ الطابع الدولي للعلاقات بين فرنسا والمغرب.

واختطت دول الكتلة الغربية لنفسهما في المناقشات موقفا يتفق ووجهة نظر فرنسا بأن حل المشكلة يعود إلى الشعبين دون تدخل الأمم المتحدة. وأنه بسبب التطلعات القومية تسود حالة من التوتر في المغرب، وحال ذلك دون التوصل إلى اتفاق مقبول للفرنسيين والمغاربة. وأعربت وفود تلك الدول عن اعتقادها بأن الميثاق لن يبرر التدخل المباشر من جانب الأمم المتحدة خاصة أنه لا يوجد تهديد للسلم والأمن الدوليين.

1) Ibid.
2) Ibid, p. 318.

على أية حال، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ ديسمبر ١٩٥٢ مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الأولى. وقد اعتمدته بأغلبية ٤٥ صوتا مقابل ٣ أصوات وامتناع ١١ عضوا عن التصويت. وتصدرت دول الكتلة الشرقية الخمس قائمة الممتنعين عن التصويت[١].

وتضمن القرار الذي حمل رقم ٦١٢، أن الجمعية العامة تعرب عن ثقتها في أن فرنسا، عملاً بسياساتها المعلنة، ستسعى إلى تعزيز الحريات الأساسية لشعب المغرب، بما يتوافق مع مبادئ الميثاق. وتعرب عن الأمل في أن يواصل الطرفان بصورة عاجلة المفاوضات من أجل تطوير المؤسسات السياسية لشعب المغرب، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحقوق والمصالح المشروعة. وتناشد الطرفين إجراء علاقاتهما في جو من حسن النية والثقة وتسوية نزاعاتهما وفقاً لروح الميثاق والامتناع عن أي أعمال تُزيد حدة التوتر[٢]. ويمكن القول بأن هذا القرار كان بمثابة هزيمة دبلوماسية للاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، وفوز وإبقاء على الوضع القائم بالنسبة لفرنسا والكتلة الغربية، في حين كان بارقة أمل وأقل المكاسب التي أمكن للدول العربية الخروج بها من تلك الجولة.

ثالثا: الانتقال إلى مجلس الأمن عام ١٩٥٣ .. الجولة الثالثة :

بعد سبعة أشهر من قرار الجمعية العامة؛ وتحديدا في ٩ يوليو ١٩٥٣ طلب ممثلو ١٥ دولة[٣] إدراج قضية المغرب في جدول أعمال الدورة الثامنة للجمعية العامة. وبرروا طلبهم بأن فرنسا قد تقاعست عن اتخاذ تدابير فعالة، ونفذت اعتقالات جماعية. وأشاروا إلى تفاقم الوضع بسبب التهديدات المستمرة ومحاولات خلع السلطان. وأكدوا أن هذه المحاولات بدأت في فبراير ١٩٥١ وباتت مقلقة منذ مايو ١٩٥٣، وأن استمرار الوضع يُعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تتجاهله[٤].

1) Year Book Of The United Nations 1952, Op. Cit, p. 285.

2) Year Book Of The United Nations 1953, New York 1953, p. 198.

٣) أفغانستان، بورما، مصر، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، لبنان، ليبيريا، باكستان، الفلبين، السعودية، سوريا، تايلاند، اليمن.

4) Ibid, p. 198.

وقبل انعقاد الجمعية العامة وبتها في الطلب، وعلى إثر التطور الخطير المتمثل في حركة الجلاوي وما نجم عنها من عزل سلطان المغرب[١]؛ سلم ممثلو تلك الدول في ٢١ أغسطس رسالة إلى رئيس مجلس الأمن، يطالبون بعقد اجتماع عاجل للتحقيق في الخطر على السلم والأمن الدوليين، نتيجة للتدخل غير المشروع لفرنسا في المغرب.

وقد نظر مجلس الأمن في الفترة من ٢٦ أغسطس إلى ٣ سبتمبر في الطلب. وعبر هوبينوت Hoppenot مندوب فرنسا عن انزعاج بلاده، وأكد أن هذا الطلب غير مقبول، منوها بأن حكومته مضطرة لاتخاذ موقف في مجلس الأمن ضد محاولة مجموعة من الوفود الأفريقية والآسيوية حث المجلس على تناول مسألة علاقة فرنسا بمحمياتها. وأنه في أبريل ١٩٥٢ كان الموضوع يتعلق بالعلاقات الفرنسية التونسية، وقد رفضه المجلس. واليوم يتعلق بالعلاقات بين فرنسا والمغرب[٢].

وأكد أن مجلس الأمن غير مختص بنظر المسألة، ولذلك ستصوت فرنسا ضد إدراجها، وأن غالبية أعضاء المجلس "المخلصين لروح الميثاق"، سيتخذون نفس الموقف. وأن حكومته رفضت لأسباب أوضحها وزير خارجيتها في ١٠ نوفمبر ١٩٥٢، السماح للأمم المتحدة بالتدخل في علاقاتها مع الدول المحمية (تونس والمغرب). وشكك هوبينوت فيما ذكره مقدمو الطلب عن الوضع في المغرب. وأعرب عن انزعاج حكومته لأن ما قامت به خلال ٤٠ عاما يُساء فهمه، ونواياها يتم تحريفها[٣].

---

١) كان للجلاوي وعبد الحي الكتاني دورا في مساندة فرنسا لتنفيذ مخطط خلع السلطان محمد الخامس. وفي إبريل ١٩٥٣ عُقد مؤتمر لرجال الطرق الصوفية برئاسة الكتاني، وألقيت فيه كلمات معادية للسلطان. وقام الجلاوي بجولات جنوب المغرب بين القبائل، وقام بإعداد عريضة وقع عليها الباشوات والزعماء؛ تضمنت المطالبة بعزل السلطان. وفي ٢٨ مايو سلم العريضة للمقيم العام الفرنسي. وواصل جهوده، فاجتمع مع أتباعه في ١٣ أغسطس داعيا إياهم لترشيح محمد بن عرفه سلطانا، وفي اليوم نفسه سلمت الإدارة الفرنسية محمد الخامس عريضة (بروتوكول غشت) تجرد السلطان من صلاحياته وحقوقه السياسية، وطالبته بالتوقيع عليها. وفي ١٦ أغسطس اجتمع جيلوم مع الجلاوي بمراكش بحضور زعماء القبائل، وأعلن الجلاوي نقل الإمامة إلى بن عرفه. وسافر المقيم العام إلى باريس في ١٧ أغسطس وعاد في ١٩ أغسطس ومعه قرار بعزل السلطان. وعندما انتشرت تلك الأخبار عمت الاضطرابات المغرب، وحاول البعض حرق قصر الجلاوي، ووقعت مصادمات في وجدة، أسفرت عن مقتل ٤٤ شخصا. ولم يهتم المقيم العام، وفي ٢٠ أغسطس (أول أيام عيد الأضحى) ذهب إلى القصر، وطالب السلطان بالتنازل عن العرش. وفي ٢١ أغسطس أُعلن تنصيب بن عرفه. ثامر الدليمي، مرجع سابق، ص١٨٥.

2) Security Council ,Official Records, Eighth Year, 619th Meeting , 26 August 1953, p. 1, 2 .

3) Ibid, p. 2 .

وعلى الرغم من موقف فرنسا المبدئي من الطلب، راح مندوبها يشرح لأعضاء مجلس الأمن ما أسماه "الوقائع التي أدت للحالة المذكورة والمحرفة". ودفاعا عن موقف حكومته، وفي محاولة للإيقاع بين العرب والبربر، راح يكيل التهم لسلطان المغرب، فادعى أن شريحة كبيرة من الشعب المغربي غير راضية عنه، وأن فرنسا غير معنية بالأسباب، ولكنها تريد فقط إبراز ملاحظة مهمة، وهي أن عددا من الزعماء الدينيين والسياسيين بالمغرب اتهموا السلطان بالابتعاد عما كان ينبغي أن يحتفظ به، أي الحكم الأعلى فوق كل الفصائل دون تفضيل أو إجحاف، وتعريض سلامة العقيدة للخطر.

ودلل هوبينوت على هذا بأنه في ٢٩ مايو ١٩٥٣ قدم ٢٧٠ من زعماء القبائل والباشوات التماسا للمقيم الفرنسي يطالبون بعزل السلطان. وأن هؤلاء موظفون وقضاة يعينهم السلطان، وأن تعيينهم مجرد اعتراف بمناصبهم الشخصية أو الوراثية في مناطقهم أو قبائلهم، ومن ثم يمثلون من يعيشون بينهم. وأنه خلال الأسابيع التي تلت ذلك شهدت المغرب اضطرابات نتيجة لتحريض أنصار السلطان على المعارضين. وأكد أن هذه الحركة انطلقت بقيادة الجلاوي، وانتشرت. وأنه في أوائل أغسطس تلقت السلطات الفرنسية التماسا آخر يطالب بتنحية السلطان، عليه ٣٥٦ توقيعا[١].

وادعى هوبينوت ضعف مركز السلطان؛ واستشهد بما كتبه مراسل النيويورك تايمز في مراكش إلى صحيفته في ٣ أغسطس، بأنه إذا تخلى الفرنسيون عن السلطان سيواجه صعوبة في العثور على قوات مستعدة لحمل السلاح والدفاع عنه. وأضاف أنه أمام العزلة المتزايدة للسلطان، والخطر على عرشه، لجأ إلى فرنسا باعتبارها الدولة الحامية، ولم يناشد الأمم المتحدة للتدخل، ولم يناشد الحكومات التي دعا ممثلوها إلى عقد هذا الاجتماع. وأنه طلب من فرنسا في المذكرات التي قدمها إليها، وفي بيانه في ٦ و١٧ أغسطس، مساعدتها وحمايتها. وأنها كانت ملزمة بمنحه تلك المساعدة. وقد فعلت ذلك بقدر الإمكان[٢].

1) Ibid, p. 2, 3 .
2) Ibid, p. 3 .

ومضى ممثل فرنسا يشرح – من وجهة نظر حكومته وبالشكل الذي يُبَرِئُها من مسئولية عزل السلطان وتحريض الجلاوي والبربر – تفاصيل ما حدث. وقد صور الأمر على أنه حركة شعبية حاولت السلطات الفرنسية تفاديها وإنقاذ السلطان. وأوضح أنه في الأسابيع التي سبقت الأزمة، عملت فرنسا كوسيط، وحثت السلطان على منح الإصلاحات التي يريدها شعبه، ونصحت الجلاوي وأنصاره بالتزام الهدوء، ووضع ثقتهم في فرنسا بوصفها وسيطاً. وأن السلطان لم يوافق حتى ١٣ أغسطس على الإصلاحات التي اقترحتها فرنسا والتي طالب بها شعبه لسنوات. وأنه في غضون ذلك، احتشد ٤٠٠٠ من الزعماء والأعيان حول الجلاوي في مراكش. وذهب المقيم العام بنفسه للجلاوي في محاولة أخرى للوساطة. كما وصل من باريس فيمون Vimont ممثل وزير الخارجية. والتقى الجنرال جيلوم Guillaume وفيمون بالجلاوي والزعماء في ١٥ أغسطس. ونجحا في إثنائهم عن خلع السلطان فورا. ولكنهم أصروا على رفضهم اعتبار السلطان الزعيم الديني. وفي المساء، أعلنوا اختيار بن عرفة[١] عم وابن عم آخر ثلاثة سلاطين. وأن العرب والبربر الممثلين في اجتماع مراكش اعترفوا بالإمام الجديد. وأضاف أنه في حين سافر المقيم العام إلى باريس، وعاد زعماء القبائل إلى بلادهم؛ نظم أنصار السلطان من أعضاء حزب الاستقلال مظاهرات في المدن، ولم ينضم إليهم إلا عدد قليل من السكان في المناطق الريفية. في حين احتشد المغاربة بالإجماع حول الإمام الجديد[٢].

وأضاف هوبينوت أنه عندما عاد المقيم العام بتعليمات لإنقاذ السلطان، وعند وصوله في ١٩ أغسطس، وجد العاصمة محاصرة من القبائل التي تجمعت لإسقاط السلطان بالقوة إذا لزم. فأيقن أنه لا يمكن إنقاذ السلطان دون إقحام القوات الفرنسية في

١) محمد بن عرفة أو محمد السادس، يعرف في المغرب بسلطان الفرنسيين، وهو من أبناء السلطان الحسن الأول، وكان في شبابه شديد الطموح للسلطنة، ولذلك تعامل مع الفرنسيين والأسبان، وسعى لدى الفرنسيين لترشيح نفسه بعد خطاب السلطان محمد الخامس في طنجة عام ١٩٤٧. وقبل توليه السلطة كان بعيدا عن الحياة العامة، ويهتم باستثمار أراضيه أكثر مما يهتم بشئون الحكم. وقد رحبت السلطات الفرنسية بفكرة توليه السلطة، على أمل أن تطوي صفحة المطالبة بالاستقلال، تلك الصفحة التي فتحها السلطان محمد الخامس. وقد عُين في ٢١ أغسطس ١٩٥٣ سلطانا، ومع أن الفرنسيين كانوا يأملون من وراء تنصبه في ٢٥ عاما من السلم، لكنهم لم يحصلوا إلا على ٢٥ شهرا من هدنة مصحوبة بالاضطرابات، وقد تعرض هو نفسه لمحاولات اغتيال. عبد الوهاب الكيلاني، مرجع سابق، ج٦، ص٧٨؛ ثامر الدليمي، مرجع سابق، ص١٨٤.

2) Security Council, 619th Meeting , Op. Cit., p. 4 .

صراع دموي مع القبائل الثائرة. ونظرا لأن محاولة فرنسا للوساطة فشلت، كان الواجب المتبقي ضمان أمن السلطان وأسرته واستمرار سلالته. ولذلك زار المقيم العام السلطان، وأقنعه بأن رحيله ضروري لسلامته. فاقتنع واستقل وولديه طائرة إلى كورسيكا، وأُعلن رسميا أن ابن عرفة الحاكم الشرعي، وأن ذلك قد قُوبل بترحيب شعبي. ووقع ١٩ من ٢٣ باشا و٣١٧ من ٣٢٣ من زعماء القبائل صك الولاء للسلطان الجديد. وادعى ممثل فرنسا أن ما حدث كان قرارا دينيا؛ ولم تنحاز حكومته إلى أي طرف، وأنها فعلت الصواب(١).

ودفاعا عما قامت به حكومته، نوه مندوب فرنسا بأن معاهدة فاس تُلزم فرنسا بحماية السلطان من أي خطر على شخصه أو عرشه. وأنها بموقفها من الأزمة الأخيرة، أوفت بهذا الالتزام الثلاثي؛ فحافظت على سلامة السلطان، التي كانت مهددة على أبواب عاصمته بفعل انتفاضة القبائل؛ وحافظت على العرش واستمرار السلالة العلوية، وأنقذت المغرب من نشوب صراع داخلي مسلح. وأن السلطات الفرنسية لم تخلع السلطان ولم تعين خليفته، واقتصر دورها في الصراع بين محمد بن يوسف وشعبه على الوساطة والحماية. ولما فشلت جهودها في الوساطة اضطلعت بواجبها في الحماية. وأنها أُحيطت علما بترشيح السلطان الجديد من قبل السلطات الدينية والمدنية التقليدية(٢).

وأكد أن حكومته لا تعترف بحق الأمم المتحدة في التدخل في العلاقة بين فرنسا والبلدان الواقعة تحت حمايتها؛ لكنها حرصت أن تضع الحقائق أمام مجلس الأمن، ليقدر الأسباب التي تجعل فرنسا تعتبر الطلب المقدم غير مقبول. وأن فرنسا تنفي أن تكون الجمعية العامة أو مجلس الأمن مؤهلا للتدخل في علاقاتها بتونس أو المغرب، وتستند إلى الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أنه "لا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة ما يصرح لها بالتدخل في الأمور التي تدخل في الاختصاص المحلي لأي ولاية". وشدد ممثل فرنسا على أن أي مسألة مشمولة بمعاهدة الحماية تندرج ضمن

1) Ibid, p. 5; Year Book Of The United Nations 1953, Op. Cit., p. 199.
2) Security Council , Ibid, p. 6 .

الولاية القضائية لفرنسا؛ ومن ثم لا يمكن لمجلس الأمن أن يعترف إلا بعدم اختصاصه ورفضه إدراج المسألة المقدمة من المجموعة الأفريقية والآسيوية في جدول أعماله[١].

وتدعيما لرفضه، أكد أن طلب الوفود الخمسة عشر غير مقبول؛ لأنهم يبنون طلبهم على المادة ٣٥ من الميثاق، التي تُجيز لأي عضو أن يوجه انتباه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع أو حالة من الحالات المشار إليها في المادة ٣٤. وأن المادة ٣٤ تجيز لمجلس الأمن التحقيق في أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو يؤدي إلى نزاع، لتحديد ما إذا كان استمرار النزاع أو الموقف يعرض للخطر صون السلام الدولي والأمن. وتساءل ممثل فرنسا هل يوجد نزاع بين فرنسا والسلطات المغربية ؟ وأجاب لا، ثم سأل هل لو هناك مثل هذا النزاع هل يحق لمجلس الأمن النظر في الأمر؟ وأجاب أيضا بالنفي. وسأل هل الوضع في المغرب يهدد السلم والأمن الدوليين؟ وأجاب بالنفي.

وشدد على أن جيران المغرب وتحديدا فرنسا وأسبانيا لا يشعر أيٌّ منهما أن علاقاته مع المغرب مهددة بقدوم سلطان جديد. وأن هذا حدث داخلي يتعلق بالمغرب، لا يهدد أمن الدول الخمس عشرة التي قدمت الطلب. وأن بعض هذه الدول تمزقت بسبب اضطرابات دموية، ولكن لم تفكر أية دولة لاسيما فرنسا في وصف تلك الاضطرابات بأنها تهدد السلم الدولي. وإن شعب المغرب اختار بحريته زعيما دينيا ومدنيا، وأن المغرب ليس طرفا في نزاع أو مسرحا لوضع يهدد السلم الدولي. ومن ثم فإن الطلب المستند للوجود المفترض لمثل هذا النزاع والتهديد، غير مقبول. وعلى مجلس الأمن رفض الطلب[٢].

وتعقيبا على مداخلة ممثل فرنسا، وبإدراك لحقيقة ما حدث، أعلن ممثل باكستان بمجلس الأمن أن وفده مع وفود ١٤ دولة آسيوية وإفريقية، اضطروا إلى طرح قضية المغرب على مجلس الأمن لأنهم يشعرون أن تقويض إرادة شعبها والإطاحة بسلطانها عدوان لا يقل عن محاولة تحقيق هذه الأهداف باستخدام القوة. وأن ما حدث يُفسَّر في أفريقيا وآسيا بأنه تحريض من فرنسا لتخريب الحركة الوطنية المغربية[٣].

1) Ibid, p. 6,7 .
2) Ibid, p. 7, 8.
3) Ibid, p. 9.

وبعد مقدمة أسهب فيها شارل مالك ممثل لبنان في الحديث عن العلاقة بين فرنسا ولبنان، أكد أن هناك أمور إذا تحققت يجب على مجلس الأمن النظر في قضية المغرب، أولا، هل الأحداث التي وقعت بالمغرب تهدد الأمن والسلم فيها ؟ وهل سيترتب عليها آثار دولية ؟ وهل من المحتمل أن تؤدي إلى احتكاك دولي وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر؟ ومضى يُثبت هذه الأمور. وأثنى على السلطان محمد الخامس ورغبته في الوصول لتفاهم مع فرنسا. وللتأكيد على مكانة السلطان، استشهد بتصريح الماريشال ليوتي في ديسمبر ١٩٢٠ بأن السلطان رأس المغرب، وأنه في نظر المغاربة صاحب الخلافة الذي يمتلك القوة الدينية والزمنية. واستشهد أيضا بما كتبه الصحفي الفرنسي كلود بورديه Clode Border في صحيفة أُبزيرڤاتور L'Observateur من أن السلطان لا يحظى بدعم الحزب القومي فحسب، بل إنه محور آمال الشعب المغربي(١).

وأشار ممثل لبنان إلى أول محاولة فاشلة للتخلص من السيادة في عام ١٩٥١. وأوضح أن الجنرال دي لا تور de La Tour الأمين العام السياسي والعسكري للمحمية، قد أعرب في تقريره إلى وزارة الخارجية الفرنسية عن أسفه لفشل هذه المحاولة، وضرورة تنحية محمد الخامس كشرط لاستمرار الحكم الفرنسي بالمغرب(٢). وهكذا أثبت ممثل لبنان أن سلطان المغرب هو صاحب السيادة الشرعي، وأن إقالته لا تستند إلى مطلب شعبي.

وللتأكيد على أن ما يحدث في المغرب سيكون على صدى كبير في العالم العربي والإسلامي، أكد ممثل لبنان على الروابط الثقافية والسياسية الوثيقة بين شعب المغرب والشعوب العربية والإسلامية، ويجب أن يعرف الجميع هذه العبارة المهمة: "إن العالم الإسلامي كصندوق الرنين، أضعف صوت في أحد أركانه يتردد عبره بالكامل. وإذا كان ما يحدث في المغرب ينتج عنه أصداء في القاهرة أو بغداد أو كراتشي، فمن المحتمل حدوث ما يؤثر على السلم والأمن الدوليين"(٣).

1) Ibid, p.18, 19.
2) Ibid, p. 20.
3) Ibid, p. 25, 27; Year Book Of The United Nations 1953, Op. Cit., p. 200.

وقبل الحديث عن موقف دول الكتلة الشرقية من مسألة إدراج قضية المغرب على جدول أعمال مجلس الأمن، يجب الإشارة إلى أنه لم يكن منها في مجلس الأمن سوى الاتحاد السوفيتي. وحرصا منه على دراسة المسألة، وعندما طلب رئيس المجلس تعليق الجلسة واستكمالها اليوم التالي، أشاد فيشينسكي Vishinisky المندوب السوفيتي بما عرضه ممثل لبنان، وأكد أن خطورة المسألة الواضحة من البيانات التي أدلى بها ممثلو الدول الخمس عشرة، تستوجب التأجيل وعقد جلسة جديدة لإتاحة الوقت الكافي ليتمكن أعضاء المجلس من النظر فيها. وشدد على أن المسألة تهم حكومته، لأنها خطيرة للغاية، ولا داعي للتصرف فيها بتسرع، لأن ذلك سيكون له نتائج أكثر خطورة.

وفي المقابل، ولما لم يكن قد تحدث من أعضاء مجلس الأمن سوى باكستان ولبنان بالإضافة إلى مندوب فرنسا، وفي محاولة لإتاحة الفرصة لأصدقاء فرنسا لدعمها، ولإيجاد توازن فيما عُرض من الآراء، أصر ممثل بريطانيا جلادوين جيب Gladwyn Jebb على عقد الاجتماع في اليوم التالي، وأشار إلى أنه لم يتحدث سوى ثلاثة فقط من الأعضاء، ويرغب الآخرون في التحدث غدا، ويمكن أن تأتي الردود لاحقا. منوها بأنه إذا لم يتم الاجتماع غدا، فلن يستطع المجلس الاجتماع إلا في ٣١ أغسطس، وأن هناك أمورا كثيرة يمكن طرحها في جلسة الغد دون إجبار أي ممثلين على الرد على أي بيان. وكرر أنه لا يمكن له أو لأي أحد أن يجبر ممثل الاتحاد السوفيتي أو أي شخص على التحدث إذا لم يكن مستعدا، لكن هناك أعضاء آخرين يودون التحدث. وقد أيد وادسورث Wadsworth ممثل الولايات المتحدة جلادوين، وأوضح أنه يريد التحدث غدا بدلا من الانتظار للأسبوع المقبل، وربما لا يستطيع الحضور[1].

وتعقيبا على رأي جلادوين، أشار فيشنسكي إلى أن الأمر لا يتعلق فقط بالاستماع لأكبر عدد ممن يريدون التحدث. وأوضح أنهم سيكونون مشغولين غدا في اللجنة الأولى للجمعية العامة، ثم سيحضرون اجتماع المجلس؛ وبعد غد يجب أن يحضروا الجمعية العامة، ويكونوا مستعدين للتحدث وليس مجرد الاستماع، فمتى يكون لديهم الوقت لدراسة

1) Security Council , 619th Meeting , Op. Cit., p. 30.

كل ما يتم توزيعه عليهم من بيانات؟ وأعرب أن الكثيرين من أعضاء المجلس لا يهتمون بقراءة الوثائق. وإزاء إصرار ممثل بريطانيا، صرح فيشنسكي بأن القراءة بدقة تستغرق وقتا طويلا. ويجب التفكير في قضية المغرب بعناية، لأنها خطيرة وقديمة تعود إلى عام ١٩٠٦، ويجب التريث بدلا من التسرع في اتخاذ قرار يجعل المجلس في موقف صعب.

وحسما للخلاف؛ جرى التصويت على موعد الجلسة القادمة، هل في ٢٧ أو في ٣١ أغسطس ؟ وعارض الرأي الأول خمسة: الاتحاد السوفيتي، لبنان، باكستان، تشيلي، كولومبيا. مقابل ستة: فرنسا، الولايات المتحدة، بريطانيا، الصين، الدانمرك، اليونان[١].

وفي جلسة مجلس الأمن في ٢٧ أغسطس، أعلن لودج Lodge مندوب الولايات المتحدة أن المطلوب أن يقرر المجلس ما إذا كانت التطورات في المغرب تشكل حالة تُعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وليس المطلوب من الأعضاء التعبير عن موقفهم من الاستعمار أو أي مسائل يعتقد البعض أنها مهمة. وأعرب عن ارتياح حكومته لأنه في الفترة القصيرة التي انقضت منذ ظهور الأمم المتحدة نال ٦٠٠ مليون شخص في العالم غير السوفيتي استقلالهم. كما أعرب عن أسف حكومته لأن عددا مماثلا في العالم الذي يسيطر عليه الاتحاد السوفيتي فقد الاستقلال الحقيقي. وأضاف أن حكومته أشادت بالإعلان الصادر في ٣ يوليو ١٩٥٣ عن السياسة الفرنسية للاستقلال التام للدول المنتسبة إلى الهند الصينية. وأن حكومته تريد زيادة الحكم الذاتي بالمغرب. ولكنها ترى أن الوضع بالمغرب لا يشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين، وأن خروج مجلس الأمن عن وظيفته في صون السلام، والتعامل مع مسائل أخرى تحت ستار الأمن الدولي، سيؤدي إلى تحويله عن مهمته. ورفض لودج الحجة القائلة بأن اعتراض ١٦ دولة على الأحداث في المغرب يُشكل في حد ذاته "احتكاكًا دوليًا" يُخول لمجلس الأمن التحقيق لمعرفة ما إذا كان استمرار الوضع قد يعرض السلام الدولي للخطر. وأكد أن هذه الحجة ستجعل من الممكن كسر التمييز بين المسائل ذات الاهتمام المحلي والدولي[٢].

1) Ibid, p. 31, 32.
2) Ibid, 620th Meeting , 27 August 1953, p. 2; Year Book 1953, Op. Cit., p. 201.

وشارك المندوب البريطاني نظيره الأمريكي الرأي، واستمات لإثبات أن مجلس الأمن لا يحق له النظر في المسألة، وأن الحالة في المغرب لا تمثل تهديدا للأمن والسلم الدوليين. ونوه بأن مجلس الأمن واجه في أبريل ١٩٥٢ وضعا مشابها، عندما دعا عدد من الوفود العربية والآسيوية إلى الاهتمام العاجل بالوضع في تونس بزعم أنه يُعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. وأن مجلس الأمن رفض إدراج مسألة تونس على جدول أعماله. وكرر جلادوين أن هناك تشابها بين الحالتين، وأن إدراج مسألة الوضع في المغرب على جدول أعمال المجلس يتطلب، تقديم أسبابٍ جديدة مقنعة.

وأضاف أن مجلس الأمن عليه كما في أبريل ١٩٥٢ الاهتمام فقط بالمسألة الإجرائية، في حين أن الوفود التي قدمت الطلب تطالبه بالتحقيق في الاحتكاك الدولي والخطر على السلم والأمن الدوليين الناجم عن أحداث معينة بالمغرب، واتخاذ إجراء مناسب. وأن حكومة بريطانيا ترى أن هذه المسألة خارجة عن اختصاص المجلس، ولا ينبغي إدراجها في جدول الأعمال. وأن النظر فيها يعتبر تدخلا في الشئون الداخلية لدولة عضو، وسيكون له عواقب على وجود منظمة الأمم المتحدة. وحذر جلادوين مجلس الأمن أن يعطي لنفسه حق التدخل بين دولة وإقليم تابع. وأكد أن فرنسا لم تطلب أي تدخل، ووفقا للقانون، يمكن للمغرب أن يطلب ذلك عبر فرنسا، أما الدول التي تطالب بإدراج المسألة على جدول أعمال المجلس فإنها ليست أطرافا في معاهدة فاس[١].

وأبدى مندوب بريطانيا تأييده لنظيره الأمريكي في أن الوضع في المغرب ليس فيه خطر على السلم الدولي. وأن الموقف هادئ منذ إعلان السلطان الجديد. وإن مهمة مجلس الأمن التعامل مع أية تهديدات حقيقية أو محتملة للسلم الدولي، وأن مسألة المغرب لا تتعلق بالسلام والأمن الدوليين، ولكنها قضية سياسية تتعلق بالشئون الداخلية لإقليم معين. وهناك مناطق أخرى أكثر إثارة للقلق الدولي.

وأكد أن أعضاء مجلس الأمن يريدون مصلحة الشعب المغربي ويأملون في رؤية تسوية سلمية وتخفيف التوتر بالمغرب، ولكن لا فائدة من مناقشة هذا البند، وأن التجربة

1) Security Council, 620th Meeting, Ibid, p. 3, 4.

قد أظهرت العام الماضي أن مناقشات الأمم المتحدة حول تونس والمغرب تصاحبها عادة اندلاع أعمال عنف على الفور في هذين البلدين، ولذلك ينبغي التعامل مع الأمر بضبط النفس، ولا ينسى أعضاء المجلس أن الكلمات التي تقال في أروقة المجلس قد تكون سببا في الدموع وإراقة الدماء هناك(١).

وطالب مندوب بريطانيا أعضاء مجلس الأمن أن تستند مناقشاتهم في مثل تلك المسائل إلى العقل وليس العاطفة، وأن حكومته ستكون أول من يعترف بوجود الشعور القومي في العديد من الأقاليم التابعة، ولكن يجب أن يكون التقدم نحو الحكم الذاتي سلميا ومنظما، وأن تدخل الأمم المتحدة قد يؤدي إلى تأخير هذا التقدم بدلا من تسريعه، بل قد يُثير الاحتكاك الدولي ذاته الذي يُراد تهدئته.

وحرص مندوب بريطانيا على إبداء رفض بلاده اقتراح ممثل لبنان السماح بحضور جلسات مجلس الأمن، للدول الموقعة على الطلب المقدم للمجلس بإدراج مسألة المغرب على جدول أعماله، وأوضح أن ذلك يعني دعوة ١٣ دولة ليست أعضاء للحضور، وأن ذلك يتعارض مع حالات سابقة تم فيه رفض الاقتراح بدعوة دولة أو دول للمشاركة قبل اعتماد جدول الأعمال. وأضاف أن استعانة أعضاء مجلس الأمن بدول غير أعضاء فيه في وضع جدول الأعمال سيكون سابقة خطيرة(٢).

وفي ٣١ أغسطس ١٩٥٣ أدلى تسارابكين Tsarapkin مندوب الاتحاد السوفيتي بدلوه، فأشار إلى أنه في ٢١ أغسطس طالبت وفود ١٥ دولة مجلس الأمن بعقد اجتماع لمناقشة الوضع بالمغرب. وأن ١٣ دولة من تلك الدول ليست أعضاء في المجلس، وقد طلبوا السماح لهم بالمشاركة في مناقشة المسألة حول ما إذا كان ينبغي إدراج طلبهم في جدول الأعمال أم لا، حتى يتمكنوا من شرح الوضع في المغرب. وأكد تسارابكين أنه يجب على مجلس الأمن البت في المسألتين(٣).

1) Ibid, p. 5, 6.
2) Ibid, p. 6.
3) Ibid, 621st Meeting , 31 August 1953, p. 8 .

وفيما يتعلق بالدعوة إلى عقد اجتماع لمناقشة الوضع في المغرب؛ أوضح تسارابكين أن المسألة أثيرت عام ١٩٥١. ولكن القوى الاستعمارية بقيادة الولايات المتحدة نجحت في منع إدراجها في جدول أعمال الجمعية العامة. ولكن في عام ١٩٥٢، تقرر إدراجها في جدول أعمال الدورة السابعة للجمعية، ونوقشت، وصدر قرار بشأنها.

وألقى ممثل الاتحاد السوفيتي على السلطات الفرنسية في المغرب مسئولية تزايد توتر الأوضاع جراء محاولاتها سحق الحركة الوطنية. واتهمها بأنها اتخذت إجراءات توجتها بإقالة السلطان، فزاد التوتر، ونشأ وضع يستدعي اهتمام الأمم المتحدة.

وأكد أنه لا يمكن لمجلس الأمن رفض النظر في مسألة المغرب؛ نظراً لأن الطلب مقدم من ١٥ دولة أي ربع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلا عن الأعضاء الآخرين الذين يدعمون اقتراح الدول الخمس عشرة. ونوه تسارابكين بأنه في اجتماعات مجلس الأمن يومي ٢٦ و٢٧ أغسطس اعترض ممثلو فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا على نظر المجلس في المسألة، وتذرعوا بأنها مسألة داخلية بين فرنسا والمغرب؛ ومن ثم فإن الأمم المتحدة ومجلس الأمن غير مختصين بالنظر فيها. وأن الوضع في المغرب لا يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، ومن ثم لا يوجد سبب يدعو مجلس الأمن للنظر فيه. وأن المسألة تدخل في نطاق العلاقات الفرنسية المغربية التي تحكمها معاهدة فاس لعام ١٩١٢ التي أنشأت الحماية الفرنسية على المغرب، وأنه بموجبها لا يمكن لأي نزاع بين فرنسا والمغرب أن تُحيله المغرب إلى هيئة قضائية أو سياسية دولية.

وعلق المندوب السوفيتي بأنه على الرغم من أن معاهدة ١٩١٢ حدت من السيادة المغربية في الشئون الخارجية، فإنها لا تعني أنه لا يوجد خلاف بين المغرب وفرنسا يمكن أن يمر خارج إطار الحماية الفرنسية. علاوة على أن سيادة المغرب كدولة – رغم أنها ليست كاملة – لا تزال مكرسة ومحددة في ديباجة قانون مؤتمر الجزيرة عام ١٩٠٦. وأن محكمة العدل الدولية أيدت الاعتراف بسيادة المغرب، فذكرت في حكمها في أغسطس ١٩٥٢ أن الحكومة الفرنسية لم تعترض على احتفاظ المغرب بشخصيتها كدولة حتى في

ظل الحماية؛ وأن ما يميز وضع المغرب الناتج عن قانون مؤتمر الجزيرة، هو احترام المبادئ الثلاثة: سيادة واستقلال السلطان، سلامة بلاده، الحرية الاقتصادية(١).

وأضاف تسارابكين أن قانون مؤتمر الجزيرة لا يزال ساريا، ولم يحدد مكانة المغرب فيما يتعلق بفرنسا وأسبانيا فقط – كما يدعي ممثل فرنسا – ولكن فيما يتعلق بعدد من الدول، حيث وقعت عليه عشرة دول أخرى، منها بريطانيا والولايات المتحدة وروسيا. ومن ثم فإن هذا القانون اتفاق دولي متعدد الأطراف، مُلزم لفرنسا وللدول الموقعة عليه؛ وأنه لا يحرم المغرب من السيادة، وبالتالي لا يمنع الأمم المتحدة من النظر في الوضع هناك.

وتمسك المندوب السوفيتي بأن حق الأمم المتحدة في النظر في حالة المغرب مستمد من الفصل الحادي عشر من الميثاق، والذي ينص على أن الأعضاء الذين يتحملون إدارة الأقاليم التي لم تحقق شعوبها قدرا كاملا من الحكم الذاتي يعترفون بالمبدأ القائل بأن مصالح سكان هذه الأراضي لها الأولوية، ويقبلون ضمان تقدمهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتطوير الحكم الذاتي، مع مراعاة التطلعات السياسية للشعوب. وأضاف: "بما أن المغرب أحد الأقاليم الواقعة ضمن نطاق الفصل الحادي عشر، فإن للأمم المتحدة الحق في الاهتمام بالوضع فيها، والتدخل في حالة قيام الدولة المسئولة عن إدارة الإقليم بانتهاك التزاماتها، خاصة إذا كان هذا الانتهاك قد يؤدي إلى انتهاك السلم والأمن الدوليين. وأنه من المستحيل القبول بأن العلاقة بين فرنسا والمغرب في جميع الظروف شأن داخلي لفرنسا ولا يمكن مناقشتها من قبل الأمم المتحدة"(٢).

واستهجن المندوب السوفيتي محاولات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تصوير قضية المغرب على أنها قضية فرنسية. ونوه بفشل محاولات تلك الدول في الدورة السابعة للجمعية العامة، وأدرجت الجمعية قضية المغرب في جدول أعمالها، واتخذت قرارا (٦١٢) يدعو فرنسا والمغرب إلى إجراء مباحثات لتسوية نزاعهما. وأوضح تسارابكين أن قرار الجمعية العامة يعني ضمنيا أنها تعتبر فرنسا والمغرب طرفين في نزاع. وأن هذا يدحض

1) Ibid, p. 9, 10 .
2) Ibid, p. 10 .

حجج الدول التي تعارض إدراج القضية على جدول أعمال مجلس الأمن بالادعاء بأنه لا يوجد خلاف بين فرنسا والمغرب وأن الأمم المتحدة غير مختصة ببحث المسألة. وأنه مادام مجلس الأمن لا يمكنه تجاهل قضية قد تؤدي إلى خلاف بين الدول أو تهدد السلام والأمن، وفيما يتعلق بمسألة المغرب، يجب تطبيق أحكام الفصل السادس من الميثاق التي تخول لمجلس الأمن التحقيق في أي نزاع قد يؤدي إلى خلاف بين الدول[١].

وأشاد ممثل الاتحاد السوفيتي ببيان نظيره اللبناني في مجلس الأمن في ٢٦ أغسطس. وأضاف أنه استشهد في بيانه بالعديد من الأمثلة والحقائق، وتمكن من إقناعهم بأن أحداثا مهمة وقعت في المغرب قد تؤدي إلى الخلاف بين الدول وتهدد السلم والأمن الدوليين؛ وأثبت أنه على مجلس الأمن أن يدرس مسألة المغرب من حيث الجوهر، وأن مشاركة ممثلي الدول الخمس عشرة في دراسة هذه المسألة سيساعد على تسليط الضوء على الوضع الحالي في المغرب؛ ومن ثم منع مجلس الأمن من ارتكاب خطأ الاستخفاف بالخطر الذي تشكله هذه الأحداث على السلم والأمن الدوليين. وأوضح أن الدول الخمس عشرة أشارت في طلبها إلى أن فرنسا اتخذت مؤخرا إجراءات في المغرب أدت إلى تفاقم الوضع المتوتر بالفعل وبات يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين[٢].

وأكد تأييد حكومته لمطلب الدول الخمس عشرة بإدراج المسألة في جدول أعمال مجلس الأمن. وتأييدها طلب الدول الثلاث عشرة غير الأعضاء في مجلس الأمن بالمشاركة في المناقشة بشأن إدراج قضية المغرب في جدول أعمالها. وتؤيد إجابة دعوة ممثلي الدول الثلاث عشرة إلى مجلس الأمن للمشاركة في مناقشة مسألة الإجراءات؛ لأن المجلس قبل أن يقرر ما إذا كان سيتم إدراج قضية المغرب في جدول أعماله، معنيا بالتعرف على جميع الحقائق التي يمكن أن تنقلها إليه هذه الدول.

وأنهى المندوب السوفيتي كلمته بأن مساعى فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا لمنع مناقشة قضية المغرب في مجلس الأمن سينظر إليها الرأي العام العالمي كعمل

1) Ibid, p. 11 .
2) Ibid, p. 12 .

مخالف لميثاق الأمم المتحدة. وأن موقفهم من المسألة دليل على أن القوى الاستعمارية تخشى مناقشة مفتوحة للمشاكل الاستعمارية في الأمم المتحدة. وأن الاتحاد السوفيتي سيعتبر مجلس الأمن لم يؤدِ مهمته بصفته الجهاز المسئول عن حفظ السلم والأمن الدوليين؛ إذا فشل في إيلاء الاهتمام لمطلب مشروع من خمس عشرة دولة عضو في الأمم المتحدة وتجنب النقاش حول جوهر المسألة المغربية(١).

وفي محاولة لتغيير الموقف الأمريكي، كرر ممثل باكستان على مسامع الوفد الأمريكي وأعضاء مجلس الأمن ما قاله المندوب الأمريكي عن القضية الإيرانية ضد الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٦ بأن واشنطن ترى أن أي دولة في الأمم المتحدة تقدم شكوى يحق لها الاستماع إليها. وأعاد على أسماعهم تصريح الولايات المتحدة خلال مناقشة شكوى أوكرانيا ضد اليونان في سبتمبر ١٩٤٦ بأن "المجلس لا يستطيع أن ينكر قول أحد أعضاء الأمم المتحدة أن هناك حالة من المحتمل أن تهدد الأمن الدولي، ولابد أن تتاح الفرصة لعرض قضيتها". وذكرهم بتصريح وفد أمريكا بشأن شكوى تشيلي من انتهاك الاتحاد السوفيتي لاستقلال تشيكوسلوفاكيا؛ بأنه "لا يمكن لمجلس الأمن التهرب من مسئوليته في عقد جلسة استماع لهذه الاتهامات". وقارن ممثل باكستان مواقف الولايات المتحدة هذه بموقفها من مسألتي تونس والمغرب. وأوضح أنها في الحالات السابقة كانت تعارض وجهة نظر الاتحاد السوفيتي، وأن فرنسا اليوم في موقف الاتحاد السوفيتي(٢).

وفي ٢ سبتمبر ١٩٥٣ استكمل مجلس الأمن مناقشاته، وربما لتخويف بعض الدول، أكد وفد بريطانيا أن اختصاص الأمم المتحدة لا يمتد إلى جميع الشئون الدولية، وهناك خطر شديد في الأخذ بالنظرية المعاكسة؛ لأن ذلك يعني السماح للأمم المتحدة بالتدخل من تلقاء نفسها، أو بناء على طلب طرف ثالث في أي مسألة كانت موضوع معاهدة. وأن مثل هذا التدخل سيكون خطيرا على وحدة الدول والدول الفيدرالية المكونة من دول مستقلة، والدول التي تم تحديد حدودها بموجب معاهدة(٣).

1) Ibid, p. 13 .
2) Ibid, p. 14, 15.
3) Idid, 623rd Meeting , 2 September 1953, p. 11.

وبعد بيان طويل حافل بالأدلة على أن ما حدث في المغرب كان مخططا له، ووقع بتحريض فرنسي، ولم يكن حركة شعبية عفوية، ناشد ممثل لبنان أعضاء مجلس الأمن وجميع هيئات الأمم المتحدة بذل ما بوسعهم، لتحسين الأوضاع في شمال أفريقيا حتى تهدأ شعوبها. وناشد أعضاء المجلس ألا يغفلوا الحقيقة الواضحة بأن هناك سخطا في المغرب، له صدى في الشرقين الأدنى والأوسط وقارتي آسيا وأفريقيا. ولا يمكن غض الطرف عن صراخ هذه الشعوب من أجل حقوقهم. وأكد أنه قد يكون من الممكن منع مناقشة المسألة في مجلس الأمن، ولكن ما لم يتم القيام بشيء جذري حيالها، ستظهر مرارا في أروقة الأمم المتحدة[١].

وفي ٣ سبتمبر تم التصويت في مجلس الأمن على اقتراح دعوة الدول الثلاث عشرة أو اثنتين منها إلى الاشتراك في المناقشات حول مسألة المغرب. ووافقت أربع دول : الاتحاد السوفيتي، لبنان، باكستان، تشيلي. وعارضت خمس : فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة، كولومبيا، الدانمرك. وفشل الاقتراح في الحصول على سبعة أعضاء حسبما تقضي اللائحة. وبالتصويت على إدراج مسألة المغرب في جدول الأعمال، كانت النتيجة خمسة أصوات مقابل خمسة. وتزعم الاتحاد السوفيتي الدول المؤيدة. وبالتالي لم يتم اعتماد الاقتراح لعدم حصوله على موافقة سبعة أعضاء من الأحد عشر عضوا[٢].

وهكذا أوصدت المصالح أبواب مجلس الأمن أمام قضية المغرب، والحقيقة أنه لم يكن متوقعا أن تحظى بتأييد، خاصة أن الدول الغربية كانت تسيطر على معظم المقاعد فيه. فمن بين أعضاء المجلس الأحد عشر، كانت خمس دول غربية: الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، الدانمرك، واليونان. في حين لم يكن هناك من الأعضاء من يدعم باكستان ولبنان، ويساند الاتحاد السوفيتي. والواقع أن هذا الإخفاق الذي أصاب قضية المغرب في أول طرح لها في مجلس الأمن؛ لا يخلو من الفائدة، ولا يقلل من الجهود التي بُذلت. فقد شارك مندوب الاتحاد السوفيتي مندوبي باكستان ولبنان؛ بما قدمه من بيانات؛

1) Ibid, p. 26.
2) Ibid, 624rd Meeting , 3 September 1953, pp. 6,7.

في كشف أبعاد القضية، وأحرجوا الوفد الفرنسي وداعميه، وكشفوا زيف الصورة التي كانت فرنسا تصدرها للمجتمع الدولي عما يحدث في المغرب.

رابعا: العودة إلى الجمعية العامة عام ١٩٥٣ .. الجولة الرابعة :

نظرت الجمعية العامة طلب الدول الخمس عشرة في ٩ يوليو ١٩٥٣ بإدراج قضية المغرب في جدول أعمال الدورة الثامنة (١٩٥٣ – ١٩٥٤)، بهدف توصية فرنسا باتخاذ اللازم لتصحيح الوضع وإحلال السلام في ذلك الجزء من العالم. وفي ١٧ سبتمبر قررت الجمعية إدراج المسألة في جدول أعمالها وإحالتها إلى اللجنة الأولى للنظر فيها وتقديم تقرير عنها. وقد أبلغ وفد فرنسا رئيس اللجنة في ٧ أكتوبر بعدم المشاركة في المناقشة؛ لأن فرنسا تعتبر المناقشة تدخلا من الأمم المتحدة في مسائل تقع ضمن الولاية القضائية المحلية لفرنسا، وبالتالي تتعارض مع المادة ٢ من الميثاق(١).

وقد نظرت اللجنة الأولى المسألة في الفترة من ٧ إلى ١٩ أكتوبر. وأدلى مندوب مصر ببيان أكد فيه أن مسئولية الجمعية العامة أصبحت أكثر خطورة؛ لأن مجلس الأمن أوصد أبوابه، ولم يعتد بالسوابق التي اتُبعت في حالات أخرى(٢).

وجريا على النهج؛ ذهب ممثلو دول الكتلة الغربية الداعمة لفرنسا إلى أنه كان يمكن اعتبار مسألة المغرب مسألة دولية لو كانت هناك دول أخرى موقعة على معاهدة فاس. وعارضت تلك الدول القول بأن الوضع في المغرب قد يؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين؛ لأنه لم تكن هناك دولة أخرى تخشى غزو فرنسا والمغرب. وإذا كان السلم والأمن في خطر بالمغرب، فهذه مشكلة داخلية وليست دولية. ولا يمكن التذرع ببنود الميثاق المتعلقة بحقوق الإنسان، وأن المادة ٢ قاطعة. كما أبدت وفود تلك الدول مخاوفها من أن المناقشة ستؤدي إلى تشديد المواقف ومنع الأطراف من التقدم نحو الاتفاق. وإن التجربة أثبتت أن مناقشة موضوعات من هذا النوع في الأمم المتحدة لم تخدم مصالح الأطراف، وكانت نتيجتها أحيانا اضطرابات وسفك دماء وتعليق المفاوضات(٣).

1) Year Book Of The United Nations 1953, p. 203.
2) General Assembly, First Committee, 630th Meeting, 8 October 1953, p. 21.
3) Year Book Of The United Nations 1953, p. 205, 206.

وركز الوفد الأسترالي على عدم اختصاص الجمعية العامة، ووصفها بالنقطة الجوهرية، فأشار بيرسي سبندر Percy Spender إلى أن مسألة المغرب بموجب المعاهدات الدولية والمادة ٢ من الميثاق، تدخل في الولاية القضائية لفرنسا. وأنه لا يمكن أن يستند اختصاص الأمم المتحدة بالتدخل في المسألة إلى قرار الجمعية العامة رقم ٣٧٧ وعنوانه "الاتحاد من أجل السلام"، لأنه لا ينطبق إلا في حالة وجود تهديد للسلم الدولي، وأن ذلك لا ينطبق على المغرب. وأكد أنه على الرغم من احترام أستراليا لمبدأ الحكم الذاتي، وآمال الشعب المغربي، فإن العلاقة بين فرنسا وأقاليمها في شمال إفريقيا تم تحديدها في معاهدات، نصت على أنها مسئولة عن الشئون الدولية لتلك الأقاليم. وإذا سعت الأمم المتحدة إلى إقامة علاقة مباشرة بتلك الأقاليم بشأن الاعتراض على فرنسا؛ فإنها تخالف الميثاق. وأن محاولة توسيع اختصاص الأمم المتحدة يهدد بتفكيكها[١].

وعلى غرار ما فعله بالدورة السابقة، ودفاعه المستميت عن الموقف الفرنسي، حرص جلادوين ممثل بريطانيا بالجمعية العامة على حضور جلسات اللجنة الأولى، وأبدى دهشته من أن دول معينة تُصر على دعوة الجمعية للنظر في الأحداث الأخيرة بالمغرب، وتطالب بإدراجها في جدول الأعمال. وأعلن تمسك حكومته بما أكدته سابقا من أن قضية المغرب ليست دولية، وأنها تتعلق بفرنسا، ولا يحق التدخل فيها؛ لأنه بموجب معاهدة الحماية، تتولى فرنسا الشئون الخارجية للمغرب، وبالتالي أي نزاع بين فرنسا والمغرب، يعتبر نزاعا داخليا وليس دوليا. وأن المغرب إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي ولا يمتلك سمات السيادة التي تجعل أي نزاع بينه وبين فرنسا مسألة دولية[٢].

ورفض ما يُقال بأن الوضع في المغرب يحتمل أن يؤدي إلى تهديد للسلم والأمن الدوليين؛ ووصف ذلك بأنه ادعاء. وتساءل لماذا لم تفكر الدول التي تضغط من أجل مناقشة المسألة المغربية في حث الجمعية العامة على دراسة الوضع في آسيا الوسطى السوفيتية حيث تواجه الثقافة الإسلامية خطر الانقراض؟ وهل كان ممثل الاتحاد السوفيتي

1) General Assembly, First Committee, 630th Meeting, Op. Cit., p. 23.
2) Ibid, p. 24.

سيقبل بهذه المناقشة ؟ ولغلق الأبواب أمام مناقشة المسألة، طالبت بريطانيا أعضاء اللجنة بالالتفات لخطورة مناقشة المسألة. وأعلنت أنها لن تدعم أي قرار بشأن المغرب(١).

ومن جانبه أعلن مندوب الاتحاد السوفيتي استياءه من تصريحات نظيره البريطاني بشأن الجمهوريات السوفيتية بآسيا الوسطى، ووصفها بأنها افتراء، وليس لها علاقة بالموضوع قيد المناقشة. وطالب رئيس اللجنة بشطبها من محضر الجلسة. ورد جلادوين بأن الهدف من القياس الإشارة إلى أنه إذا تم تطبيق شيء ما في حالة ما، يجب أن يُطبق في أخرى. وقد أيد رئيس اللجنة جلادوين في أنه لم يبتعد عن موضوع المناقشة. وأنه يجوز لممثل الاتحاد السوفيتي الاحتجاج رسميا(٢).

وانتهج ممثل بلجيكا نهج نظيره البريطاني، بأن الأمم المتحدة ليست مختصة. وأن معاهدة فاس تم الاعتراف بصحتها، وبموجبها كان تسيير الشئون الخارجية للمغرب من اختصاص فرنسا. وأن مجلس الأمن رفض قبل شهرين إدراج قضية المغرب، مع أنه الهيئة الوحيدة التي لها ولاية قضائية في مثل هذه المسألة.

وحسما لموقف بلاده، أعلن ممثل بلجيكا ورئيس اللجنة، أن وفد بلاده لن يشارك في مناقشة جوهر المسألة المغربية، ويخشى أن يؤدي النقاش إلى تعقيدها. وأن الامتناع عن التصويت ينبغي أن يكون السبيل الذي تتبعه الجمعية عندما يضر التدخل أكثر مما ينفع. مضيفا أن المغرب ليس البلد الوحيد الذي يجب أن تتحقق فيه الطموحات القومية دون تدخل الأمم المتحدة. وأن هناك حركات استقلالية وانفصالية ظهرت في بعض الدول، وإذا تعهدت الأمم المتحدة بالنظر في شرعية الادعاءات المقدمة في تلك القضايا، فإنها ستسلك مسارا خطيرا. وأن حكومته لن تؤيد مثل هذا التعهد(٣).

وشارك ممثل سوريا زميليه المصري واللبناني في الدفاع عن اختصاص الجمعية العامة في النظر في مسألة المغرب. وانتقد أعضاء الأمم المتحدة الداعمين لفرنسا، بأنهم لا تعنيهم مسألة الاختصاص بل يريدون دعم الاستعمار. وفي سياق متصل، أكد ممثل

1) Ibid, pp. 24, 25.
2) Ibid, p. 25.
3) Ibid.

العراق أن الفظائع الفرنسية ضد المغاربة لن تخنق الحركة الوطنية. وأكد أن التاريخ لن يرحم الأمم المتحدة إذا أغمضت عينيها عن الوضع المأساوي في المغرب(١).

ومرة أخرى، في ٩ أكتوبر قدمت ١٣ دولة مشروع قرار للجنة الأولى، ينص على أن الجمعية العامة توصي بإنهاء الأحكام العرفية بالمغرب، وإطلاق سراح السجناء السياسيين وإعادة الحريات؛ وإقامة مؤسسات ديمقراطية من خلال انتخابات حرة؛ واتخاذ الخطوات اللازمة في غضون خمس سنوات لضمان الإعمال الكامل لشعب المغرب لحقوقه في السيادة والاستقلال؛ وتطلب من الأمين العام الاتصال بحكومة فرنسا لتنفيذ القرار، وتقديم تقرير إلى الجمعية في دورتها التاسعة.

وأشاد منرو Munro ممثل نيوزيلندا بقرار الجمعية السابق رقم ٦١٢ ووصفه بأنه معتدل ومفيد؛ لأنه أعرب عن ثقة الجمعية في أن فرنسا ستسعى إلى تعزيز الحريات الأساسية لشعب المغرب، وأنها تأمل في استمرار المفاوضات، ودعا إلى ضبط النفس. وأضاف منرو أن القرار لم يتجاوز تلك الأمور، ولم يضع حدا زمنيا لمنح الاستقلال. وأضاف أن تطور المؤسسات الديمقراطية عملية بطيئة وصعبة. وذهب إلى أنه قبل دخول الفرنسيين المغرب، كانت مجموعة من المناطق الإقطاعية الفوضوية.

وأوضح أن قرار الجمعية العامة امتنع عن التدخل بين فرنسا والمغرب. وأن حكومته مازالت ترى أن هذا التدخل سيكون خارج اختصاص الجمعية. ومازالت ترى أيضا أنه إذا لم تنجح محاولات الجمعية العامة، فإن ذلك لا يبرر التدخل المباشر. واعتبر مشروع قرار الدول الثلاث عشرة غير مقبول، وأرجع ذلك إلى أن مقدميه قد أشاروا إلى أن القرار السابق لم ينفذ، وأن هذا التعبير غير مناسب. وأن مشروع القرار استخدم مصطلح "الممثلون الحقيقيون"، ولكن الجمعية لم يكن لديها وسائل لتقرير من هم؟ وأن استخدام هذا المصطلح يؤدي إلى جدل. وأن مشروع القرار يحدد مهلة زمنية لمنح الاستقلال، في حين أن الجمعية اعترفت في الدورة السابعة بصعوبة ذلك. وأكد منرو أنه لم يطرأ أي تغيير

1) Ibid, 632nd Meeting, 12 October 1953, p. 35; 634th Meeting, 13 October 1953, p.47.

على الوضع يبرر التوصية بالاستقلال وتحديد مهلة زمنية. ورفض القول بأنه إذا لم تتخذ الجمعية قرارا جديدا فسيكون ذلك خطوة إلى الوراء وهزيمة أخلاقية(١).

وفي مقابل الهجمة الغربية الشرسة على اختصاص الجمعية العامة في نظر قضية المغرب؛ لفت نوسيك Nosek ممثل تشيكوسلوفاكيا في ١٣ أكتوبر ١٩٥٣ نظر أعضاء اللجنة إلى استمرار نضال الشعب المغربي من أجل حق تقرير المصير والاستقلال منذ أكثر من عامين. وأكد أن بلاده تقف دائما بجانب الشعوب المضطهدة، وستدعم المطالب المشروعة للشعب المغربي. وأشاد بالحجج التي قدمتها بعض الوفود لاثبات اختصاص الجمعية العامة في مناقشة المسألة. وأكد أن التطورات التي حدثت في المغرب العام الماضي أكدت واجب الجمعية في دراسة المسألة. وأن أحداث عام ١٩٥٣ أظهرت أن الظروف في المغرب تنذر بالخطر، وأنها ليست مصدر اضطراب داخل المغرب فحسب، بل ستثير قلقا في الدول الأفريقية والآسيوية وجميع أنحاء العالم(٢).

واتهم نوسيك فرنسا باستنزاف المغرب، ووصف اقتصاد المغرب بأنه اقتصاد استعماري يقوم على إنتاج المواد الخام والمنتجات الزراعية، وتصديرها بأسعار منخفضة، وجلب المنتجات المستوردة إلى المغرب بأسعارا مرتفعة. وأشار إلى دراسة أجرتها الأمم المتحدة في مارس ١٩٥٣، أوضحت مدى استغلال موارد المغرب، واستغلال الجماهير الكادحة. كما اتهم السلطات الفرنسية بالمغرب بانتهاك أبسط حقوق الإنسان، ودلل على ذلك بأنه يمكن اعتقال أي مغربي بناء على أمر شفهي دون أمر تفتيش أو توقيف، ولا يمكن عقد اجتماع دون إذن. وأن مساوئ النظام الاستعماري بالمغرب تتجلى في مناهضة جهود العمال لإنشاء منظمات نقابية. وأشار إلى أن قانون ١٩٤٨ الذي يحظر إنشاء النقابات ما زال ساريا، وكذلك قانون ١٩٤٩ الذي يحظر الحق في الإضراب(٣).

وأبدى ممثل تشيكوسلوفاكيا تعاطف حكومته التام مع المغرب فيما تشهده منذ نهاية عام ١٩٥٢ من القمع والاضطهاد المستمر. وأوضح أنه أعقب أحداث الدار البيضاء

1) Ibid, 632nd Meeting, p. 36.
2) Ibid, 634th Meeting, 13 October 1953, p.47.
3) Ibid, p.48.

الدامية موجات من الاعتقالات والترحيلات والأحكام التعسفية، وحظر الأحزاب السياسية. وأكد أنه على السلطات الفرنسية أن تدرك أن السياسة والأساليب المستخدمة مع شعب المغرب محكوم عليها بالفشل. وأن التاريخ قد أثبت أن القوة لا يمكن أن تستخدم كأساس للتعايش السلمي بين الشعوب.

وأعلن نوسيك أن التطورات الأخيرة بالمغرب أثبتت أنه لا يمكن حل المسألة بأساليب القمع المستخدمة لكسر إرادة الشعب المغربي، ويمكن حلها فقط بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ الأمم المتحدة. وعلى الأمم المتحدة التعامل مع القضية وفقا للمادتين ١١ و ١٤ من الميثاق. وأكد تأييد حكومته لأي اقتراح يساعد الشعب المغربي على تحقيق مطالبه، ولذا ستؤيد مشروع قرار الدول الثلاث عشرة[١].

وباستماتته المعهودة في الدفاع عن فرنسا، أعلن لودج ممثل الولايات المتحدة أن التطلع نحو الحكم الذاتي للشعوب التي لم تكن مستقلة تلقى دائما تعاطف الأمريكيين، وأن تاريخ الولايات المتحدة يعبر عن الفهم لمن سعوا إلى الحكم الذاتي والحرية. وأوضح أنه على الرغم من أن وفده لا يعتبر مسألة المغرب تهدد السلام والأمن الدوليين، ولا يعتبر الجمعية منوطة بالفصل في المزاعم المتعلقة بأحداث المغرب، فإن ما يمكن فعله هو التعبير عن الأمل في أن تتقارب فرنسا والمغرب لتحقيق الحكم الذاتي لشعب المغرب. وأن وفده يقدر البيان الذي أدلى به المندوب الفرنسي في الجلسة ٤٤٥ للجمعية العامة بشأن الإصلاحات بالمغرب التي اقترحت فيها فرنسا إنشاء مجالس نيابية منتخبة. ووصف لودج البيان بأنه مشجع، ويثبت أن فرنسا تعترف بمسئولياتها، وأنها تتفق مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بطبيعة ونطاق تلك المسئوليات، ولكنها، لا يمكنها الموافقة على تشاركها تلك المسئوليات. وبلهجة تحذيرية، أعرب لودج عن أمله ألا يؤدي أي شيء يتم القيام به في الجمعية العامة إلى الفوضى في المغرب، بل يجب أن يؤدي عمل الجمعية إلى إيجاد مناخ تقترب فيه فرنسا والمغرب من تحقيق التنمية الذاتية لشعب المغرب[٢].

1) Ibid.
2) Ibid.

ودفاعا عن مسألة الاختصاص، شدد بولاجيك Bulajic ممثل يوغوسلافيا على أن المشكلة المغربية لها طابع دولي، وللأمم المتحدة حق النظر فيها. ونوه بأن الطابع الدولي للمسألة يؤكده اهتمام الدول الآسيوية والأفريقية. وأن حكومته تنظر إلى المشكلة في إطار حركة شعوب آسيا وأفريقيا لنيل استقلالها. وناشد فرنسا أن تدرك أن المشاكل المعاصرة لا يمكن حلها بأساليب بالية من القوة والضغط، وأن التمسك بهذه الوسائل سيزيد الأمور تعقيدا. لأنه لم يعد يوجد بالعالم أحد يرغب في العيش في ظل ظروف التبعية. وأعرب أن بلاده التي ظلت تدافع سنوات عن حقها في الحرية والاستقلال، تلتزم بمبدأ حق كل شعب في تقرير المصير، وترفض الرأي القائل بأن المشكلة المغربية لا تهم الأمم المتحدة لأنه لا توجد دولة مهددة من فرنسا أو المغرب. وتأكيدا على التداعيات الدولية المحتملة للمشكلة، نوه بأن العالم مترابط وأي نزاع قد يعرض السلم والأمن الدولي للخطر.

وأعلن وفد يوغوسلافيا أن الأحداث تتفاقم، لأن الإصلاحات التي أجرتها فرنسا بالمغرب مؤخرا لا تتوافق مع أهداف الشعب المغربي، وكانت سببا أساسيا للتوتر. وناشد فرنسا التعامل مع المشكلة بواقعية، والوصول لحل عادل، وأكد أن هذا الحل سيُزيد فرنسا قوة وهيبة وسيخدم مصالحها[1].

ونظرا للانزعاج السوفيتي من تصريحات ممثل بريطانيا، حرص ممثل الاتحاد السوفيتي، قبل تناوله لقضية المغرب على تفنيد الادعاءات التي أدلى بها جلادوين بشأن المسلمين في الجمهوريات السوفيتية بآسيا الوسطى. فأكد أن روايات شهود عيان مختلفة مثل قضاة كولومبو أكبر مدن سريلانكا الذين زاروا الجمعيات الإسلامية بجمهوريات آسيا الوسطى، وكذلك باكستانيون وإندونيسيون، أظهرت أن ظروف المسلمين في الاتحاد السوفيتي تقوم على احترام الحريات وخاصة حرية الدين. وأن مراسل النيويورك تايمز بموسكو صرح في سبتمبر ١٩٥٣، "بأن بُخارى لديها أكاديمية دينية يتعلم فيها الشباب المسلمون ليكونوا أئمة. وأنها مركزٌ للدراسة والحياة الثقافية للمسلمين، ومن الخطأ الاعتقاد بأن شعوب آسيا الوسطى قد تحولت إلى الروسية، وهذا فيه إحجافا للجهود التي قام بها

1) Ibid, 634th Meeting, 13 October 1953, pp. 51, 52 .

الروس لنهضة وتطوير الثقافة المحلية". وعقب تسارابكين متهما جلادوين بالجهل بالمسائل التي تطرق إليها، وأن جهله كشف عن خبث نواياه تجاه الاتحاد السوفيتي(١).

وفيما يتعلق بقضية المغرب، أعلن تسارابكين أن المناقشات في الدورات السابقة أظهرت أن هناك موقفين: الأول أيدته الأغلبية من الدول الأعضاء، وهو أن الجمعية العامة مختصة بالتعامل مع المسألة، وواجبها العمل على تمكين الشعب المغربي من تحقيق تطلعاته الوطنية. والثاني، ورد في رسالة الوفد الفرنسي إلى رئيس اللجنة الأولى، وهو أن الجمعية العامة لا تستطيع التدخل في العلاقات بين فرنسا ومحمياتها في شمال إفريقيا، دون انتهاك أحكام المادة ٢. وهذا الرأي أيدته بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا وبلجيكا وبعض الدول؛ وأن هذه الدول تعتبر نزاع فرنسا والمغرب قضية محلية فرنسية، وبالتالي لا توجد مشكلة دولية لأنه لا توجد أطراف في النزاع.

وأوضح تسارابكين أن هذه الحجة لم تقبلها الأمم المتحدة؛ وأدرجت قضية المغرب في جدول أعمال الدورة السابعة واعتمدت قرارا بشأنها. ولكن تدهور الوضع في المغرب خاصة في الأسابيع القليلة الماضية، واتخاذ السلطات الفرنسية في المغرب سلسلة من الخطوات التعسفية أدت إلى زيادة تدهور الوضع. وعلى الرغم من طلب ١٥ دولة أفريقية وآسيوية، رفض مجلس الأمن النظر في المشكلة المغربية بسبب اعتراضات فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة(٢).

وأعرب ممثل الاتحاد السوفيتي عن اعتقاد حكومته بأن السيادة المغربية استمرت بموجب قانون مؤتمر الجزيرة، الذي حدد الموقف تجاه المغرب ليس فقط من فرنسا وأسبانيا ولكن أيضا من الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة. وأنه كان اتفاقا دوليا متعدد الأطراف، ولا يمنع الأمم المتحدة من النظر في مسألة المغرب. وأنه على الرغم من محاولة فرنسا ودول أخرى، وضعت الجمعية المسألة على جدول أعمالها، واعتمدت قرارا اعترفت فيه بأن فرنسا والمغرب طرفان في نزاع قيد النظر في الأمم المتحدة. ولخص

1) Ibid, 635th Meeting, 14 October 1953, pp. 56, 57 .
2) Ibid, p. 57 .

ممثل الاتحاد السوفيتي رأي حكومته في ثلاث نقاط: (١) قانون مؤتمر الجزيرة حدد الوضع الدولي للمغرب كدولة ذات سيادة. (٢) الخلاف بين فرنسا والمغرب دوليا ولا يمكن اعتباره مسألة داخلية فرنسية. (٣) أن المسألة المغربية من اختصاص الأمم المتحدة.

واتهم تسارابكين الإدارة الفرنسية في المغرب بأنها تتبع سياسة تتعارض مع الميثاق ومع مصالح الشعب المغربي، وتقوم على فرض ما يُسمى بالإصلاحات التي لم تكن إلا محاولة لترسيخ الهيمنة الاقتصادية والسياسية للمستعمرين، وتنتهك الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وأنه تم تسليم المغرب كفريسة للاستغلال من قبل الاحتكارات الأجنبية؛ مما حرمها من مواردها الطبيعية وأدى إلى نهب الشعب المغربي. وأعلن أنه عند دراسة القضية المغربية، يجب على الجمعية أن تنظر في قرار يتفق مع مبادئ الميثاق. وأن مشروع القرار المقدم من ١٣ دولة من أفريقيا وآسيا متوافقٌ مع تلك المبادئ ويراعي مصالح الشعب المغربي وحقوقه، ولذلك ستصوت حكومته لمشروع القرار [١].

وبوصفها عضوا بالأمم المتحدة، تدعم الغرب وتحظى بدعمه، انبرى وفد إسرائيل يدافع عن الوجود الفرنسي بالمغرب. وانتقد مشروع قرار الدول الثلاث عشرة، بأنه يثير مسألة من هم الممثلون الحقيقيون للشعب المغربي؟ ولأن مقدمي مشروع القرار في شرحهم للنص طالبوا أعضاء اللجنة باتخاذ موقف فيما يتعلق باعتلاء سلطان جديد عرش المغرب. وأنه من غير المرجح أن تكون حكومات الدول الأعضاء مستعدة لتأييد المبدأ القائل بأنه كلما تولى رئيسٌ السلطةَ ضد رغبات سلفه، سيكون للأمم المتحدة أن تقرر شرعية هذا الإجراء، فتقرر ما إذا كان ذلك نتيجة لتدخل أجنبي، للتمييز بين الانقلابات الوطنية والانقلابات الدولية. وأكد أن وفد إسرائيل لن يشارك في مثل هذه المهمة[٢].

ودون مواربة، شرح ممثل هولندا في ١٦ أكتوبر موقف حكومته من مشروع القرار، وأنها تأخذ في اعتبارها رفض مجلس الأمن طلب إدراج المسألة في جدول أعماله. ودعما لفرنسا، أعلن وفد هولندا أنها منذ عام ١٩٤٦ تتصرف وفقا لالتزاماتها في الفصل الحادي

1) Ibid.
2) Ibid, p. 57, 58 .

عشر من الميثاق، وبالتالي لا يمكن اعتبار المغرب دولة تمارس سلطاتها السيادية كاملة. وأعرب الوفد عن مشاركته الرأي في أن مناقشة القضية سيؤدي إلى تفاقم الوضع. وأن المسألة لا تمثل تهديدا للأمن الدولي، ولا يمكن أن يكون لأي توصية من الجمعية العامة أي أثر مفيد بدون التعاون من فرنسا. وعارض الوفد مشروع القرار المعروض على اللجنة؛ بدعوى أنه يتضمن تدابير ترقى إلى مستوى التدخل، وتتجاوز نطاق اختصاص الجمعية، وتُملي على الدولة الحامية التفاصيل السياسية التي ينبغي أن تتبناها فيما يتعلق بالدولة الواقعة تحت حمايتها. ولذلك ترفض هولندا مشروع القرار[١].

وأعلن وفد كندا معارضته مشروع القرار، لأنه تجاوز ما قد يكون مناسبا للجمعية أن توصي به. وأن هناك أمثلة على أهمية التطور السلمي نحو الحكم الذاتي والحفاظ على الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية بين الدولة الناشئة حديثا والدولة الحامية سابقا[٢].

ومرة أخرى، في ١٩ أكتوبر ١٩٥٣ صرح جلادوين ممثل بريطانيا بأن كل الأعضاء لهم الغاية ذاتها وهي مصالح الشعب المغربي وفرنسا، وضمان السلم والأمن الدوليين، وتعزيز مكانة الأمم المتحدة. وأن حكومته تعتبر الحجج المقدمة لإثبات أن المادة ٢ الفقرة ٧ لا تنطبق على المسألة المغربية ليست مقنعة. ولم يتم الطعن في أن المغرب إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي. ولكن القول بأن المسائل الناشئة عن تفسيرات معاهدة فاس دولية؛ لأن المعاهدة كانت دولية، يعني تجاهل مضمونها، خاصة أن المعاهدة مبرمة بين دولتين، وأعطت إحداهما الحق الحصري لتمثيل الأخرى خارجيا. وأضاف أن حكومته ترى أن وجود قانون الجزيرة لا يجعل مسألة المغرب دولية، لأن الموقعين عليه لم يقدموا أي نزاع إلى الأمم المتحدة. كما عارض وفد بريطانيا فكرة أن فرنسا لم تمتثل لأحكام معاهدة فاس. وأضاف أن اللجنة الأولى ليست مخولة بالتعامل مع المسألة المغربية على افتراض أن المعاهدة لم تعد موجودة. واعترض وفد بريطانيا على مشروع قرار الدول الثلاث عشرة بدعوى أنه يتضمن نية للتدخل مما يشكل انتهاكا للولاية القضائية المحلية[٣].

1) Ibid, 638th Meeting, 16 October 1953, p. 69, 70 .
2) Ibid, p. 70 .
3) Ibid, 640th Meeting, 19 October 1953, p. 75.

وجاءت اللحظة الحاسمة في مناقشات اللجنة الأولى، وجرى التصويت على مشروع قرار الدول الثلاث عشرة: فأيدته ٢٢ دولة؛ هي الدول الثلاث عشرة وتسع دول أخرى؛ منها سبع دول اشتراكية: الاتحاد السوفيتي، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، أوكرانيا، بيلاروسيا، يوغوسلافيا، جواتيمالا، ودولتان أفريقيتان: إثيوبيا وليبيريا. ورفضته ٢٨ دولة وعلى رأسها دول الكتلة الغربية. وامتنع عن التصويت ٩ دول(١).

على أية حال، تركزت آراء الدول التي أيدت القرار حول انتقاد فرنسا والإشادة بالسلطان فيما يتعلق بموقف كل منهما من قرار الجمعية العامة رقم ٦١٢. فأكدت أنه إزاء الثقة المُعرب عنها في القرار، ردت فرنسا بإقالة السلطان، وحظر حزب الاستقلال. وأن غرضها القضاء على كل معارضة لما يسمى بالإصلاحات المعدة بناء على طلب المستوطنين الفرنسيين. وأن هذه الإصلاحات أنزلت مركز المغرب من محمية إلى مستعمرة، وتم تفعيلها بعد أسبوعين فقط من إبعاد السلطان. وأنه في ظل النظام الجديد، حصل السكان الفرنسيون على ٥٠% من مقاعد المجالس. وأن هذه المجالس ذات طابع استشاري، وتخضع للرقابة. وفي ظل هذا النظام، وخلافا لقانون الجزيرة ومعاهدة فاس ومبادئ الميثاق والقانون الدولي، لم يمارس العرش ولا الشعب سلطة حقيقية، بل تركزت في يد الفرنسيين المقيمين بالمغرب. وقد أشادت هذه الدول بموقف السلطان، وإرساله ثلاث مذكرات إلى رئيس فرنسا وحكومته، بقصد تحقيق الآمال التي أعربت عنها الجمعية العامة من خلال مطالبة فرنسا بالدخول في مفاوضات. ولكنها مارست ضغوطا عليه لقبول الإصلاحات التي رفضها مرارا منذ عام ١٩٤٧(٢).

وأجمعت الدول المؤيدة لمشروع القرار على أن الجمعية العامة باعتمادها القرار ٦١٢، أكدت اختصاصها بالمسألة. وأن ذلك يستند إلى عوامل مثل انتهاك فرنسا لقانون الجزيرة ومعاهدة فاس ولالتزاماتها في الفصل الحادي عشر من الميثاق، ولحقوق الإنسان.

---

١) رفضت مشروع القرار: أستراليا، بريطانيا، الولايات المتحدة، نيوزيلندا، النرويج، الدنمارك، بلجيكا، كندا، أيسلندا، لوكسمبورغ، هولندا، إسرائيل، بنما، باراغواي، بيرو، تركيا، جنوب أفريقيا، أوروغواي، فنزويلا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوبا، الدومينيكان، إكوادور، هايتي، هندوراس، نيكاراغوا. وامتنع عن التصويت: السويد، تايلاند، الأرجنتين، بوليفيا، الصين، كوستاريكا، السلفادور، اليونان، المكسيك. Ibid, p. 77.

2) Year Book Of The United Nations 1953, Op. Cit., p. 204.

ونوهت تلك الدول بأن قانون الجزيرة الذي وقعته ١٣ دولة عام ١٩٠٦ يعتبر نوعا من المواثيق الدولية؛ اعترف بسيادة السلطان واستقلاله، أما معاهدة فاس عام ١٩١٢ فقد فُرضت بالقوة. ولم تقض على المغرب كدولة(١).

وأجمعت هذه الدول على أن تدخل الأمم المتحدة ضروريٌ لبدء مفاوضات حقيقية بين المغرب وفرنسا. وأن معاهدة فاس ليست أبدية ولا ينبغي أن تظل سارية. وأن فرنسا تتخذ إجراءات وسياسات في المغرب تتعارض مع التزاماتها التعاهدية. وأن الخطوة الأولى في السياسة الفرنسية هي الحكم المباشر؛ حيث لم يكن الهدف من وجود القوات الفرنسية إقرار الأمن، ولكن حماية المصالح الفرنسية ضد المغاربة. وأدت تلك السياسة إلى إثقال الموازنة المغربية بتكلفة إدارة مزدوجة: إدارة مغربية شكلية، وفرنسية حقيقية. كما أدت إلى زعزعة وحدة المغرب وتقويض وجودها كأمة. وأن فرنسا خلال أربعة عقود، لجأت إلى سياسة خاطئة غير مجدية، حيث قسمت المغرب إلى مناطق عربية وبربرية من أجل تشجيع الميول المحلية. ولجأت إلى محاولة أخرى لتقسيم البلاد بإنشاء ثلاث مناطق: مدنية وعسكرية ومحظورة، مما أدى إلى تقييد حرية حركة المغاربة. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تم ترسيخ الاستيطان الفرنسي، وتفضيل المستعمرين بامتيازات في الضرائب والتعليم والصحة والتسهيلات القانونية والمالية لمصادرة الأراضي والعلاوات العائلية والضمان الاجتماعي والحقوق النقابية(٢).

وفي محاولة لتدارك الموقف والخروج بأي مكسب، وكسب أصوات الوفود التي أعلنت أنها لن تصوت لصالح مشروع القرار البوليفي، وخاصة الفقرة التي تتضمن اتهاما لفرنسا، وقبل طرح مشروع القرار البوليفي للتصويت، قدمت الهند وبورما وإندونيسيا تعديلات على مشروع القرار البوليفي (L.61)، بحيث يصبح نص الفقرة الرابعة: "بالنظر إلى أن إدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية في دورتها الثامنة يشير إلى أن تلك الأهداف لم تتحقق بعد". كما اقترحت وفود الهند وبورما وإندونيسيا إضافة فقرة تنص على

1) Ibid.
2) Ibid, p. 205.

الاعتراف بحق شعب المغرب في تقرير المصير. واقترحت تعديل فقرة منطوق مشروع القرار بحيث يصبح نصها: "تجدد الجمعية نداءها من أجل تخفيف التوتر بالمغرب، وتحث على ضمان حق الشعب المغربي في مؤسسات سياسية ديمقراطية"(١).

وختاما للمناقشات الطويلة في اللجنة الأولى، جرى التصويت في ١٩ أكتوبر على مشروع القرار البوليفي بتعديلاته. وأيدته ٣١ دولة، وعارضته ١٨ دولة : وامتنعت عن التصويت ٩ دول. وكان الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية والدول العربية والإسلامية والآسيوية أبرز المؤيدين(٢).

وفي ٣ نوفمبر ١٩٥٣ نظرت الجمعية العامة مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الأولى. وكعادة دول الكتلة الغربية، اجتهدت لوأد المشروع. وعندما طُرح للتصويت، رفضت أغلب فقراته. وحاول المندوب السوفيتي الخروج بأية توصية، وناشد أعضاء الجمعية بضرورة الوصول إلى حل يحفظ للجمعية العامة كرامتها. ولكن دون جدوى. ولم يحصل مشروع القرار على أغلبية الثلثين، وتم رفضه(٣). وبذلك أسدل الستار على المحاولة الرابعة لحسم القضية في الأمم المتحدة.

خامسا: محاولة جديدة .. الجولة المثمرة :

لم يكن عدم اعتماد الجمعية العامة للقرار الذي أوصت به اللجنة الأولى نهاية المطاف؛ ففي ٢٨ يوليو ١٩٥٤ قدمت ١٤ دولة مذكرة للأمين العام للأمم المتحدة يلتمسون النظر في مسألة المغرب في الدورة الجديدة. وأوضحوا أن الجمعية قد اتخذت في ديسمبر ١٩٥٢ القرار رقم ٦١٢، وأعربت فيه عن ثقتها في أن فرنسا ستسعى إلى تعزيز الحريات الأساسية للشعب المغربي، وأملها أن يواصل الطرفان مفاوضاتهما. ولكن لم يحدث أي تحسن، وساء الوضع، ولفتت ١٥ دولة في أغسطس ١٩٥٣ انتباه مجلس الأمن إلى هذه الحالة التي رأت فيها تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولكن رفض المجلس إدراج المسألة على جدول أعماله. ثم نظرت الجمعية العامة في دورتها الثامنة مرة أخرى

1) General Assembly, Eighth Session, First Committee, 640th Meeting, Op. Cit., p. 77.
2) Ibid, p. 78.
3) General Assembly, Plenary Meeting, 455th, 3 November 1953, pp. 264 - 270.

المسألة. ولم تعتمد في ٣ نوفمبر ١٩٥٣ مشروع قرار يدعو إلى تخفيف التوتر في المغرب واحترام حق الشعب في مؤسسات سياسية حرة. وأن الوفود التي عارضت مشروع القرار جادلت بأن القرار ٦١٢ لا يزال ساريا، وأنهم يفضلون انتظار نتيجة المفاوضات الموصى بها في القرار[١].

وأكد مقدمو المذكرة أن تنحية السلطان محمد الخامس في أغسطس ١٩٥٣ كانت إجراء خطيرا لا يمكن تقييم نتائجه على الصعيد الدولي. وزاد من الصعوبات، وأضر بمشاعر الشعب المغربي الذي لم يعترف بمحمد بن عرفة كخليفة للسلطان المخلوع. وأن الحكومة الفرنسية لم تتخذ أي خطوات فعالة، بل أدت سياستها القائمة على القمع والاعتقالات للمزيد من السجناء والمنفيين السياسيين، فقد تم سجن ونفي الآلاف. وأضافوا أن صحيفة لوموند Le Monde الفرنسية[٢] اعترفت في مايو ١٩٥٤ بأن المغاربة ضحايا لأشكال عديدة من الإرهاب. وأكدوا في نهاية المذكرة أن هذا الوضع يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويشكل تهديدا للسلام. وأعربوا عن أملهم أن ترى الجمعية العامة حتمية دراسة القضية[٣].

وفي ٤ أكتوبر ١٩٥٤ وعند افتتاح الدورة التاسعة للجمعية، صرح ممثل فرنسا أنه استجابة لتطلعات الشعب المغربي، فإن حكومته تعتزم تدريبهم تدريجيا على إدارة شئونهم. وأن حكومته في قيامها بهذه المهمة لن تشارك مسئولياتها مع أحد؛ لأنها تعتبر تلك المهمة مشتقة من دستورها ومن المعاهدات التي أبرمتها ومن وفائها لميثاق الأمم المتحدة[٤].

---

1) Ibid, Ninth Session, Letter (A/2682) to Secretary-General, 28 July 1954.

٢) صحيفة لوموند، صحيفة يومية تصدر في باريس، وهي من أهم الصحف، تأسست في ديسمبر ١٩٤٤ بمجرد انسحاب الجيش الألماني من باريس، وكان تأسيسها بأوامر من رئيس الحكومة الجنرال شارل ديغول؛ لتوفير صوت لفرنسا. وتم تعيين هوبر بيوف ميرى Hubert Beuve-Méry مديرا لها. ومنحه ديجول الحرية في تشغيل لوموند كجهاز مستقل، وقد اتسمت مقالاتها بالدقة والاستقلالية، وتمتع كتابها بحرية عرض آرائهم. لمزيد حول تلك الصحيفة راجع : بنك المعرفة المصريEkb، موسوعة بريتانيكا Britannica Digital Learninig، https://www.ekb.eg/web/guest/resources

3) General Assembly, Letter (A/2682), Op. Cit.

4) Year Book Of The United Nations 1954, New York 1955, p. 84; General Assembly, Eighth Session, Plenary Meeting, 487th, 4 October 1954, p. 166.

وقد أحالت الجمعية العامة المسألة للجنة الأولى، ونظرت فيها خلال أربع جلسات من ٩ إلى ١٣ ديسمبر. وكان غالبية المتحدثين يمثلون الدول التي طلبت إدراج المسألة في جدول الأعمال. وأعربوا عن أسفهم لرفض الوفد الفرنسي المشاركة في المناقشات. وجددوا استنكارهم لما قامت به فرنسا من خلع سلطان المغرب، والسياسات التي اتبعتها بالمغرب بعد ذلك. وأشاروا إلى أن الوضع يتدهور، وأن تأخر نقل السيادة قد يدفع الشعب المغربي لإجراءات غير عقلانية(١).

وفي أولى جلسات اللجنة شدد ممثل سوريا على أن نظام الحماية يقوم على وجود دولتين: حامية ومحمية؛ ومن ثم ينبغي للجنة أن تعترف بوجود المغرب كدولة ولو على أساس تلك المعاهدة فقط. ووصف الوضع في المغرب بالمؤسف، وأن الإصلاحات والأمن التي كانت المبرر للحماية باتت حبرا على ورق. وأصبح بالمغرب ١٥٠٠٠ سجين سياسي. واستشهد بتصريح وزير الشئون المغربية والتونسية الفرنسي بأن "الفوضى تمزق المغرب". وبتصريح صحفي فرنسي بأن "الشرطة الفرنسية جستابو بالزي الفرنسي"(٢).

وانتقد مندوب مصر فرنسا بأنها لم تحترم القرار ٦١٢. واتهمها بانتهاك قانون الجزيرة ومعاهدة فاس التي اعترفت بسيادة المغرب. واتهم فرنسا بإحداث انقسام مصطنع بين العرب والبربر. واستشهد على ذلك بما كتبته صحيفة لوموند في ٢٤ أغسطس ١٩٥٤ من أنه: قد تكون هناك روح أمازيغية، لكن ليس هناك ما يسمى بالوعي السياسي الأمازيغي. وأن المغرب كانت البوتقة التي تشكل فيها الوعي الوطني، ولم يكن من مصلحة فرنسا استغلال الانقسامات الداخلية". وأدان مندوب مصر القمع الذي أعقب مظاهرات أغسطس ١٩٥٤، واستشهد بما كتبته الصحيفة نفسها في ٧ ديسمبر "أن ٤٥ مغربياً سُجنوا في زنزانة مساحتها ٩ أمتار دون توجيه تهم بارتكاب جريمة، وأن ١٥ منهم

1) Year Book Of The United Nations 1954, Ibid., p. 84, 85.

2) General Assembly, Ninth Session, First Committee, 745th Meeting, 9 December 1954, p. 517.

الجستابو أو بوليس الدول السري، أسسه هيرمان جورينج بعد سيطرة هتلر على الحكم في ألمانيا في مارس ١٩٣٣، وكان الهدف منه هو حماية نظام الحكم النازي، وكان مسئول عن عمليات اغتيال وتدمير واسعة تمت في فترة الحكم النازي في ألمانيا.

قد ماتوا. ويجب تقديم المسئولين للعدالة". كما أعرب عن قناعة مصر بأن الدول التي أيدت مبادئ الميثاق وحق الشعوب في تقرير المصير، ستؤيد مشروع القرار المعروض على اللجنة (L.122)[1].

وبالنسبة لمشاركة دول الكتلة الشرقية في هذه المحاولة؛ وصف مندوب تشيكوسلوفاكيا القضية بأنها باتت واحدة من القضايا الصعبة الدائمة الظهور في الأمم المتحدة، لأن قرار الجمعية العامة والمفاوضات بين الأطراف لم تؤد إلى التوصل إلى حل يسمح لشعب المغرب بممارسة حقه في تقرير المصير الذي من شأنه إنهاء الوضع الخطير في شمال أفريقيا. وأن حكومته ودول أخرى، بعد الأحداث التي وقعت بعد الدورة الثامنة للأمم المتحدة العام الماضي، زادت قناعتها بإلحاحية المشكلة والعواقب المأساوية لاستمرارها، وأن ما يحدث بالمغرب يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويهدد الأمن والسلام الدولي.

ووجه مندوب تشيكوسلوفاكيا اللوم لفرنسا، لأنها بالرغم من القرار رقم ٦١٢، لم تتخذ أي إجراء يخفف من حدة التوتر؛ ولأن تطوير المؤسسات السياسية لشعب المغرب لم يكن سوى حبر على الورق. وأن العدد المتزايد للسجناء واللاجئين السياسيين يُثبت أن فرنسا لا تسعى لحل المشكلة، وماضية في قمع الحريات. واستشهد بمقال نشرته لوموند في ١٢ مايو ١٩٥٤ بأن "المغرب تحولت إلى معسكر اعتقال، وأن السكان يتعرضون للتعذيب الشديد". وعلق المندوب بأن مجريات الأحداث في المغرب عام ١٩٥٤ تثبت أن الوضع خطير، ولن تقتصر تداعياته على المغرب فحسب، بل له تداعيات في الدول العربية والآسيوية والعالم؛ وفي فرنسا نفسها، لدرجة أن لجنة الشئون الخارجية بالجمعية الوطنية (البرلمان الفرنسي) أعربت عن تخوفها من تطور الأحداث بالمغرب[2].

وأبدى وفد تشيكوسوفاكيا أسفه لوضع الشعب المغربي الاقتصادي والاجتماعي المأساوي. وانتقد عدم وجود رقابة على العمل أو قوانين تحمي العمال وتُجبر صاحب

1) Ibid, 746th Meeting, 11 December 1954, p. 522.
2) Ibid, 747th Meeting, 13 December 1954, p. 530, 531.

العمل على تأمين عماله؛ وكذلك انخفاض الرواتب التي لا تغطي تكاليف المعيشة. وأن ٨٠% من العمال لا يتمتعون بضمان اجتماعي. وأعلن انحياز حكومته دائما للشعوب المضطهدة؛ ودعمها للتطلعات الوطنية المبررة لشعب المغرب. واقتناعها بإمكانية حل القضية بالوسائل السلمية، لأن قمع حركة التحرر الوطني في المغرب سيهدد السلم الدولي. وأن حكومته ستدعم أي اقتراح بشأن حق شعب المغرب في تقرير المصير(١).

وفي ١٣ ديسمبر ١٩٥٤ أعلنت ويرينا Wierna مندوبة بولندا عن وجهة نظر حكومتها بأن القمع لن يكبح التطلعات المشروعة للشعب المغربي من أجل الاستقلال، وواجب الأمم المتحدة المساهمة في تحقيق تلك التطلعات، لأن الوضع آخذ في التدهور، والسلطات الفرنسية لم تأخذ بعين الاعتبار توصيات الأمم المتحدة. وأن ما قيل مرارا أن فرنسا تعتزم التفاوض بهدف إدخال إصلاحات، غير صحيح؛ وأن الإصلاحات المتوخاة لا تهدف إلا إلى تعزيز موقف المستعمرين الفرنسيين. وأعلنت مندوبة بولندا أن المغاربة يرغبون في استعادة الاستقلال الذي فقدوه بمعاهدة فاس؛ لكن فرنسا لا تحترم حقوق شعب المغرب في تقرير المصير، ومنعتهم من المشاركة في حكومة بلدهم، وأقامت سياستها على استغلال الاقتصاد المغربي ومعاملة المغرب كمستعمرة(٢).

وفي سياق التلويح بتأثيرات الحرب الباردة على المشكلة المغربية؛ صرحت بأن أحد العوامل التي أسهمت في إحباط أية تسوية؛ شبكة القواعد الأمريكية في شمال أفريقيا، حيث يُنظر إلى المطارات في المغرب على أنها قادرة على السيطرة على مناطق ذات أهمية إستراتيجية كبيرة مثل أوكرانيا، لأن القاذفات المتمركزة هناك يمكن أن تطلق قنابل على الأراضي السوفيتية.

وطالبت مندوبة بولندا الأمم المتحدة بدعم حقوق الشعب المغربي، لأنه من مهامها تشجيع الظروف التي يمكن فيها للشعوب الحصول على الاستقلال. وأكدت تأييد بولندا لأي مشروع قرار يسعى إلى تحسين الوضع في المغرب(٣).

1) Ibid, p. 531.
2) Ibid, p. 534.
3) Ibid, p. 534.

وفي حين أعربت تشيكوسلوفاكيا وبولندا عن دعمهما لمشروع القرار المشترك، كان لممثل الولايات المتحدة، زعيمة الكتلة الغربية، رأي آخر، وطرح رؤية حكومته بأن تنمية المؤسسات السياسية القادرة على تحقيق تطلعات الشعب المغربي ستفيد فرنسا والمغرب وتعزز مبادئ الأمم المتحدة. وأن أفضل طريقة لتحقيق ذلك تعاون فرنسا والمغرب، ولذا لا تنوي حكومته دعم مشروع قرار الدول الاثنتي عشرة. وأن بعض العبارات في مشروع القرار تعرقل التقدم في المفاوضات. وأعلن المندوب الأمريكي أن حكومته تستبشر بحماس رئيس وزراء فرنسا في المشاكل الأخرى وفيما يتعلق بتونس(١).

وفي ١٣ ديسمبر أعلن الاتحاد السوفيتي رفضه للرأي بأنه لا ينبغي أن تتعامل الأمم المتحدة مع مسألة المغرب التي أُدرجت في جدول أعمال الدورة السابعة. وأوضح أنه إذا كانت معاهدة فاس قد قلصت صلاحيات المغرب في شئونها الخارجية، فإنها لم تذكر أي وسيلة لتسوية النزاعات بين المغرب وفرنسا. وأنه بموجب قانون الجزيرة لعام ١٩٠٦، احتفظت المغرب بسيادتها، وأن محكمة العدل الدولية أكدت أن المغرب في ظل الحماية احتفظت بسيادة الدولة. وأنه بالإضافة إلى فرنسا وإسبانيا، وقعت حكومات أخرى منها الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا على القانون، مما جعله اتفاقية متعددة الأطراف. وشدد المندوب السوفيتي على أن معاهدة فاس لم تجرد المغرب من سيادتها، ولم تمنع الأمم المتحدة من المناقشة، ويمكن للأمم المتحدة أن تستمد الحق في دراسة قضية المغرب من الفصل الحادي عشر الذي يسمح بالتدخل كلما وقعت انتهاكات من الدول التي تدير الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ورفض المندوب السوفيتي القول بأن مسألة المغرب شأن داخلي، ووصف ذلك بأنه محاولة لصرف الانتباه عن المسألة(٢).

وانتقد تجاهل فرنسا لقرار الجمعية العامة الذي طالب بإجراء مفاوضات والامتناع عن اتخاذ إجراءات تؤدي إلى تفاقم الوضع. وكذلك انتقد الدعم الأنجلو أمريكي لفرنسا، وأكد أنه حال دون اتخاذ مجلس الأمن موقفا عندما طالبت ١٥ دولة بدراسة الوضع

1) Ibid, p. 534, 535.
2) Ibid, p. 534.

باعتباره يهدد السلم والأمن الدوليين. وأضاف أنه عندما نوقشت المسألة مرة أخرى في الجمعية العامة، لم يُعتمد مشروع قرار جديد؛ لأن وفود معينة ادعت أن القرار ٦١٢ لا يزال ساريا ويجب انتظار المفاوضات. ووصف المندوب السوفيتي هذا الموقف بأنه غير مبرر. وأعلن أن التوتر قد زاد، ووصل الوضع إلى نقطة يهدد استمرارها السلام.

كما انتقد الإدارة الفرنسية، واتهمها بالتعنت وتجاهل حق الشعب المغربي في تقرير المصير، وأنها بدلا من تعزيز التقدم السياسي للشعب المغربي، لجأت إلى القمع. وأكد أن الإجراءات التي أعلن المقيم العام الفرنسي أن غرضها مشاركة المغاربة في الإدارة البلدية، لا تحقق تطلعات الشعب وتعزز نفوذ المستعمرين. علاوة على أن الأعضاء المغاربة سيتم تعيينهم وليس انتخابهم. وأعلن أن حكومته تعترف بحقوق الشعوب في تقرير المصير، ولذا ستؤيد مشروع القرار (L.122) لأنه يوصي بالمفاوضات التي من شأنها أن تصون حقوق الشعب المغربي المشروعة[١].

وفي ختام مناقشة اللجنة الأولى، وقُبيل التصويت على مشروع القرار، وبعد ملاحظة رد فعل بعض الوفود، قام مقدمو مشروع القرار الاثنى عشر بسحبه، وقدموا مشروع قرار جديد (L.123). واعتمدته اللجنة بأغلبية ٣٩ صوتا ومعارضة ١٥ وامتناع أربعة. وتضمن: "أن الجمعية العامة، بعدما لاحظت أن بعض الوفود أعلنت أن فرنسا والمغرب ستدخلان في مفاوضات؛ قررت تأجيل النظر في المسألة في الوقت الحالي"[٢].

وفي ١٧ ديسمبر ١٩٥٤ عاودت الجمعية العامة بحث المسألة، وكان عليها مناقشة تقرير اللجنة الأولى المتضمن مشروع قرار اللجنة بإرجاء نظر المسألة[٣]. وبعد مناقشات اعتمدت قرارا حمل رقم ٨١٢، أقرته بأغلبية ٥٥ صوتا وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت، وجاء فيه: "أنها بحثت المسألة، وأن بعض الوفود صرحت بأن فرنسا والمغرب

1) Ibid, p. 534, 535.

2) Ibid, 748th Meeting, 13 December 1954, p. 541.

الدول المعارضة: النرويج، السويد، جنوب أفريقيا، بريطانيا، الولايات المتحدة، أستراليا، بلجيكا، كوستاريكا، الدنمارك، الدومينيكان، الإكوادور، إسرائيل، لوكسمبورج، هولندا، نيوزيلندا. والممتنعون: تركيا، كندا، هايتي، هندوراس.

3) General Assembly, Ninth Session, Plenary Meeting, 514th, 17 December 1954, p. 536.

ستدخلان في مفاوضات، وإذ تُعرب عن ثقتها في الوصول إلى حل مرض، تقرر أن تُرجئ في الوقت الحاضر النظر في المسألة"[١]. وللمرة الأولى أشاد الوفد الأمريكي بمختلف الوفود وموقفها التصالحي. وأعرب عن سعادته بأنه تمكن من الانضمام إلى الوفود العربية في هذا التصويت؛ بالثقة بإيجاد حل مرض لمسألة المغرب[٢].

وبعد مضي ستة أشهر على القرار رقم ٨١٢ بإرجاء النظر في المسألة، وتحديدا في ٢٦ يوليه ١٩٥٥، طلب ممثلو ١٤ دولة مجددا إدراج مسألة المغرب في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة. وطلب ممثل ليبيريا إدراج بلاده ضمن مقدمي الطلب[٣]. وشرحوا في مذكرتهم تاريخ قضية المغرب، وأن الشعب المغربي ظل سنوات طويلة تحت الحكم الفرنسي محروما من حقه في تقرير المصير، وأن هذا أصبح غير محتمل بعد توقيع ميثاق الأمم المتحدة. وأن فرنسا مازالت تحاول الحفاظ بالقوة على نظام يتعارض مع رغبات الشعب المغربي مما يشكل تهديدا للسلام. وشرحوا المراحل المختلفة التي مرت بها مسألة المغرب بالأمم المتحدة. وأضافوا أنه على الرغم من عدم تحسن الوضع عام ١٩٥٤، أعطى بدء المفاوضات بين فرنسا وتونس الأمل في أن فرنسا على وشك اتخاذ خطوات لتخفيف التوتر وبدء مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب المغربي؛ فاعتمدت الجمعية العامة القرار ٨١٢، ولكن فرنسا لم تتخذ أية خطوات للتفاوض[٤].

ولام مقدمو الطلب فرنسا، مؤكدين أن الأمر لم يقتصر على تجاهل توصية الجمعية العامة، بل تفاقم بفعل المزيد من التدابير القمعية. ولخصوا الوضع في المغرب في النقاط التالية: (١) تطبيق الأحكام العرفية؛ (٢) عدد السجناء السياسيين والمنفيين بالآلاف؛ (٣) حرمان الشعب المغربي من كل وسائل التعبير؛ (٤) تنظيم حركات إرهابية فرنسية بموافقة الشرطة الفرنسية بالمغرب. واستخدام هذه الحركات أساليب إرهابية ضد

1) Year Book Of The United Nations 1954, New York 1955, p. 85;
الأمم المتحدة، القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها التاسعة (٢١ سبتمبر – ١٧ ديسمبر ١٩٥٤) نيويورك ١٩٥٥، ص٥.
2) General Assembly, Ninth Session, Plenary Meeting, 514th, Op. Cit., p. 537.
3) Ibid, A/3054, Report of the First Committee - Question of Morocco, 1 December 1955.
4) Ibid, A/2923, Letter to the Secretary General, 26 July 1955.

المغاربة، وأيضا ضد الفرنسيين الذين يرون تسوية مشكلة المغرب. وأن زعماء بارزين تم اغتيالهم، وتعرض عدد من المغاربة لإطلاق الرصاص في الشوارع؛ (٥) تدنيس القوات الفرنسية زاوية مولاي إدريس بفاس؛ (٦) سجن ونفي أعضاء مجلس العلماء؛ (٧) الإضرابات المتواصلة بالمغرب أثرت على الاقتصاد؛ (٨) تم تغيير المقيم العام الفرنسي وظلت سياسة فرنسا دون تغيير. (٩) لايزال سلطان المغرب الشرعي في المنفى ولم يتوقف شعبه عن المطالبة بعودته؛ (١٠) الأحداث الدامية الحالية بالدار البيضاء هي أحدث مظاهر خطورة الوضع المغربي. (١١) يتناقض الوضع في المغرب مع مبادئ الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويشكل تهديدا للسلام[١].

كما وجهت الدول الخمس عشرة في ٢٨ يوليو ١٩٥٥ خطابا إلى مجلس الأمن تحدثت فيه عن الوضع الخطير بالمغرب، وأكدت أن ذلك قد يُعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. وأشار البلاغ إلى أنه عندما طالبت ١٥ دولة في أغسطس ١٩٥٣ بعقد اجتماع لوضع حد للخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين الذي نشأ عن التدخل غير المشروع لفرنسا في المغرب؛ لم ير مجلس الأمن إدراج الأمر في جدول أعماله. ومع ذلك، فإن مسار الأحداث منذ ذلك الحين يبرر مخاوف الدول[٢]. وأكدت الدول أن حكوماتها تنظر للوضع في المغرب بقلق، وترى أنه سيكون له تداعيات خطيرة في آسيا وأفريقيا، وسيُزيد التوتر الدولي. وأعربت عن أملها أن يتعامل مجلس الأمن مع هذا الوضع الخطير[٣].

وخلال المناقشة في الجمعية العامة تم التطرق بإيجاز إلى قضية المغرب، وأُعلن أن إعادة السلطان من المنفي، والاعتراف بحق الشعب المغربي في الاستقلال وتقرير المصير، شرطان لتسوية القضية. وأن الدول العربية ليس لديها ما يمنع اندماج المغرب أو تعاونه مع فرنسا، شريطة أن يتم الترتيب على أساس الحرية والمساواة بعد حصول المغرب على الاستقلال[٤].

1) Ibid, pp. 5,6.
2) Year Book Of The United Nations 1955, Op. Cit., p. 64.
3) Security Council, S/3414, Letter dated 28 July 1955, to the president of the Security Council.
4) Year Book Of The United Nations 1955, Op. Cit., p. 63.

ومن جانبه أكد ممثل فرنسا أن حكومته ستُنفذ قراراتها بجعل المغرب دولة حديثة وديمقراطية ذات سيادة، متحدة ومرتبطة مع فرنسا بروابط ودية. وأنها قد مهدت الطريق لتشكيل حكومة مغربية قادرة على إدخال الإصلاحات. وأضاف أنه من غير المتصور أن تكون الأمم المتحدة غير واعية بوظائفها، وتتدخل في شئون الدول الأعضاء[١].

وللمرة الأولى، ودون مناقشة، أُدرجت مسألة المغرب في جدول الأعمال في جلسة الجمعية العامة في ٣٠ سبتمبر ١٩٥٥ بعد القرار الذي اتُخذ في الجلسة ذاتها بإدراج قضية الجزائر. وأحالت اللجنة المذكرة إلى اللجنة الأولى للنظر فيها وتقديم تقرير[٢].

وقبل مناقشة المسألة، تدخل عاملان جديدان: الإعلان عن عودة سلطان المغرب، وصدور إعلان مشترك عن السلطان ووزير خارجية فرنسا بأن المفاوضات جارية بهدف إعطاء المغرب وضع دولة مستقلة مرتبطة مع فرنسا بروابط قوية[٣]. فقد اجتمع محمد الخامس ووزير خارجية فرنسا في ٦ نوفمبر ١٩٥٥ في قصر سيل سان كلود، وأوجز الثاني المبادئ العامة لسياسة حكومته وفق بيان مجلس الوزراء في ٥ نوفمبر. وقد وافق الثاني على هذه المبادئ، وأبلغ، بالاتفاق مع حكومة فرنسا، مجلس العرش، الذي أُنشئ في ١٧ أكتوبر ١٩٥٥، أن يواصل إدارة شئون المغرب لحين عودته. وقد أكد رغبته في تشكيل حكومة مغربية لإدارة شئون البلاد وإجراء مفاوضات. وتقوم بتقديم إصلاحات تجعل المغرب دولة ديمقراطية يحكمها ملك دستوري. وتجري مفاوضات مع فرنسا لتمكين المغرب من تحقيق مركزه كدولة مستقلة مرتبطة مع فرنسا[٤].

وتزامنا مع ذلك، أشرفت السلطات الفرنسية في أكتوبر ١٩٥٥ على نقل محمد بن عرفة خارج البلاد[٥]. وفي ١٨ نوفمبر وبمناسبة عودة محمد الخامس، والذكرى ٢٨ لجلوسه على العرش، ألقى خطبة، ونوه بأنه قد جرت بينه وبين فرنسا عندما كان في

1) Ibid, p. 63, 64.
2) General Assembly, A/3054, Report of the First Committee, Op. Cit.
3) Year Book Of The United Nations 1955, Op Cit., p. 63.
٤) جلال يحيى وعبد العزيز الشناوي، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٩، ص٤٢٤.
٥) عبد الوهاب الكيلاني، مرجع سابق، ج٦، ص٧٨. نُقل بن عرفة إلى مدينة نيس، وقد مات عام ١٩٧٥.

ضيافتها، مباحثات أفضت إلى اتفاق على المبادئ. وأنه سيسند إلى الحكومة المغربية المقبلة مهمة التفاوض مع الحكومة الفرنسية. وأن هذه بشرى بانتهاء الحماية وبزوغ الاستقلال. ونوه إلى أن الاستقلال الذي تنشده المغرب لا يعني الانفصال عن فرنسا، ولكن الصداقة معها متأصلة قديمة، وبفضل تلك الصداقة والإنجازات الفرنسية في مختلف الميادين تمكنت المغرب من قطع مراحل في طريق التقدم. وأن المغرب تعتمد على معونة فرنسا لبناء عهد جديد يكون الارتباط معها عنصرا أساسيا، وستكون الخطوة الأولى تأسيس حكومة عصرية تتولى: تدبير شئون البلاد، وضع أنظمة ديمقراطية على أساس الانتخاب وفصل السلطة في إطار ملكية دستورية. وإجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية[١].

وخلال المناقشة التي دارت في اللجنة الأولى في ٢٨ نوفمبر ١٩٥٥، تم تقديم مشروع قرار من ٣١ دولة (L.148)، جاء فيه أنه "نظرا لأن المفاوضات بين فرنسا والمغرب ستبدأ، تقرر الجمعية العامة تأجيل مواصلة النظر في المسألة". ولما كان مشروع القرار لا ينطوي على إدانه لفرنسا، أشاد المندوب الأمريكي بالتطورات التي حدثت منذ نظر الجمعية العامة المسألة في آخر مرة. وأن حكومته تعتبر الجمعية قد تصرفت بحكمة باعتمادها القرار ٨١٢، الذي أعرب عن ثقتها في أنه سيتم التوصل إلى حل. وأكد اعتقاد حكومته بأن عودة السلطان خطوة نحو حل مشكلة المغرب. وأشاد بالاتفاقيات التي تم توقيعها لتوثيق التعاون بين فرنسا وتونس، والتي تم التوصل إليها من خلال المفاوضات المباشرة. وأضاف أن حكومته كانت توصي دائما بهذا النوع من المفاوضات. وتعتقد أن التطور المماثل للمؤسسات السياسية القادرة على تحقيق تطلعات الشعب المغربي سيعود بالفائدة على فرنسا والمغرب. ويتفق مع تعاطف الشعب الأمريكي التقليدي مع من يتطلعون إلى الحكم الذاتي. وأكد قناعة حكومته بأن المفاوضات ستعزز الصداقة بين شعبي فرنسا والمغرب، وأن هذا هو النهج الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى تسوية عادلة. وأن حكومته ستؤيد مشروع القرار لأنه يتسق مع هذا النهج[٢].

---

١) جلال يحيى وعبد العزيز الشناوي، مصدر سابق، ص٤٢٥ - ٤٢٨.

2) General Assembly, First Committee, 796th Meeting, 28 November 1955, pp. 205, 208.

وللمرة الأولى، كانت وجهة نظر تشيكوسلوفاكيا أن الأمم المتحدة قامت في الدورات الأخيرة بدور إيجابي، وأن فرنسا أظهرت قدرا من الواقعية، وأعادت السلطان إلى عرشه تلبية لتطلعات شعبه. وأعرب مندوب تشيكوسلوفاكيا عن قناعة حكومته بأن الهدوء والثقة اللذين تكررت الإشارة إليهما لن يستعادا إلا إذا اقتنع الشعب المغربي بأن حريته ووحدته الوطنية واستقلاله ستكون مضمونة. وأن ثقة الشعب المغربي قد اهتزت نتيجة العديد من الإجراءات التي لا تزال سارية. ولذلك يجب اتخاذ قرارات فعالة للحفاظ على السلام. وأعلن الوفد التشيكوسلوفاكي أنه من خلال المفاوضات يمكن التوصل إلى اتفاق يعترف بحقوق الشعب المغربي وبالمصالح المشروعة لفرنسا. وأن حكومته قررت دعم مشروع قرار الدول الواحدة والثلاثين (L.148)، لأنه يؤيد هذا المفاوضات. ولأن الدول الواحدة والثلاثين تضم جميع الدول التي طالبت إدراج المسألة في جدول الأعمال[1].

وأشار مندوب الاتحاد السوفيتي إلى أن قضية المغرب تم النظر فيها في مناسبات عديدة من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن. وأن حكومته أيدت باستمرار إدراج المسألة في جدول الأعمال، لأن الحكومة الفرنسية لم تولِ المسألة الاهتمام المناسب، وزاد الوضع سوءا. وأكد أن حكومته تتعاطف دائما مع الشعوب التي تناضل من أجل حريتهم، وتتمسك بمبادئ المساواة بين الأمم وحقها في الاستقلال والحكم الذاتي. وترى أن الأمم المتحدة ينبغي أن تساعد في حل عادل للقضية المغربية بهدف تعزيز السلام. وأبدى الوفد السوفيتي دعم حكومته لمشروع القرار، لأنه يشير إلى أن المفاوضات بين فرنسا والمغرب ستبدأ، ويعرب عن الثقة في الوصول إلى حل مرض [2].

وهكذا أجمعت وفود دول الكتلتين الشرقية والغربية، لأول مرة، على الارتياح لبدء المفاوضات بين فرنسا والمغرب وسير الأحداث في اتجاه إيجابي. وأُعربوا أيضا عن رأي مفاده أن الأحداث الأخيرة أثبتت الثقة التي أعربت عنها الجمعية العامة في قرارها رقم ٨١٢. وأنه على الجمعية أن تفعل ما بوسعها لإيجاد مناخ يُمَكن الأطراف من خلاله حل

1) Ibid, 797th Meeting, 28 November 1955, p. 210.
2) Ibid, p. 211.

المشاكل العالقة بينهما. وقد اعتمدت اللجنة الأولى مشروع قرار الدول الإحدى وثلاثين بأغلبية ٤٩ صوتا وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت[١]. وفي أول ديسمبر ١٩٥٥ رفعت اللجنة تقريرا إلى الجمعية العامة أوصت فيه باعتماد مشروع القرار[٢]. وبالفعل اعتمدته الجمعية في ٣ ديسمبر، دون مناقشة، بأغلبية ٥١ صوتا وامتناع ٥ أعضاء[٣].

وعقب هذا القرار تسارعت وتيرة المباحثات الفرنسية المغربية، وأسفرت عن البيان المشترك الذي أدلى به في ٢ مارس ١٩٥٦ كريستيان بينو Pineau وزير خارجية فرنسا، والمبارك بيكاي رئيس وزراء المغرب بشأن استقلال المغرب. وتضمن أن الحكومة الفرنسية ترى أن معاهدة فاس لعام ١٩١٢ لم تعد ملائمة للحياة العصرية وغير كافية لتحديد العلاقات الفرنسية المغربية، ومن ثم تعلن اعترافها باستقلال المغرب الذي يقتضي إيجاد جيش وسلك دبلوماسي. وإن حكومتي فرنسا والمغرب، الدولتين المستقلتين المتساويتين، تهدفان إلى اتفاقات جديدة تحدد علاقات البلدين المتشابكة في ميادين مصالحهما المشتركة، وستنظم تعاونهما على أساس الحرية والمساواة، وخاصة في شئون الدفاع والعلاقات الخارجية والمسائل الاقتصادية والثقافية، وستضمن حقوق وحريات الفرنسيين المقيمين بالمغرب والمغاربة المقيمين بفرنسا، مع احترام سيادة الدولتين[٤].

واستكمالا لبيان ٢ مارس، وقعت فرنسا والمغرب في ٢٨ مايو اتفاق التمثيل الدبلوماسي، تضمن موافقة الطرفين على إقامة صداقة دائمة بينهما وتبادل المساعدات. وتعهد الطرفان ألا يتبعا سياسة لا تتفق مع مصالح الآخر. ووافقت فرنسا على عضوية المغرب في منظمة الأمم المتحدة. على أن يحرص مندوبي البلدين بالأمم المتحدة على إعلام بعضهما بنشاطهما ويتشاوران ويناقشان قراراتهما[٥].

1) Year Book Of The United Nations 1955, New York 1956, p. 64.
2) General Assembly, A/3054, Report of the First Committee, Op. Cit.
3) Ibid, Tenth Session, Plenary Meeting, 550th, 3 December 1955; Year Book Of The United Nations 1955, Op. Cit, p. 64.
٤) جلال يحيى وعبد العزيز الشناوي، مصدر سابق، ص٤٢٩ - ٤٣١.
٥) المصدر نفسه، ص٤٣٢ - ٤٣٤.

وقد تطابقت وجهتا النظر السوفيتية والأمريكية، فرحبت الدولتان بإعلان استقلال المغرب. وأُعلن في موسكو في مارس ويونيو ١٩٥٦، ترحيب الحكومة السوفيتية، مسترشدة بمبدأ تقرير مصير الشعوب وإدراكها للتطلعات الوطنية العادلة للشعب المغربي، بإعلان استقلال المغرب، وكانت من أوائل من اعترف بالمغرب كدولة مستقلة. واعتبر الاتحاد السوفيتي إعلان استقلال المغرب انتصارا لكل المستعمرين في نضالهم من أجل استقلالهم. ويشكّل حافزا للشعب المغربي من أجل تطوير اقتصاده وثقافته. وصرح المندوب السوفيتي في مجلس الأمن بتمنيات شعبه للشعب المغربي بالازدهار[١].

ولما كانت العضوية في الأمم المتحدة مباحة للدول المستقلة القادرة على تنفيذ الالتزامات. ويتم قبول عضوية أية دولة بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن[٢]؛ وجه وزير خارجية المغرب في ٤ يوليو ١٩٥٦ رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يطلب انضمام المغرب إلى الأمم المتحدة. وتعهد بقبول حكومته الالتزامات الواردة في الميثاق[٣]. وفي ١٤ يوليو قدمت فرنسا مذكرة إلى مجلس الأمن تطلب عقد اجتماع بغرض التوصية بانضمام المغرب للأمم المتحدة. ونوهت بأنها قد اعترفت باستقلال المغرب في ٢ مارس ١٩٥٦، ومنذ ذلك الحين تؤيد باستمرار قبول المغرب في المنظمات الدولية لأنها تتمتع بالمؤهلات اللازمة[٤]. وقد قدم مندوب فرنسا للمجلس مشروع قرار تضمن "أن المجلس يوصي الجمعية العامة بقبول المغرب عضوا بالأمم المتحدة"[٥].

وفي اجتماع مجلس الأمن في ٢٠ يوليو طالب وفد فرنسا بتبني مشروع القرار، وأوضح أن المغرب باتت دولة مستقلة، تمتلك جيشا وتدير شئونها الخارجية. وتمارس حقها في إرسال واستقبال الممثلين الدبلوماسيين، وأن ٣٤ دولة منها الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، اعترفت باستقلال المغرب. وأن العديد من الدول الأعضاء بالأمم

1) Security Council ,Official Records, Eleventh Year, 731st Meeting , 20 July 1956, p. 4.
٢) ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، مصدر سابق، ص٧.
3) Security Council, (S/3617), Letter from The Minister for Foreign Affairs of Morocco to Secretary-General, 4 July 1956.
4) Ibid, (S/3619), Letter from The Representative Of France to The President of The Security Council, 14 July 1956.
5) Ibid, (S/3620), Admission Of New Members, 16 July 1956.

المتحدة لديها سفراء في الرباط. وأن المغرب قادرة على الوفاء بالتزاماتها. ويمكنها تعزيز صلاتها مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأسهب مندوب فرنسا في شرح المزايا التي ستجنيها الأمم المتحدة من التعاون بينها وبين المغرب. موضحا أن المغرب، بحكم تاريخها وموقعها الجغرافي، تقع في إحدى نقاط الاتصال بين الشرق والغرب، وثقافتها متوافقة مع كليهما، وانضمامها سيساعد في تعزيز السلام العالمي. وأوصى وفد فرنسا مجلس الأمن عدم التأخير في قبول المغرب، وأنه لا جدوى من إحالة الطلب إلى لجنة قبول الأعضاء، حيث قام المجلس منذ عدة سنوات وآخرها في حالة السودان بالتنازل عن هذا الإجراء(١).

ورحبت بريطانيا بطلب المغرب بالانضمام إلى الأمم المتحدة، وصرح مندوبها بمجلس الأمن بأن حكومته اعترفت في ١٠ مايو باستقلال المغرب، وأنشأت سفارة لها في الرباط. وشاركت بريطانيا فرنسا الرأي بأنه من غير الضروري إحالة الطلب إلى لجنة تابعة للمجلس، لأن ذلك سيكون إجراء شكلي يمكن للمجلس الاستغناء عنه، كما فعل في حالة طلب السودان. كما أعرب المندوب الأمريكي عن ارتياح حكومته؛ لأن فرنسا التي ساعدتها في الحصول على استقلالها، ترعى طلب المغرب بالانضمام إلى الأمم المتحدة. وأكد أن الإجراء الذي سيتخذه مجلس الأمن سيؤكد المكانة الكاملة لدولة المغرب(٢).

وأيد الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن طلب المغرب للانضمام إلى الأمم المتحدة. وبرر رأيه بأن دولة المغرب مستوفية لمتطلبات الميثاق المتعلقة بالعضوية، ولها الحق أن تأخذ مكانها في الأمم المتحدة. وأكد أن حكومته من بين أول من اعترف بالمغرب كدولة مستقلة. وصرح بأن استقلال المغرب وقبولها في الأمم المتحدة؛ سيساعد على تحقيق مزيد من التقدم في قضية التعاون والصداقة بين الأمم. وبناء على توافق رؤى الأربعة الكبار في مجلس الأمن، أوصى المجلس في ٢٠ يوليو بالإجماع الجمعية العامة بقبول المغرب عضوا في الأمم المتحدة(٣).

1) Ibid, 731st Meeting , 20 July 1956, p. 2, 3 .
2) Ibid, p. 3, 4 .
3) Ibid, p. 7,8 .

وفي ١٢ نوفمبر ١٩٥٦ اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع ثلاثة مشاريع قرارات منفصلة بقبول السودان والمغرب وتونس في الأمم المتحدة[1]. وبذلك أُسدل الستار على قضية المغرب في الأمم المتحدة.

الخاتمة :

كان صمود الشعب المغربي وتحديه لإجراءات القمع الفرنسية، وقيام منظمة الأمم المتحدة، وتنامي حركات التحرر الوطني في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ الباعث الرئيس لطرق أبواب المنظمة الدولية؛ بحثا عن حل يلبي طموحات الشعب المغربي.

وقد أوضحت الدراسة أن قضية المغرب قد عرفت طريقها إلى الأمم المتحدة لأول مرة عام ١٩٥١م من خلال الدول العربية الست التي كانت تتمتع بعضوية المنظمة الدولية ، وقد ظلت القضية مطروحة ومتداولة في أروقة المنظمة الدولية نحو خمس سنوات.

كشفت الدراسة وجود عدة اتجاهات داخل الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية المغرب، الأول: تمثله الدول العربية والإسلامية، وكانت تساند المغرب إيمانًا بقضيتها ومشروعية مطالبها. أما الاتجاه الثاني: فقد مثّله الاتحاد السوفيتي والدول المرتبطة به، وساندت قضية المغرب، ليس إيمانا بها بقدر ما هو محاولة للانتصار على الكتلة الغربية، وتقليص نفوذها في المناطق الإستراتيجية ومنها المغرب وشمال أفريقيا. وأما الاتجاه الثالث: فقد مثلته الولايات المتحدة ودول الكتلة الغربية، وكانت تدعم الموقف الفرنسي انتصارًا لفرنسا وحرصًا على مصالحها في المغرب، ولضمان بقاء الهيمنة الغربية، وخوفًا من تنامي النفوذ السوفيتي. وهناك دولٌ أخرى غير عربية أو إسلامية ولا تنتمي إلى أي كتلة، ولكنها كانت تدعم حق الشعوب في تقرير المصير وتناهض الاستعمار.

وأثبتت الدراسة أن الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية في معرض تناولها للقضية المغربية وانتقادها لفرنسا وسياستها في المغرب، حرصت على الزج باسم الولايات المتحدة، وتوجيه اتهام مباشر لها بالتواطؤ من أجل المصالح والامتيازات التي منحتها إياها

1) General Assembly, Eleventh Session, Plenary Meeting, 574th, 12 November 1956, p. 4; Year Book Of The United Nations 1956, New York 1957, p. 110.

فرنسا في المغرب. وأوضحت الدراسة أن دول الكتلة الشرقية كانت تنظر إلى أجهزة الأمم المتحدة بوصفها ساحة من ساحات المواجهة ، وأداة من أدوات الحرب الباردة.

وبقدر ما كشفت الدراسة أن الموقف السوفيتي لم يكن دفاعًا عن مبدأ بقدر ما كان محاولة لإحراج الغرب، والنيل من مكانته ونفوذه؛ فقد كشفت أيضًا عن مدى حرص دول الكتلة الغربية على الحيلولة دون اتخاذ الأمم المتحدة أي قرار فيه إدانة أو إلزام لفرنسا.

وقد تبين أيضًا أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة ودول الكتلة الغربية كانت تملك كل أدوات التأثير التي تمكنها من توجيه دفة الأمور داخل الأمم المتحدة على النحو الذي تريده؛ إلا أن لاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية قد استطاعوا – على الرغم من عدم امتلاكهم لأغلبية داخل الأمم المتحدة– التعبير عن وجهة نظرهم بالصورة التي أحرجت دول الكتلة الغربية، كما جعلوا الجمعية العامة ومجلس الأمن منبرًا مهمًا لانتقاد سياسة الكتلة الغربية ومهاجمتها.

وأبرزت الدراسة أنه خلال نظر القضية في الأمم المتحدة، كان هناك تطابق في أنماط التصويت بين اتجاهات تصويت دول الكتلة الشرقية والدول الآسيوية الأفريقية.

وأثبتت الدراسة أن المصالح الدولية قد أوصدت أبواب الجمعية العامة ومجلس الأمن أكثر من مرة أمام قضية المغرب؛ حيث كانت الدول الغربية تسيطر على معظم المقاعد فيهما؛ حيث بلغ عدد مقاعد الدول الغربية خمسة مقاعد من بين أعضاء مجلس الأمن الأحد عشر، في حين لم يكن هناك من الأعضاء من يدعم باكستان ولبنان، ويساند الاتحاد السوفيتي.

وكانت النتيجة الأبرز لعرض قضية المغرب على الأمم المتحدة ودعم الاتحاد السوفيتي لها، تحريك المياه الراكدة، وإبراز القضية على الصعيد الدولي. حيث كشفت البيانات التي تم إلقاؤها أبعاد المسألة، كما أحرجت وفود دول الكتلة الشرقية ووفود الدول العربية الوفد الفرنسي وداعميه، وكشفوا زيف الصورة التي كانت فرنسا تُصدرها للمجتمع الدولي عما يحدث في المغرب.

ويمكن القول بأن الموقف السوفيتي الداعم لقضية المغرب ولمطالب الوفود العربية والإسلامية بشأنها؛ قد أسهم في حمل فرنسا بصعوبة بالغة على تقديم تنازلات بالشكل الذي أفضى إلى اعترافها بأن معاهدة الحماية لم تعد مناسبة ، وأن المغرب جديرة بأن تكون دولة مستقلة. كما كان الاتحاد السوفيتي في طليعة الدول التي رحبت باستقلال المغرب وانضمامها إلى الأمم المتحدة.

المصادر والمراجع

أولًا- الوثائق (منشورة)

- **الوثائق الرسمية للأمم المتحدة:**

- الجمعية العامة:

Official Records of the United Nations, General Assembly

١- محاضر الجلسات العامة Plenary Meeting :

- First Session, Plenary Meeting, 48th.
- Sixth Session, Plenary Meeting, 342nd, 380th.
- Seventh Session, Plenary Meeting, 392th.
- Eighth Session, Plenary Meeting, 455th, 487th.
- Ninth Session, Plenary Meeting, 514th.
- Tenth Session, Plenary Meeting, 530th, 550th.
- Eleventh Session, Plenary Meeting, 574th.

٢- محاضر جلسات اللجنة العامة General Committee

- Sixth Session, General Committee 75th Meeting, 76th Meeting.

٣- محاضر جلسات اللجنة الأولى First Committee

- **Seventh Session, Official Records, First Committee:**
  - 547th Meeting, 548th Meeting, 549th Meeting, 550th Meeting, 551st Meeting, 552nd Meeting.
- **Eighth Session, Official Records, First Committee,**
  - 630th Meeting, 632nd Meeting, 633rd Meeting, 634th Meeting, 635th Meeting, 638th Meeting, 640th Meeting.
- **Ninth Session, Official Records, First Committee,**
  - 745th Meeting, 746th Meeting, 747th Meeting, 748th Meeting.

- **Tenth Session, Official Records, First Committee,**
  - 796th Meeting, 797th Meeting.
- **A/3054, Report of the First Committee - The Question of Morocco, 1 December 1955.**
- **Telegram No. A/1894, from the Minister of Foreign Affairs of Kingdom of Egypt to The Secretary General, 4 Octtober 1951.**
- **Telegram No. A/1898, from the Minister charge d'Affaires of Iraq to The Secretary General, 6 Octtober 1951; No. A/1904, from Lebanon to The Secretary General, 8 Octtober 195.**
- **Telegram No. A / 2153, The Minister charge d'Affaires of Iraq To The Secretary General, 8 August 1952.**
- **Telegram No. A / 2175, To The Secretary General, 3 September 1952.**
- **A/2923, Letter dated 26 July 1955, to the Secretary General.**
- **A/2682, Letter (Mémoire Explicatif) to Secretary General, 28 July 1954.**

- مجلس الأمن، Security Council ,Official Records :

- **Eighth Year:**
  - 619th Meeting, 620th Meeting , 621st Meeting , 623rd Meeting , 624rd Meeting.
- **S/3414, Letter dated 28 July 1955, to the president of the Security Council.**
- **S/3617, Letter from The Minister for Foreign Affairs of Morocco to Secretary-General, 4 July 1956.**
- **S/3619, Letter from The Representative Of France to The President of The Security Council, 14 July 1956.**
- **S/3620, Admission Of New Members, 16 July 1956.**

- الكتاب السنوي للأمم المتحدة، Year Book :

- Year Book of the United Nations 1946-47, 1951, 1952, 1953, 1954, 1955, 1956.

ثانيًا- الدوريات (الصحف والمجلات) :

- **العربية :**

- مجلة الأديب (لبنان)، فبراير ١٩٦٦.
- مجلة المجلة (مصر)، يوليو ١٩٦٤
- مجلة المغرب، نوفمبر ١٩٣٣، ديسمبر ١٩٣٣
- مجلة الهلال (مصر)، أكتوبر ١٩١١، يناير ١٩١٢، مايو ١٩١٢.

- **الأجنبية :**

The New York Times, July 13, 1951, February 10, 1952, April 7, 1953, July 18, 1953.

ثالثا : المراجع :

- إياد طارق العلواني، سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية ١٩٥٦ – ١٩٦٤، دار سردم، السليمانية ٢٠١٦.
- ثامر عزام الدليمي، الإدارة الفرنسية في المغرب ١٩٣٩ – ١٩٥٦، دار غيداء للنشر، عَمان ٢٠١٧.
- جلال يحيى، المغرب الكبير الفترة المعاصرة، الدار القومية، القاهرة، ١٩٦٦.
- جلال يحيى وعبد العزيز الشناوي، وثائق ونصوص التاريخ الحديث، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٩.
- جميل بيضون، تاريخ العرب الحديث، دار الأمل، عمان ١٩٩٢.
- حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، مطابع السياسة، الكويت ١٩٩٥.
- شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، مكتبة الأنجلو، القاهرة ١٩٧٧.
- صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط٦، مكتبة الأنجلو، القاهرة ١٩٩٣.
- عبد الكريم الفيلالي، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج١٠، ناس للطباعة، القاهرة ٢٠٠٦.

- عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية، بيروت ١٩٨٥.
- علي حسن، اليوسفية أيديولوجية القومية المغربية، ضمن أبحاث ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار ١٩٠٤– ١٩٥٥، كلية الآداب جامعة ابن زهر، أغادير، ١٩٩٧.
- فؤاد صروف، موعد مع التاريخ تجارب الأمم في ثلاث سنوات، مطبعة مصر، القاهرة ١٩٥١.
- محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ج١٤، ط٢، المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٩٦.
- يوسي إم هانيماكي، الأمم المتحدة، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي، القاهرة ٢٠١٣.

رابعا– شبكة الانترنت:

- موقع الأمم المتحدة
www.un.org/ar/sections/member-states/growth-united-nations-membership
- بنك المعرفة المصريEkb